

الفصل الخامس

تشرح النمو الاقتصادى

تمهيد:

نقدم فى هذا الفصل دراسة تفصيلية لعملية النمو الاقتصادى التى شهدتها مصر خلال الفترة من أوائل السبعينات من القرن العشرين حتى أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين . فننظر أولاً فى تطور المساهمات القطاعية فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (ن.م.أ) . ثم ننظر فى تطور الهيكل المؤسسى للناتج ، ونقارن معدلات نمو الناتج فى القطاع العام بنظيراتها فى القطاع الخاص . وبعد ذلك نرصد التطور فى مساهمة كل من هذين القطاعين فى نمو ن.م.أ. ويلي ذلك تحليل للنمو الاقتصادى فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص ، مع تفكيك معدل نمو الناتج فى كل قطاع حسب القطاعات الاقتصادية التى أسهمت فى تحقيقه . ثم ننظر فى تطور مستوى التشابكات بين القطاعات الإنتاجية والخدمية التى يتألف منها الاقتصاد المصرى ، للتعرف على ما إذا كانت الترابطات الأمامية والخلفية بين هذه القطاعات قد توثقت أو ضعفت ، وللوقوف على التطور فى درجة اعتماد القطاعات المحلية على الخارج . وبعد ذلك نتوقف عند الإنفاق القومى الإجمالى للنظر فى مكوناته المختلفة وتطور إسهاماتها فى نمو ن.م.أ. وهو ما يمهد لدراسة تفصيلية لأوضاع كل من الادخار والاستثمار وتطورها عبر فترة التحليل . ونختتم هذا الفصل بالنظر فى تطور إنتاجية المشتغل ، ودراسة المساهمات النسبية لعوامل الإنتاج والإنتاجية الكلية فى نمو ن.م.أ. وتطوراتها عبر الزمن .

١-٥ تطور المساهمات القطاعية في معدلات النمو الإجمالية:

من أجل الكشف عن المصادر القطاعية للنمو الاقتصادي منذ منتصف السبعينيات ، حُسبت المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية في معدلات نمو ن.م.أ. ويقدم الجدولان (٥- م-١) و(٥- م-٢) بالملحق والأشكال (٥-١٢) - (٥-١٢) بالمتن نتائج هذه الحسابات . وكما هو موضح في القسم الأول من ملحق هذا الفصل ، فإن المساهمة النسبية لقطاع معين في نمو ن.م.أ. تتوقف على عاملين : الحجم النسبي لهذا القطاع ، بمعنى نسبة مساهمته في ن.م.أ. ، ومعدل نمو الناتج في القطاع ذاته.

ونبدأ بالتقسيم الثلاثي للقطاعات على النحو الذي درجت وزارة التخطيط على اتباعه ، أى التقسيم إلى مجموعة قطاعات سلعية ومجموعة قطاعات خدمات إنتاجية ومجموعة قطاعات خدمات اجتماعية . والأمر الواضح من النتائج المعروضة بالتفصيل في جدول (٥- م-١) هو أن:

أكثر من نصف النمو المتحقق في ن.م.أ. (حوالي ٥٦%) كان يأتي من القطاعات الخدمية ، سواء في منتصف السبعينات من القرن العشرين أم في السنوات الأربع الأولى من القرن الواحد والعشرين.

ومما يسترعى الانتباه أن استمرار مساهمة القطاعات الخدمية في نمو ن.م.أ. عند مستوى مرتفع قد ترافق مع انخفاض معدل نمو ن.م.أ. في نهاية فترة التحليل (٢٠٠٤/٠٣) إلى نحو نصف مستواه في بدايتها (١٩٧٦) . وربما كان في انخفاض معدل النمو الإجمالي على هذا النحو ما يفسر بقاء مساهمة القطاعات الخدمية عند مستواها المرتفع في بداية الفترة وفي نهايتها . فقد انخفض معدل نمو ن.م.أ. من ٩,٢% في ١٩٧٦ إلى ٤,٤% في ٢٠٠٤/٠٣ . ومع ذلك كان إسهام القطاعات الخدمية في معدل النمو ٥٦% ، بينما لم يزد إسهام القطاعات السلعية على ٤٤% في كل من ١٩٧٦ و ٢٠٠٤/٠٣ . ومن الملاحظ أن مساهمة قطاعات الخدمات الإنتاجية (شاملة النقل والمواصلات وقناة السويس والتجارة والمال والتأمين والسياحة)

في النمو كانت أكبر بوجه عام من مساهمة قطاعات الخدمات الاجتماعية . وفي هذا تعبير واضح عن الاهتمام الذي حظى به عدد من قطاعات الخدمات الإنتاجية ، خاصة النقل والمواصلات والسياحة من جهة ، والتراجع الذي أصاب قطاعات الخدمات الاجتماعية تمثيلاً مع التراجع في دور الدولة من جهة أخرى . ومع ذلك فقد كانت مساهمات قطاعات الخدمات الإنتاجية في النمو تنقلب حول اتجاه عام هابط ، بينما كانت مساهمات القطاعات الخدمية في النمو تنقلب حول اتجاه عام صاعد خلال فترة التحليل ، كما يظهر في الشكلين (٨-٥) و(٩-٥) .

وبالطبع كانت هناك تقلبات في مساهمة القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية في نمو ن.م.أ. خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤/٠٣ . والظاهر أن هذه التقلبات قد ارتبطت إلى حد بعيد بالتقلبات في أسعار البترول وحصيلة صادراته ، وفي عائدات السياحة وقناة السويس . فعلى سبيل المثال ، أدى ارتفاع متوسط سعر البترول إلى ٣٠,٧ دولاراً في ١٩٨٣/٨٢ إلى ارتفاع معدل نمو ناتج هذا القطاع وكذلك ازدياد وزنه النسبي في ن.م.أ. ، وهو ما أدى إلى ارتفاع مساهمته في النمو الإجمالي إلى حوالي ٢٨% في تلك السنة ، على النحو المبين في جدول (٥- م ٢) . وكانت من نتائج ذلك ارتفاع مساهمة القطاعات السلعية في معدل نمو ن.م.أ. إلى ٥٥,٥% - وهي أعلى نسبة مسجلة خلال الفترة موضع التحليل ، وانخفاض مساهمة القطاعات الخدمية إلى ٤٤,٥% . كما أدى الهبوط الحاد في سعر البترول في ١٩٨٧/٨٦ من حوالي ٢٧ دولاراً في ١٩٨٥ إلى ١٥,٦ دولاراً في ١٩٨٧/٨٦ كما هو موضح في جدول (٢-١) إلى انخفاض ناتج قطاع البترول في تلك السنة بمعدل ٤,٧% . وبرغم أن الوزن النسبي لهذا القطاع في ن.م.أ. لم ينخفض ، بل إنه ازداد قليلاً ، إلا أن المحصلة النهائية تمثلت في مساهمة سلبية لقطاع البترول في معدل النمو الإجمالي الذي تعرض هو الآخر لانخفاض كبير في ١٩٨٧/٨٦ ، على ما يظهر في جدول (٥- م ٢) . وقد انعكس هذا التطور على نسبة مساهمة القطاعات السلعية في نمو ن.م.أ. في تلك السنة ، حيث هبطت هذه النسبة إلى ٣٦,٧% ، مقابل ارتفاع نسبة مساهمة

القطاعات الخدمية إلى ٦٣,٣% . وثمة مثال آخر لتطور مشابه فى ١٩٩٧/٩٦ يمكن الرجوع إليه فى جدول (٥-٢) .

وبرغم استعادة القطاعات السلعية فى ٢٠٠٢/٠١ لمستوى مساهمة فى النمو الاقتصادى قريب مما تحقق فى ١٩٨٣/٨٢ ، إلا أن تلك الاستعادة كانت مقترنة بتباطؤ كبير فى معدل النمو على المستوى الإجمالى ، وكذلك على المستوى القطاعى . ولذلك سرعان ما تراجعت مساهمة القطاعات السلعية فى نمو ن.م.أ. فى ٢٠٠٤/٠٣ إلى مستوى مناظر لما كان سائداً فى ١٩٧٦ ، وذلك بالرغم من الفارق الكبير فى معدلات النمو الإجمالية والقطاعية فيما بين هاتين السنتين . وكما يظهر من شكل (٥-٧) فإن ثمة جموداً واضحاً فى نسبة مساهمة القطاعات السلعية فى نمو ن.م.أ. حيث دارت النسبة حول ٤٥% فى المتوسط خلال فترة التحليل . وتبدو الصورة العامة للأداء الاقتصادى مرتبطة بشدة بالتراجع شبه المنتظم إلى حد بعيد فى نسبة مساهمة القطاعات السلعية فى ن.م.أ. من حوالى ٥٦% فى ١٩٧٦ إلى حوالى ٥١% فى ٢٠٠٤/٠٣ وبالاتجاه العام الهابط بوضوح لهذه النسبة كما يظهر فى شكل (٥-١) ، وكذلك فى تراجع معدلات نمو هذه القطاعات من حوالى ٧% فى ١٩٧٦ إلى حوالى ٤% فى ٢٠٠٤/٠٣ .

وبالنظر فى تقسيم قطاعى أكثر تفصيلاً على النحو الوارد فى جدول (٥-٢) ، يتضح أن مساهمة كل قطاع من القطاعات الأربعة (الزراعة - الصناعة - البترول - أخرى) قد تعرضت لدرجة عالية من التذبذب خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤/٠٣ . وهو ما يجسد ظاهرة التقلب وغياب التراكمية فى نمو ن.م.أ. التى أشرنا إليها فى الفصل الرابع . وكما يتضح من شكل (٥-١٢) ، كان قطاع البترول هو الأشد عرضه للتذبذب فى مساهمته فى نمو ن.م.أ. ، حيث تقلبت هذه المساهمة بين السالب والموجب ، كما تفاوتت المساهمات الإيجابية تفاوتاً كبيراً من سنة إلى أخرى . والسبب الأساسى فى هذا التقلب هو التذبذبات الحادة فى معدل نمو ناتج قطاع البترول من جراء التذبذبات الشديدة فى سعر البترول . وكما هو متوقع ، كان

للتقلب فى مساهمة قطاع البترول فى النمو رد فعل عكسى على مساهمة القطاعات الأخرى ، وإن كانت درجة التقلب فيها أخف ، وذلك بحكم توزيع الأثر البترولى على عدد من القطاعات وعدم تركزه فى قطاع بعينه .

وعموماً إذا ركزنا على سنة البداية (١٩٧٦) وسنة النهاية (٢٠٠٤/٠٣) فى فترة التحليل ، وتغاضينا عن التقلبات فى السنوات البينية ، فإننا نلاحظ انخفاضاً ملحوظاً فى مساهمة قطاع البترول فى نمو ن.م.أ. (من ٢٥% إلى ٩,٥%) ، قابله ارتفاع محدود جداً فى مساهمة قطاع الصناعة فى النمو (من ١٣% إلى ١٥%) ، وارتفاع ملموس فى مساهمة كل من قطاع الزراعة (من ٦,٣% إلى ١٢,٥%) والقطاعات "الأخرى" (من ٥٥,٧% إلى ٦٢,٥%). وكما يظهر فى الأشكال (١٠-٥) — (١٣-٥) تميزت مساهمة قطاع البترول فى النمو باتجاه عام هابط خلال الفترة ١٩٧٦ — ٢٠٠٤/٠٣ ، بينما تميزت مساهمة كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية باتجاه عام صاعد ، وإن كان الاتجاه العام أقوى فى حالة الزراعة عنه فى حالة الصناعة التحويلية خلال الفترة ذاتها .

ومما يسترعى الانتباه أنه بالرغم من الاتجاه العام التنازلى الواضح للنصيب النسبى للزراعة فى ن.م.أ. (من ٢٩% فى ١٩٧٦ إلى ١٧% فى ٢٠٠٤/٠٣) ، إلا أن الاتجاه العام التصاعدى المحدود فى معدل نمو الناتج الزراعى ، قد حافظ لهذا القطاع على نسبة لا بأس بها فى النمو فى ن.م.أ. ، تراوحت بين ١٠% و ١٨% خلال معظم سنوات فترة التحليل .

كما يسترعى الانتباه أيضاً تراجع مساهمة القطاع الصناعى (بدون البترول) فى النمو الاقتصادى إلى مستوى متواضع فى مطلع القرن الواحد والعشرين . فبعد ما بلغت هذه المساهمة ٣٢% فى الفترة ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٧١/٧٠ ، هبطت إلى ٩% فى الفترة ١٩٧١/٧٠ — ١٩٧٤ ، ثم ازدادت إلى حوالى ١٥% فى الفترة

١٩٧٤-١٩٨٢/٨١^١. وبالرغم من الاتجاه العام المصاعد المحدود لنسبة مساهمة الصناعة في نمو ن.م.أ. في الفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤/٠٣، الظاهر في شكل (٥-١١)، إلا أن هذه المساهمة قد هبطت في ٢٠٠٤/٠٣ إلى ذات مستواها في الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢/٨١ (١٥%) والذي يقل عن نصف نظيره في فترة الستينات. ولعل هذا التراجع في مساهمة الصناعة في النمو الاقتصادي يجسد المأزق الذي دخلته عملية التصنيع منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين، والذي تعمق خلال النصف الثاني من التسعينات وفي السنوات التالية، ولم تستطع الخروج منه حتى الآن، وذلك على ما سبق بيانه في الفصل الرابع.

٥-٢ تطور الهيكل المؤسسي للنتاج ومعدلات النمو في القطاعين العام والخاص:

بالرغم من إعلان التحول إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي في ١٩٧٤، إلا أن حصة القطاع العام في ن.م.أ. ظلت تتزايد حتى منتصف الثمانينات فكما هو موضح بالتفصيل في جدول (٥-٣)، وبإيجاز في جدول (٥-١) وشكل (٥-١٣)، ارتفعت هذه الحصة من ٤٤% في ١٩٧٤ إلى ٤٨% في ١٩٨٦/٨٥. وفي الغالب أن معظم هذا الارتفاع يعود إلى ازدياد مساهمة قطاعي البترول وقناة السويس المسيطر عليهما من جانب القطاع العام، وكذلك ازدياد الاهتمام بإعادة تأهيل البنية الأساسية، لاسيما في النصف الأول من الثمانينات. وقد تجلّى ذلك في معدلات النمو المرتفعة لنتاج القطاع العام في تلك الفترة. وكما يظهر في جدول (٥-١)، وشكل (٥-١٤) لم تكن هذه المعدلات مرتفعة بوجه عام فحسب، بل إنها كانت أعلى في معظم سنوات تلك الفترة من معدلات نمو الناتج في القطاع الخاص. وبالرغم من أن الحديث عن بيع القطاع العام كان يطرح بشيء من الحذر أو الاستحياء في تلك الفترة، إلا أن الأمر لم يتجاوز هذا الحديث إلى ممارسة فعلية، واقتصرت السياسة العملية على إحداث تحولات في بنية القطاع العام — بدعوى إصلاحه وتخفيف الرقابة

(١) وذلك طبقاً لحسابات بنت هانسن. أنظر:

B. Hansen, The Political Economy... , op.cit., p. 16.

المركزية على إدارته ، أدت إلى تفكيك أوصاله وإضعاف فعاليته ، خاصة مع انحسار دور التخطيط في تلك الفترة^١.

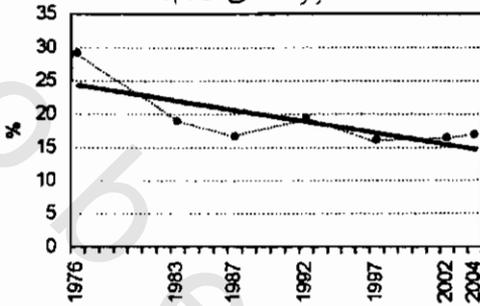
جدول (٥-١): تطور النصيب النسبي للقطاع العام (ق.ع) والقطاع الخاص (ق.خ) في ن.م.أ. والتباينات في معدلات نمو الناتج في القطاعين : سنوات وفترات مختارة من ١٩٧٤ إلى ٢٠٠٤/٠٣

السنوات أو الفترات	نصيب ق.ع في ن.م.أ.	نصيب ق.خ في ن.م.أ.	الفترات	معدل نمو ق.ع		
				أعلى من ق خ	أقل من ق خ	مساو لـ ق.خ
١٩٧٤	٤٤,٢	٥٥,٨	من ١٩٧٤ إلى	٨	٣	-
١٩٨٢/٨١	٤٦,٥	٥٣,٥	١٩٨٥/٨٤	سنوات	٣ سنوات	-
١٩٨٦/٨٥	٤٨	٥٢	(١١ سنة)			
١٩٩٢/٩١	٣٤,٥	٦٥,٥	من ١٩٨٦/٨٥ إلى	٢	٧	-
من ١٩٩٣/٩٢ إلى ١٩٩٦/٩٥	٣٧,٥	٦٢,٥	١٩٩٤/٩٣ (٩ سنوات)	سنتان	سنوات	-
١٩٩٨/٩٧	٣١	٦٩	من ١٩٩٥/٩٤ إلى	١	٨	١
٢٠٠٤/٠٣	٢٧,٨	٧٢,٢	٢٠٠٤/٠٣ (١٠ سنوات)	سنة	سنوات	سنة

المصادر والملاحظات: جدول (٥-م-٣).

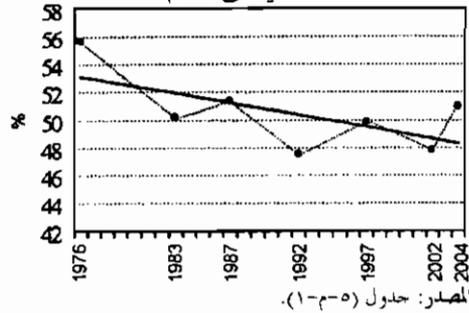
(١) راجع مثلاً: فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٤ . و به حندوسة ، "مسأل القطاع العام" ، ق : جودة عبد الخالق (محرر) ، الانفتاح — الحذور والحصاد والمستقبل ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

شكل (٥-٢): تطور نصيب قطاع الزراعة في ن.م.أ



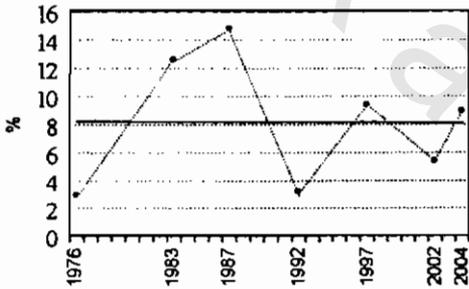
المصدر: جدول (٥-٢).

شكل (٥-١): تطور نصيب القطاعات السلعية في ن.م.أ



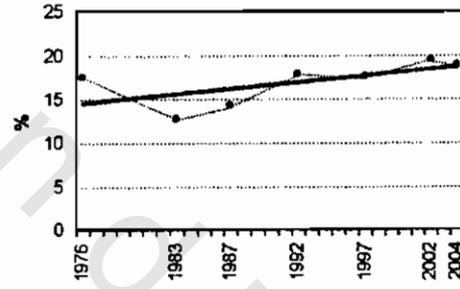
المصدر: جدول (٥-١).

شكل (٥-٤): تطور نصيب قطاع البترول في ن.م.أ



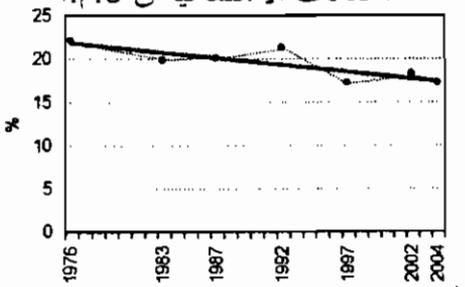
المصدر: جدول (٥-٢).

شكل (٥-٣): تطور نصيب قطاع الصناعة التحويلية في ن.م.أ



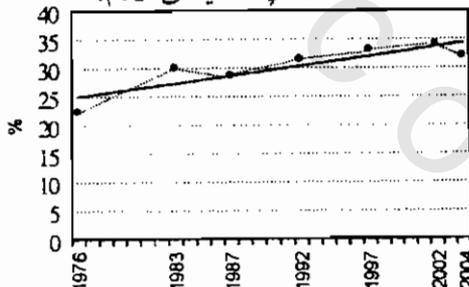
المصدر: جدول (٥-٢).

شكل (٥-٦): تطور نصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية في ن.م.أ



المصدر: جدول (٥-١).

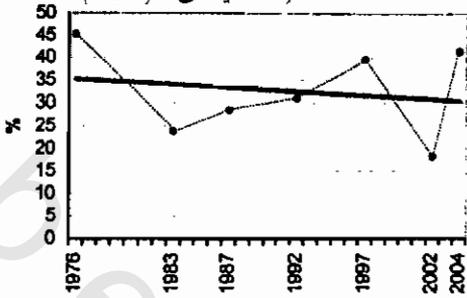
شكل (٥-٥): تطور نصيب قطاعات الخدمات الإنتاجية في ن.م.أ



المصدر: جدول (٥-١).

شكل (٥-٨): المساهمة النسبية لقطاعات

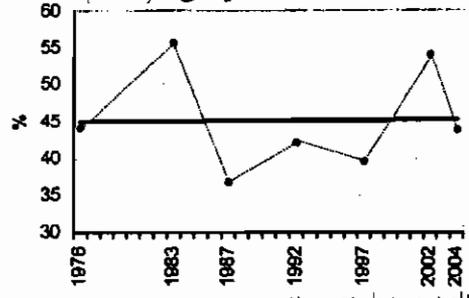
الخدمات الإنتاجية في نمو ن.م.أ.



المصدر: جدول (٥-١).

شكل (٥-٧): المساهمة النسبية

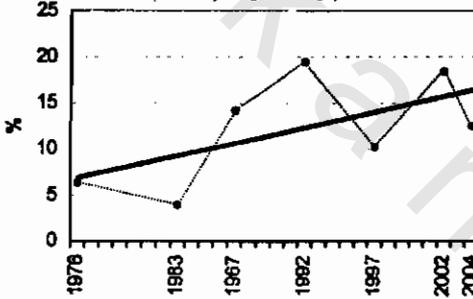
للقطاعات السلعية في نمو ن.م.أ.



المصدر: جدول (٥-١).

شكل (٥-١٠): المساهمة النسبية لقطاع

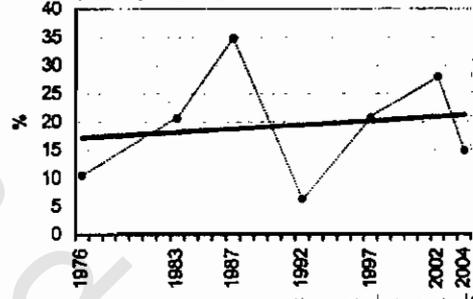
الزراعة في نمو ن.م.أ.



المصدر: جدول (٥-٢).

شكل (٥-٩): المساهمة النسبية لقطاعات

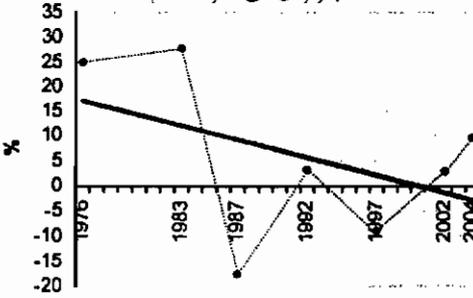
الخدمات الاجتماعية في نمو ن.م.أ.



المصدر: جدول (٥-١).

شكل (٥-١٢): المساهمة النسبية لقطاع

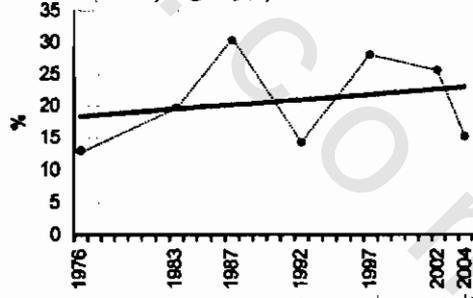
البتترول في نمو ن.م.أ.



المصدر: جدول (٥-٢).

شكل (٥-١١): المساهمة النسبية لقطاع

الصناعة التحويلية في نمو ن.م.أ.



المصدر: جدول (٥-٢).

جدول (٥-٢): تطور برنامج الخصخصة: ١٩٩١ - مارس ٢٠٠٥

البيان	من ١٩٩١ إلى يوليو ١٩٩٧	من ١٩٩٨/٩٧ إلى ٢٠٠٠/٩٩	من ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٤	من يوليو ٢٠٠٤ إلى مارس ٢٠٠٥	الإجمالي
عدد عمليات البيع	٧٠	٩٧	٤٩	١٩	٢٣٥
قيمة عمليات البيع (بالمليون جنيه)	٦٩٥٢	٨٩٢٨	١٩٨٩	٢٨٨٨	٢٠٧٥٦

المصادر والملاحظات:

- ١- جمعت البيانات من : وزارة التجارة الخارجية والصناعة ، الشرة الاقتصادية الشهرية ، مايو ٢٠٠٥ ، ص ٦٣ .
- ٢- عمليات البيع تشمل البيع الكلي أو الجزئي للشركات الخاضعة لقانون قطاع الأعمال العام ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، كما تشمل بيع حصص المال العام في الشركات المشتركة .
- ٣- قيمة عمليات البيع تعبر عن قيمة الصفقات ، ولا تمثل القيمة المحصلة فعلاً .
- ٤- توزعت عمليات البيع على النحو التالي خلال الفترة الكلية المذكورة في الجدول : ١٩% بيع حصة أغلبية في البورصة ، و ٨% بيع حصة أقلية في البورصة ، و ١٦% البيع لمستثمر رئيسي ، و ١٥% البيع لاتحادات العاملين ، و ١٧% شركات بيعت كأصول (مصانع / خطوط إنتاج) ، و ١٠% إيجار تمويلى طويل الأجل ، و ١٥% تصفية .

وقد اتجهت حصة القطاع العام في ن.م.أ. إلى التناقص في الفترة من منتصف الثمانينات حتى مطلع التسعينات ، حيث هبطت هذه الحصة من ٤٨% في ١٩٨٦/٨٥ إلى ٣٤,٥ في ١٩٩٢/٩١ . وقد ارتبط هذا التراجع في وزن القطاع العام في ن.م.أ. في تلك الفترة بالتراجع الملحوظ في معدلات نموه وانخفاضها الملحوظ عن معدلات نمو القطاع الخاص ، أكثر مما ارتبط بعمليات الخصخصة التي كانت في بدايتها في أوائل التسعينات . فبالرغم من تدشين برنامج الخصخصة بإصدار قانون قطاع الأعمال العام في ١٩٩١ تمثياً مع برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي بدأ تطبيقه في تلك السنة ، إلا أن عمليات البيع لم تتم بشكل مكثف إلا في السنوات ١٩٩٧/٩٦ - ٢٠٠٠/٩٩ ، كما يظهر في جدول (٥-٢) . وكذلك لم تسفر عمليات البيع التي تمت في النصف الأول من التسعينات عن تناقص في حصة القطاع العام في ن.م.أ. بل إن هذه الحصة ازدادت من ٣٤,٥% في ١٩٩٢/٩١ إلى حوالي ٣٧,٥% في المتوسط في السنوات من ١٩٩٣/٩٢ حتى ١٩٩٦/٩٥ . وفي الغالب أن هذا الازدياد في حصة القطاع العام قد نتج عن بعض التزايد في معدلات نمو

ناتج القطاع العام (وإن بقيت أقل من معدلات نمو ناتج القطاع الخاص) ، الذى يرتبط فى جانب منه بارتفاع حصة البترول فى ن.م.أ. إلى ٩,٤% فى ١٩٩٦/٩٥ وذلك بعد أن كانت قد هبطت إلى ٣,٢% فى ١٩٩١/٩٠ ، كما يظهر فى جدول (٥- م- ٢) .

ومنذ ١٩٩٦/٩٥ أخذت حصة القطاع العام فى ن.م.أ. فى التناقص بانتظام حتى بلغت ٢٧,٨% فى ٢٠٠٤/٠٣ . وكان وراء هذا التناقص الظفرة التى شهدتها عملية الخصخصة اعتباراً من ١٩٩٧/٩٦ ، والتراجع فى مستوى أداء ما تبقى من وحدات إنتاجية فى حوزة الدولة من جراء تجاهل احتياجاتها الاستثمارية اللازمة للتجديد والإحلال ، وكذلك يسبب تراكم مشكلات القطاع العام وتركها دون مواجهة ، وبوجه خاص مشكلة مديونية شركات القطاع العام للجهاز المصرفى والأعباء الكبيرة التى نتجت عنها والتى أدت إلى استفاد فوائض هذه الشركات ، بل وتحول هذه الفوائض إلى عجوزات فى عدد غير قليل منها .

وكما يظهر من جدول (٥- م- ٣) وشكل (٥- ١٤) ، كانت معدلات نمو ناتج القطاع العام تنقلب حول خط اتجاه عام هابط طوال فترة التحليل . بل إن هذه المعدلات أخذت قيماً سالبة فى بعض السنوات (مثل سنة ١٩٨٢/٨١ و ١٩٩٧/٩٦ و ١٩٩٨/٩٧) . وعموماً شهدت الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ٢٠٠٤/٠٣ ليس فقط تناقصاً فى معدلات نمو ناتج القطاع العام ، بل إنها شهدت أيضاً انخفاض هذه المعدلات عن المعدلات المناظرة فى القطاع الخاص . ففى تلك الفترة التى بلغت ١٩ سنة ، كان معدل نمو الناتج فى القطاع العام أقل من نظيره فى القطاع الخاص فى ١٥ سنة ، أى فى حوالى ٨٠% من تلك الفترة .

وقد ارتبط التراجع الكبير فى حصة القطاع العام فى ن.م.أ. فى أواخر التسعينات من القرن العشرين والسنوات الأربع الأولى من القرن الواحد والعشرين ، بهذا التراجع فى أداء القطاع العام فى المقام الأول ، وذلك لأن عمليات الخصخصة كانت قد دخلت مرحلة ركود ملحوظ بعد سنة ٢٠٠٠/٩٩ . فلم تزد حصيلة الخصخصة فى

السنوات الأربع ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٠٤/٢٠٠٣ على ١٩٨٩ مليون جنيه ، بينما كانت هذه الحصيلة قد بلغت ٤٦١٢ مليون جنيه في سنة ٢٠٠٠/٩٩ وحدها ، و ٨٩٢٨ مليون جنيه في السنوات الثلاث ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٠/٩٩ .

وقد استؤنفت عملية الخصخصة على نحو مكثف في أعقاب تشكيل حكومة نظيف في يوليو ٢٠٠٤ . إذ بلغت حصيلة الخصخصة في الشهور التسعة من يوليو ٢٠٠٤ إلى مارس ٢٠٠٥ وحدها ٢٨٨٨ مليون جنيه . وهو ما يزيد بنسبة ٤٥% عن الحصيلة التي تحققت في السنوات الأربع السابقة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٠٤/٢٠٠٣) . وفي ضوء هذا التنشيط الشديد لبرنامج الخصخصة ومع استمرار تباطؤ النمو فيما تبقى من وحدات قطاع عام ، من المنتظر أن تشهد حصة القطاع العام في ن.م.أ. مزيداً من الانخفاض في السنوات القادمة . وفي المقابل ، وبفرض استمرار الفارق في معدل النمو لصالح القطاع الخاص ، من المرجح أن تزيد حصة القطاع الخاص في ن.م.أ. عن المستوى المرتفع الذي تحقق فعلاً في ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ، وهو ٧٢,٢% .

٥-٣ تطور مساهمات القطاعين العام والخاص في نمو ن.م.أ.

مع التزايد في نصيب القطاع الخاص في ن.م.أ. ، ومع ارتفاع معدلات نمو ناتجه عن معدلات نمو ناتج القطاع العام خاصة منذ منتصف الثمانينات ، كان من الطبيعي أن ترتفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في نمو ن.م.أ. ، وأن تراجع نسبة مساهمة القطاع العام في ذلك النمو . وهذا ما يظهر بجملة في جدول (٥-٣) والشكلين (٥-١٥) و(٥-١٦) . فبالرغم من بعض التقلبات صعوداً وهبوطاً في نسبة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في نمو ن.م.أ. ، إلا أن ثمة اتجاهًا عامًا يفرض نفسه على امتداد الفترة من ١٩٧٦ حتى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ . وهو ميل نسبة مساهمة القطاع العام إلى التناقص ، وميل نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى التزايد . فقد انخفضت نسبة مساهمة القطاع العام في نمو ن.م.أ. من ٥٧٧% في ١٩٧٦ إلى ٢٣% في ٢٠٠٤/٢٠٠٣ . وفي المقابل ازدادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في نمو ن.م.أ. من ٢٣% إلى ٧٧% .

(١) راجع جدول (٥-٢) ووزارة التجارة الخارجية والصناعة ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، مايو ٢٠٠٥ ، ص ٦٣ .

ويتضح مما تقدم :

أن القطاع العام والقطاع الخاص قد تبادلوا المواقع فيما يتعلق بنسبة مساهمة كل منهما في النمو المتحقق في ن.م.أ. فيما بين سنة ١٩٧٦ وسنة ٢٠٠٤/٠٣ .
وبنهاية تلك الفترة التي تناهز ٢٨ سنة أصبحت نسبة مساهمة القطاع الخاص في نمو ن.م.أ. (٧٧,٤%) أعلى من حصته النسبية في ن.م.أ. ذاته (٧٢,٢%) .

وفي هذا خير شاهد على التحول الذي طرأ على بنية الاقتصاد المصري منذ الأخذ بسياسة الانفتاح في أوائل السبعينات من القرن العشرين ، وعلى طول الشوط الذي قطعه مصر على طريق إعادة هيكلة اقتصادها في الاتجاه الرأسمالي .

جدول (٥-٣): تطور المساهمات النسبية للقطاع العام والقطاع الخاص في نمو ن.م.أ. (%)

السنة	معدل نمو ن.م.أ.	الجزء من معدل نمو ن.م.أ.		المساهمة النسبية في نمو ن.م.أ.	
		الراجع إلى ق ع	الراجع إلى ق خ	ق ع	ق خ
١٩٧٦	٩,٢	٧,١٢	٢,٠٨	٧٧,٣٩	٢٢,٦١
١٩٨٣/٨٢	٦,٣	٣,٣	٣,٠	٥٢,٣٨	٤٧,٦٢
١٩٨٧/٨٦	٣,٩	٠,٥	٣,٤	١٢,٨٢	٨٧,١٨
١٩٩٢/٩١	١,٩	٠,٨	١,١	٤٢,١٠	٥٧,٨٩
١٩٩٧/٩٦	٥,٣	- ١,٣	٦,٦	- ٢٤,٥٣	١٢٤,٥٣
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣,٢	٠,٣	٢,٩	٩,٤٠	٩٠,٦٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤,٤	١	٣,٤	٢٢,٧٣	٧٧,٢٧

المصادر والملاحظات:

- ١- يستند هذا الجدول إلى البيانات الواردة في جدول (٥-٣ م-٣) .
- ٢- جرى تفكيك معدل نمو ن.م.أ. إلى قسم راجع إلى القطاع العام وقسم آخر راجع إلى القطاع الخاص باستخدام المنهجية الموصحة في القسم الأول من ملحق الفصل الخامس .

٤-٥ النمو الاقتصادي في كل من القطاع العام والقطاع الخاص ومصادره القطاعية:

اتجهت مساهمة القطاعات السلعية في نمو ناتج القطاع العام إلى التناقص من ٥٥% إلى ١٧% خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ٢٠٠٤/٠٣، وذلك على النحو الظاهر في جدول (٥- م- ٤). وقد كان هذا التناقص محصلة تطورين أساسيين، وهما التناقص في نسبة مساهمة القطاعات السلعية في ناتج القطاع العام (من ٤١,٢% في ١٩٧٦ إلى ٢٤,٨% في ٢٠٠٤/٠٣)، والتراجع في معدلات نمو القطاعات السلعية في القطاع العام (من أكثر من ١٠% في النصف الثاني من السبعينات من القرن العشرين إلى حوالي ٢% في مطلع القرن الواحد والعشرين). وفي المقابل ازداد نصيب القطاعات الخدمية في نمو ناتج القطاع العام (من ٤٥% في ١٩٧٦ إلى ٥٨,٣% في ٢٠٠٤/٠٣) ويرجع ذلك إلى زيادة نصيب هذه القطاعات في ن.م.أ. المتولد في القطاع العام (من ٥٨,٨% في ١٩٧٦ إلى ٧٥,٢% في ٢٠٠٤/٠٣) أكثر مما يرجع إلى التزايد في معدلات نمو الناتج المتولد فيها.

وكما هو واضح في جدول (٥- م- ٥) فإن ثمة اتجاهًا عامًا هابطًا في مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والبتروك في نمو ناتج القطاع العام. لاحظ أن مساهمة الزراعة في ناتج القطاع العام كانت ضئيلة للغاية خلال فترة التحليل وذلك لمحدودية اشتراك القطاع العام في الإنتاج الزراعي المباشر. وفي المقابل ثمة اتجاه عام صاعد في مساهمة "القطاعات الأخرى" التي تشمل إلى جانب الخدمات الإنتاجية والاجتماعية الصناعات الاستخراجية والكهرباء والماء والتشييد. فقد أصبحت هذه القطاعات بمثابة "موتور" النمو في القطاع العام، حيث اقتربت مساهمتها في توليد ناتج القطاع العام من ٩٠% في السنوات الأربع الأولى من القرن الواحد والعشرين، مقابل ما يقل قليلاً عن ٥٠% في منتصف سبعينات القرن العشرين.

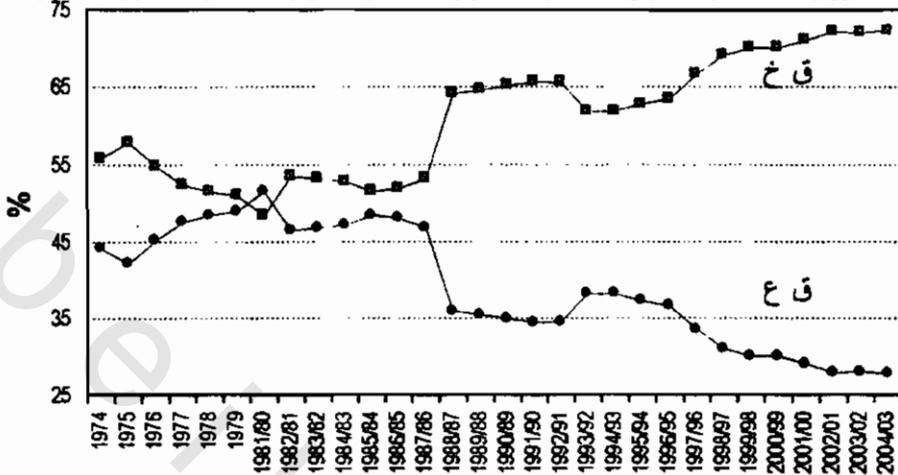
أما عن النمو في القطاع الخاص فإنه يلاحظ من الجدولين (٥- م- ٦) و(٥- م- ٧) اتجاه مساهمة القطاعات السلعية في نمو ناتج هذا القطاع إلى التزايد حتى

منتصف الثمانينات ، ثم اتجاهاها إلى التناقص بعد ذلك . فبعدها اقتربت نسبة مساهمة القطاعات السلعية فى نمو ناتج القطاع الخاص من ٦٠% فى منتصف الثمانينات ، فإنها أصبحت تزيد قليلاً على ٥٠% فى السنوات الأربع الأولى من القرن الواحد والعشرين . ويعتبر هذا التطور محصلة اتجاهات تطور متباينة فى مساهمة الأنشطة الداخلة فى القطاعات السلعية من فترة لأخرى خلال الفترة الكلية موضع الاهتمام .

وعموماً يلاحظ على مساهمات القطاعات الاقتصادية فى نمو كل من القطاع والقطاع الخاص ما يلى :

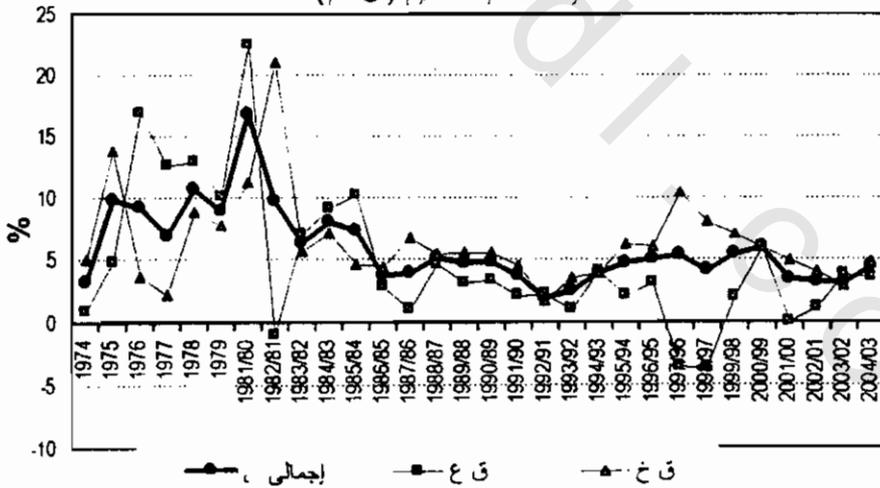
- أ - أن مساهمة القطاعات المختلفة فى نمو الناتج فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص كانت تتسم بالتقلب الشديد خلال فترة التحليل (١٩٧٦-٢٠٠٤/٠٣) ، شأنها شأن معدل نمو الاقتصاد المصرى ذاته .
- ب- أن مساهمة الزراعة فى النمو قد اتجهت إلى التناقص فى القطاع العام والقطاع الخاص خلال فترة التحليل .
- ج- أن مساهمة كل من الزراعة والصناعة فى النمو كانت أعلى فى القطاع الخاص عنها فى القطاع العام سواء فى أول فترة التحليل أو فى آخرها . وبينما كانت مساهمة البترول فى أوائل الفترة أقل فى القطاع الخاص عنها فى القطاع العام ، فإن العكس أصبح متحققاً فى أواخر فترة التحليل .
- د - أن مساهمة "القطاعات الأخرى" فى النمو قد مالت إلى أن تكون أعلى فى القطاع العام عنها فى القطاع الخاص فى معظم سنوات فترة التحليل ، وبخاصة فى نهايتها حيث بلغت هذه النسبة ٩١% فى القطاع العام مقابل ٥٤% فى القطاع الخاص . وفى الغالب أن ذلك يرجع إلى استئثار القطاع العام بنسبة أكبر من القطاعات الفرعية المكونة لمجموعة "القطاعات الأخرى" ، والتي تشمل إلى جانب القطاعات الخدمية ، قطاعات التعدين والكهرباء والمياه . فقد أسهمت هذه القطاعات بحوالى ٨٩% من ناتج القطاع العام ، بينما كانت النسبة المناظرة فى القطاع الخاص ٤٢% ، وذلك فى العام ٢٠٠٤/٠٣ .

شكل (٥-١٣): تطور النصيب النسبي للقطاع العام والقطاع الخاص في ن.م.أ.



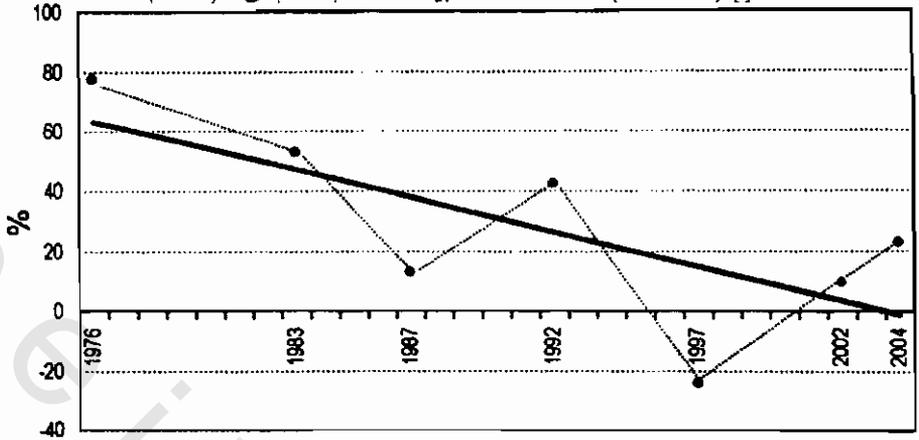
المصدر: جدول (٥-٣).

شكل (٥-١٤): معدل النمو الإجمالي ومعدل نمو الناتج في القطاع العام (ق ع) والقطاع الخاص (ق خ)



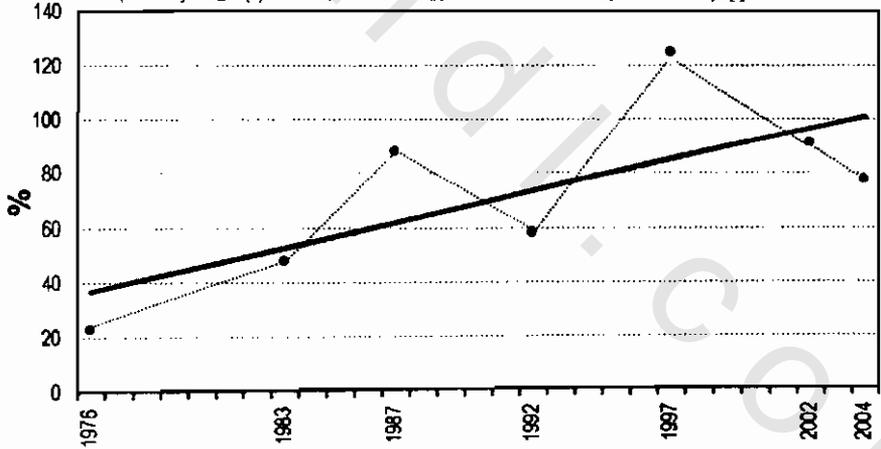
المصدر: جدول (٥-٣).

شكل (١٥-٥): المساهمة النسبية للقطاع العام في نمو م.م.أ.



المصدر: جدول (٣-٥).

شكل (١٦-٥): المساهمة النسبية للقطاع الخاص في نمو م.م.أ.



المصدر: جدول (٣-٥).

٥-٥ تطور مستوى التشابكات القطاعية للاقتصاد المصرى:

يعتبر ارتفاع درجة التشابك بين قطاعات الاقتصاد أحد المؤشرات المهمة على تنامى القوة الاقتصادية للدولة وازدياد قدرة اقتصادها على النمو بقواه الذاتية . ويقصد بارتفاع درجة التشابك القطاعى ازدياد الاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية وتنمى كل من الترابطات الأمامية والترابطات الخلفية فيما بينها . ويمكن الاحتكام إلى عدد من المؤشرات للاستدلال على تطور حالة التشابك بين القطاعات أو الصناعات التى يتألف منها الهيكل الإنتاجى للاقتصاد ، وهى :

(١) مؤشر نسبة عدد الخلايا الصفيرية فى جدول المدخلات والمخرجات إلى العدد الكلى لخلايا الجدول:

فكلما انخفضت هذه النسبة ، وبالتالي ارتفعت نسبة الخلايا غير الصفيرية ، دل ذلك على ازدياد درجة التماسك والتشابك بين القطاعات . وهذا المؤشر هو أبسط المؤشرات الممكن استخدامها فى متابعة حالة التشابك القطاعى . ولكن يقابل ميزة البساطة فى هذا المؤشر بعض العيوب . منها حساسية المؤشر لدرجة التفصيل القطاعى المستخدمة فى تركيب جدول المدخلات والمخرجات . فعدد الخلايا الصفيرية يميل إلى التزايد مع تزايد عدد قطاعات الجدول ، ويميل إلى التناقص مع زيادة درجة تجميع القطاعات فى الجدول . ومنها أيضاً أن بعض الخلايا غير الصفيرية قد لا تزيد قيمتها بدرجة محسوسة عن الصفر . وقد يؤدي تجاهل الخلايا شبه الصفيرية عند حساب المؤشر إلى إعطاء صورة غير دقيقة عن درجة التماسك فى هيكل الإنتاج . وبالنظر إلى مثال هذا المؤشر ، فقد أثرنا عدم الاعتماد عليه منفرداً ، وفضلنا التعامل معه كعنصر من عناصر المؤشر المركب الموضح فى الفقرة التالية .

(١) عندما يكون المؤشر المستخدم هو نسبة الخلايا غير الصفيرية فى جدول المدخلات والمخرجات ، يطلق على المؤشر معامل الكثافة : Density Coefficient .

(٢) المؤشر المركب لتماسك الهيكل الاقتصادي^١:

ويتألف هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية ، هي مؤشر نسبة الخلايا غير الصفيرية في جدول المدخلات والمخرجات ، ومؤشر نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في ن.م.أ. ، ومؤشر نسبة مساهمة صناعات السلع الرأسمالية في جملة إنتاج الصناعات التحويلية . وتحسب قيمة المؤشر المركب بأخذ الوسط الحسابي لقيم المؤشرات الفرعية الثلاثة^٢ .

(٣) مؤشرات الترابط القطاعي:

وتنقسم إلى نوعين من المؤشرات التي تحسب من بيانات جداول المدخلات والمخرجات . أولهما : مؤشرات الترابط الخلفي^٣ التي تعبر عن مدى اعتماد قطاع معين على بقية القطاعات في التزود بمستلزمات الإنتاج . وثانيهما : مؤشرات الترابط الأمامي^٤ التي تعبر عن مدى اعتماد باقى القطاعات التي يتألف منها هيكل الإنتاج على ناتج قطاع معين . وكلما زاد عدد القطاعات التي تتجاوز فيها قيمة مؤشرات الترابط الخلفي أو الأمامي الواحد الصحيح ، اعتبر ذلك مؤشراً على ازدياد درجة التماسك في هيكل الإنتاج .

- (١) طُوّر هذا المؤشر أصلاً و إطار دراسة للمؤلف : قياس التبعية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ص ٥٢-٥١ و ص ١٨٤-١٩٨ . وطبعاً للصبغة الأصلية للمؤشر ، فإنه يتألف من أربعة مؤشرات فرعية : نسبة الخلايا الصفيرية في جدول المدخلات والمخرجات ، ونسبة اسهام الصناعات التحويلية في ن.م.أ. ، والنصيب المسمى للمنتج من السلع الرأسمالية و جملة إنتاج الصناعات التحويلية ، ونسبة القيمة المضافة عملياً إلى قيمة الإنتاج الكلي للصناعات التحويلية . وقد تحول المؤشر الفرعي الأخير و التطبيق إلى نسبة التمويل الأحبى للاستثمار الثابت الخلى . وقد رأينا امتنعاد هذا المؤشر في الدراسة الحالية اكتشافاً بإيراد مؤشر مستقل عن مدى اعتماد الهيكل الإنتاجي على الخارج ، وهو مؤشر معاملات السواردات الكلية (المباشرة وغير المباشرة) في جدول المدخلات والمخرجات .
- (٢) عرفت المؤشرات في جدول (٤-٥) بطريقة مختلفة بما يؤدي إلى ارتفاع قيمة المؤشر كلما قلت درجة التماسك في الهيكل القطاعي للإنتاج ، وازدادت درجة التبعية .
- (٣) مؤشر الترابط الخلفي Backward Linkage Indicator للقطاع ص هو نسبة مجموع الاستخدامات الوسيطة ، أى مستلزمات الإنتاج التي يستمدها هذا القطاع من القطاعات الأخرى إلى جملة إنتاجه .
- (٤) مؤشر الترابط الأمامي Forward Linkage Indicator للقطاع ص هو نسبة مجموع التدفقات الوسيطة التي يقسدها هذا القطاع للقطاعات الأخرى إلى جملة إنتاجه .

(٤) مؤشرات اعتماد الإنتاج المحلي على الخارج:

ويعبر هذا المؤشر عن مدى اعتماد القطاعات على مستلزمات الإنتاج المستوردة ، أى على الواردات للاستخدامات الوسيطة . فكلما زاد عدد القطاعات التى ارتفعت قيمة معاملات وارداتها المباشرة أو وارداتها الكلية (المباشرة وغير المباشرة) المحسوبة من جدول المدخلات والمخرجات لسنة البداية أو سنة النهاية ل^١ ، كان ذلك دليلاً على ازدياد درجة اعتماد الإنتاج المحلي على الخارج ، وبالتالي تناقص درجة اعتماده على القطاعات المحلية فى السنة ل عنها فى السنة أ .

وتجدر الإشارة إلى أن دقة المؤشرات المحسوبة من بيانات جداول المدخلات والمخرجات تتوقف على دقة هذه البيانات ذاتها . ومن المعروف أن الجداول المبنية على بيانات فعلية ، وهى ما يطلق عليه جداول إحصائية^٢ ، قليلة فى مصر . وعادة ما تمر فترة طويلة عقب بناء جدول إحصائى معين قبل أن يعد جدول إحصائى جديد . ولذا ، كثيراً ما يلجأ الدارسون ، وكذلك أجهزة التخطيط ، إلى تحديث الجدول القديم نسبياً بطريقة أو أخرى ، لاسيما طريقة RAS^٣ . ومثل هذا التحديث لا يغنى بالطبع عن إعداد جدول جديد استناداً إلى البيانات الفعلية . ومن المعروف أيضاً ، أن الجداول الإحصائية عادة ما تشتمل على عنصر لا بأس به من التقديرات الاجتهادية ، وبخاصة عندما لا تتوافر معلومات كافية عن بعض الأنشطة ، لاسيما أنشطة القطاع الخاص .

- (١) معامل الواردات المباشرة للقطاع س يقاس بمجموع احتياجات وحدة الناتج فى هذا القطاع من الواردات المشابهة لسانع القطاعات المفصلة فى جدول المدخلات والمخرجات . أما معامل الواردات الكلية فهو يقاس بمجموع احتياجات وحدة الطلب النهائى من الواردات بشكل مباشر وكذلك بشكل غير مباشر .
- (٢) وذلك تمييزاً لها عن الجداول التخطيطية التى تعدها وزارة التخطيط والتى تبين على قيم مستهدفة للمستغرات ، قد تتحقق ولا تتحقق .

(3) RAS = " Row and column" Sum method.

نتائج القياس:

(١) الظاهر من تحليل قيم المؤشر المركب لتماسك الهيكل الانتاجى للاقتصاد المصرى المعروض فى جدول (٤-٥) أنه بالرغم من اتجاه قيم المؤشر إلى التناقص عبر الزمن دليلاً على ازدياد درجة التماسك ، وذلك باستثناء سنة ٢٠٠٣/٠٢ حيث مالت قيمة المؤشر إلى التزايد دليلاً على نقص درجة التماسك ، إلا أنه من الملاحظ أن غالبية قيم المؤشر وقعت فى المنطقة التى أسميناها منطقة التماسك المعتدل الأقرب إلى الضعيف^١ (المنطقة ٢ ، ما بين ٦٥,٨ و ٧٥) . وبالرغم من اتجاه قيم المؤشر إلى التناقص حتى ١٩٩٩/٩٨ ، إلا أن أقل قيمة بلغها المؤشر (٦٥,٣) كادت تقع عملياً فى منطقة التماسك المعتدل الأقرب إلى الضعيف ، حيث لا اختلاف معنوى بين القيمة ٦٥,٣ والقيمة الحرجة ٦٥,٨ .

جدول (٤-٥): المؤشر المركب لتماسك الهيكل الاقتصادى المصرى

المؤشرات الفرعية	١٩٧٤- ١٩٨٠	١٩٨٤/٨٣	١٩٩٢/٩١	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٣/٠٢
١- نسبة الخلايا الصفيرية فى جدول المدخلات والمخرجات.	٥٠	٤١	٣٦ (٣٢)	٢٨	٢٨ (٢٤)
٢- نصيب الصناعات غير التحويلية فى ن.م.أ.	٨٦	٨٧	٨٣	٨٠	٨١
٣- نصيب الصناعات غير الرأسمالية فى القيمة المضافة للصناعات التحويلية	٨٩	٨٩	٨٩	٨٨	٩٤
المؤشر المركب	٧٥	٧٢,٣	٦٩,٣ (٦٨)	٦٥,٣	٦٧,٧ (٦٦,٣)

(١) أنظر هامش ٣ أسفل جدول (٤-٥) للتعرف على المناطق المشار إليها فى الشرح .

المصادر والملاحظات:

١ - البيانات للسنوات ١٩٧٤-١٩٨٠ من: إبراهيم العيسوي، قياس التبعية ...، مصدر سابق، ص ١٨٤-١٩٨. ونسبة الخلايا الصغرى في جدول المدخلات والمخرجات للسنتين ١٩٨٤/٨٣ و ١٩٩٢/٩١ من جوده عبد الخالق، الصناعة والتصنيع ...، مصدر سابق، ص ١٢٥، والسنوات ١٩٩٩/٩٨ و ٢٠٠٣/٠٢ من جدول المدخلات والمخرجات لكل من هاتين السنتين المعد بواسطة وزارة التخطيط. لاحظ أن عدد القطاعات في الجدول المستخدمة للفترة ١٩٧٤-١٩٨٠ تراوح بين ٣٢ و ٣٥ قطاعاً. أما في جدول ١٩٨٤/٨٣ و ١٩٩٢/٩١ فقد كان عدد القطاعات ٣٦ قطاعاً، وفي جدول ١٩٩٩/٩٨ و ٢٠٠٣/٠٢ قطاعاً. والتقدير الموضوع بين قوسين لسنة ١٩٩٢/٩١ و ٢٠٠٣/٠٢ محسوب بعد جعل عدد القطاعات في الجدولين ٢٧ قطاعاً، وهو أكبر عدد موحد ممكن للقطاعات في الجدولين. والبيانات الخاصة بالمتوسرين (٢) و(٣) مأخوذة من البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ (CD-ROM). والمقصود بالصناعات الرأسمالية هنا هو الآلات ومعدات النقل.

٢ - عرفت المؤشرات على النحو الموضح في الجدول، بحيث أنه كلما ازدادت قيمة المؤشر، دل ذلك على درجة أقل من التماسك في هيكل الإنتاج.

٣ - لكل مؤشر مدى من صفر إلى مائة، وثلاث قيم حرجة تحدد بناء عليها أربعة مناطق على النحو التالي:

المناطق	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
القيم	١٠٠	٤٥	٣٠	٠

فالمنطقة (١) من ١٠٠ إلى ٤٥ هي منطقة التماسك الضعيف في هيكل الإنتاج، والمنطقة (٢) من ٤٥ إلى ٣٠ هي منطقة التماسك المعتدل الأقرب إلى الضعيف، والمنطقة (٣) من ٣٠ إلى ٠ هي منطقة التماسك المعتدل الأقرب إلى القوي، والمنطقة (٤) من ٠ إلى صفر هي منطقة التماسك الشديد في هيكل الإنتاج. والقيم الحرجة كما تحددت في: العيسوي، قياس التبعية .. مرجع سابق هي:

	ص	ع	س
١ - نسبة الخلايا الصغرى في جدول المدخلات والمخرجات	٣٠	٤٥	٦٠
٢ - نصيب الصناعات غير التحويلية في م.أ.	٧٥	٨٢,٥	٩٠
٣ - نصيب الصناعات غير الرأسمالية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية	٦٥	٧٠	٧٥
وبناء على ما تقدم، تصيب القيم الحرجة للمؤشر المركب	٥٦,٦	٦٥,٨	٧٥

ويبدو أن بقاء قيم مؤشر التماسك في الهيكل الإنتاجي في منطقة التماسك المعتدل الأقرب إلى الضعيف قد ارتبط بأمرين. أولهما ازدياد درجة اعتماد الإنتاج المحلي على الخارج كما سيظهر فيما بعد. وثانيهما واضح من الجدول (٥-٤)، وهو ضآلة العمق الصناعي حسبما تظهره بوجه خاص ضآلة نسبة مساهمة قطاع الصناعات الرأسمالية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية، وميل هذه النسبة للجمود في السنوات ١٩٧٤ - ١٩٩٩/٩٨، ثم ميلها للتناقص بعد ذلك. وقيم هذا المؤشر تقع كلها في منطقة التماسك الضعيف (منطقة ١).

ونشير في هذا الصدد إلى ما جاء في تقرير عن التنافسية الدولية لمصر من أن قاعدة الصناعة المصرية محدودة، وتوليد القيمة المضافة يعتمد في المقام الأول على

الأرض والموارد الطبيعية لاسيما البترول ، الأمر الذى لا يساعد على إطراد النمو بمعدلات مرتفعة . وهذا على العكس مما هو ملاحظ فى دول شرق آسيا وتركيا سريعة النمو ، حيث يتركز توليد القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية فى قطاع الآلات والمعدات ، الأمر الذى يكشف عن نمط للتصنيع يعتمد على تعظيم الثروة المعرفية الكامنة فى البشر وفى معادهم (المهارات البشرية والتكنولوجيا المتقدمة) أكثر مما يعتمد على موارد طبيعية ناضبة كما هو الحال فى مصر^١ .

ومن الملاحظ أن المؤشر الفرعى الوحيد الذى دخلت قيمه الأحداث منطقة التماسك القوى (منطقة ٤) هو مؤشر نسبة الخلايا الصفيرية (أو بالعكس معامل الكثافة) . ولكن لا يمكننا التعويل على هذا المؤشر وحده ، وذلك للتحفظات السابق ذكرها بشأن صدق دلالاته على الحالة الفعلية لتماسك الهيكل الإنتاجى .

(٢) وفيما يتعلق بمؤشرات الترابط القطاعى ، تشير دراسة جوده عبد الخالق لجدولى المدخلات والمخرجات عن سنة ١٩٨٤/٨٣ و ١٩٩٢/٩١^٢ ، وكذلك دراسة سهر أبو العينين لجدول ١٩٩٢/٩١^٣ ، إلى عدم حدوث تغير ملموس فى درجة الترابط الأمامى فيما بين قطاعات الصناعة التحويلية ، بينما لوحظ انخفاض ملموس فى درجة الترابط الخلفى بين هذه القطاعات فى الفترة ١٩٨٤/٨٣ - ١٩٩٢/٩١ .

أما فى الفترة اللاحقة ١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٣/٠٢ ، فكما يظهر من جدول (٥-٥) ، بقى عدد القطاعات التى تزيد فيها قيمة معامل الترابط الأمامى عن الواحد

(١) أنظر ص ٥٦ من التقرير التالى :

Ministry of Economy, The International Competitiveness of Egypt in Perspective - First Report 1998, DEBRA Project, Ministry of Economy, Cairo, 1998.

(٢) جوده عبد الخالق ، الصناعة والتصنيع ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٥-١٢٩ .

(٣) سهر أبو العينين ، "بعض القضايا الفنية للاستثمار: معايير تحديد القطاعات القائدة وتطبيق على الاقتصاد المصرى" ، بحوث

اقتصادية عربية ، العدد ١٩ ، ربيع ٢٠٠٠ ، ص ١٣٣-١٥٣ .

الصحيح ثابتاً بين عامى ١٩٩٢/٩١ و ٢٠٠٣/٠٢ عند ثمانية قطاعات (من بينها خمسة قطاعات مشتركة بين السنتين) ، وذلك من إجمالى ٢٨ قطاعاً ، أى بنسبة تقرب من ٣٠% من العدد الكلى لقطاعات الاقتصاد القومى . وفيما يتعلق بقطاعات الصناعة التحويلية (١٦ قطاعاً) ، يلاحظ زيادة عدد القطاعات التى ارتفعت فيها قيمة معامل الترابط الأمامى عن الواحد الصحيح من ثلاثة قطاعات فى ١٩٩٢/٩١ (الصناعات الكيماوية ومنتجات البترول والصناعات المعدنية الأساسية) إلى خمسة قطاعات فى ٢٠٠٣/٠٢ (الصناعات الغذائية والغزل والنسيج إضافة إلى القطاعات الثلاثة السابق ذكرها لعام ١٩٩٢/٩١) . وهكذا ارتفعت نسبة قطاعات الصناعة التحويلية ذات الترابط الأمامى القوى من ١٩% إلى ٣١% فيما بين ١٩٩٢/٩١ و ٢٠٠٣/٠٢ ، دليلاً على أن نسبة أكبر من القطاعات الصناعية قد أصبحت تزود باقى القطاعات الصناعية بنسبة متزايدة من إنتاجها . وعلى ذلك ، فالظاهر هو أن حالة التماسك فى هيكل الإنتاج بقيت ثابتة عند مستوى ضعيف على مستوى الاقتصاد القومى ، بينما تحسنت حالة التماسك فى هيكل الإنتاج على مستوى الصناعة التحويلية على نحو ملحوظ وإن بقيت بالرغم من ذلك متواضعة ، وذلك فى الفترة ١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٣/٠٢ .

وتشير الحسابات الموضح نتائجها فى جدول (٥-٥) أيضاً إلى ارتفاع عدد القطاعات التى تزيد فيها قيمة معامل الترابط الخلفى عن الواحد الصحيح على مستوى الاقتصاد القومى من ١٠ قطاعات فى ١٩٩٢/٩١ إلى ١٣ قطاعاً فى ٢٠٠٣/٠٢ ، من بينها سبعة قطاعات مشتركة بين السنتين محل الاهتمام . أى أن درجة التماسك طبقاً لها المؤشر قد ارتفعت من ٣٧% إلى ٤٨% من إجمالى عدد قطاعات الاقتصاد القومى ، حيث أصبح ما يقرب من نصف عدد قطاعات الاقتصاد القومى يعتمد على بقية القطاعات فى التزود بمستلزمات الإنتاج . أما على مستوى قطاعات الصناعة التحويلية ، فثمة ازدياد فى عدد القطاعات التى يرتفع فيها معامل الترابط الخلفى عن الواحد من سبعة قطاعات إلى تسعة قطاعات (مع وجود خمسة قطاعات مشتركة فى

سنتى المقارنة^١ . أى أن نسبة هذه القطاعات قد ارتفعت من ٤٣% فى ١٩٩٢/٩١ إلى ٥٦% فى ٢٠٠٣/٠٢ ، دليلاً على زيادة درجة التشابك فى الهيكل الصناعى ، بمعنى أن نسبة أكبر من القطاعات الصناعية قد أصبحت تعتمد فى التزود بمستلزمات الإنتاج على باقى القطاعات فى نسق الإنتاج ، وذلك على عكس ما لوحظ فى الفترة ١٩٨٤/٨٣ — ١٩٩٢/٩١ .

(٣) وفيما يتعلق بدرجة اعتماد الإنتاج المحلى على الخارج ، أوضحت دراسة جودة عبد الخالق المشار إليها حالاً أن هيكل إنتاج الصناعة التحويلية خلال الفترة ١٩٨٤/٨٣—١٩٩٢/٩١ صار أكثر اعتماداً على الخارج لتأمين متطلباته من المدخلات الوسيطة ، وذلك سواء أكان المقياس المستخدم هو معاملات السورادات المباشرة أم معاملات الواردات الكلية .

أما فى الفترة ١٩٩٢/٩١—٢٠٠٣/٠٢ ، فالأمر الواضح من جدول (٥—٦) هو ارتفاع قيمة معاملات الواردات المباشرة من جهة ، وكذلك ارتفاع قيمة معاملات الواردات الكلية من جهة أخرى ، وذلك بالنسبة لجميع قطاعات الاقتصاد المصرى ، وبالتالي لجميع قطاعات الصناعة التحويلية ، عدا قطاع واحد وهو قطاع السورق والكروتون ومنتجاتهما والطباعة . وهذا يدل على ارتفاع درجة الاعتماد على الخارج فى التزود بمستلزمات الإنتاج ، فى الاقتصاد المصرى بوجه عام ، وفى قطاعات الصناعة التحويلية بوجه خاص . ويعتبر هذا استمراراً للاتجاه العام لتزايد الاعتماد على الخارج الذى لوحظ فى الفترة ١٩٨٤/٨٣—١٩٩٢/٩١ . ومما يسترعى الانتباه أنه على مستوى الصناعات التحويلية ، كانت القطاعات التى سجلت أكبر زيادات فى قيم معاملات الواردات المباشرة والكلية هى قطاعات الحلج والكبس ، والصناعات المعدنية الأساسية ، ومنتجات البترول ، والصناعات الغذائية ، والغزل والنسيج . أما على مستوى الاقتصاد ، فيضاف إلى هذه الطاقات عدد من القطاعات الأخرى التى

(١) القطاعات الخمسة هى الحلج والكبس ، والغزل والنسيج ، والملابس الجاهزة والأحذية ، ومنتجات البترول ، والمصنوعات من خامات غير معدنية . ويضاف إلى هذه القطاعات فى ١٩٩٢/٩١ المشروبات التبيغ ، وصناعات أخرى . بينما يضاف إليها فى ٢٠٠٣/٠٢ الصناعات الغذائية ، والجلود والصناعات الجلدية ، والصناعات الكيماوية ، والصناعات المعدنية الأساسية .

سجلت زيادات ملحوظة فى معاملات الواردات ، أبرزها المناجم والمحاجر والمطاعم والفنادق (أى السياحة) والخدمات الشخصية الأخرى .

خلاصة الأمر إذن فيما يتعلق بتطور حالة التشابك القطاعى بين سنة ١٩٩٢/٩١ وسنة ٢٠٠٣/٠٢ هى أنه بالرغم مما أشارت إليه معاملات الترابط الأمامى من ثبات درجة التشابك فى هيكل الاقتصاد المصرى ككل ، ومن زيادة فى درجة التشابك فى هيكل إنتاج الصناعات التحويلية ، وبالرغم مما أظهره تحليل معاملات الترابط الخلفى من ازدياد فى درجة التشابك على مستوى الاقتصاد القسومى وعلى مستوى الصناعات التحويلية ، إلا أن تحليل معاملات الواردات المباشرة والكلية قد أظهر ارتفاعاً واضحاً فى درجة اعتماد كل من الاقتصاد فى مجموعته والصناعة التحويلية على المستلزمات الواردة من الخارج . ولعل هذه النتائج تبين أن تحسن حالة التشابك القطاعى فى الفترة ١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٣/٢٠ لم يكن من القوة بما يودى إلى تراجع اعتماد الصناعة التحويلية والاقتصاد ككل على الخارج ، بل أنه اصطحب بتزايد فى درجة الاعتماد على الخارج . وهذه النتيجة تبدو متسقة مع ما أظهره تحليل المؤشر المركب لتماسك الهيكل الاقتصادى من أن الاقتصاد المصرى لم يزل واقعاً فى منطقة التماسك المعتدل الأقرب إلى الضعيف .

جدول (٥-٥): معاملات الترابط الأمامى والخلفى فى الاقتصاد المصرى

١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٣/٠٢

معاملات الترابط الخلفى		معاملات الترابط الأمامى		القطاع
٢٠٠٣/٠٢	١٩٩٢/٩١	٢٠٠٣/٠٢	١٩٩٢/٩١	
٠,٧٨١	٠,٨٤٩	١,٨٢٩	١,٩٩٤	١- الزراعة - إنتاج نباتى
١,١٢٩	١,٠٤١	٠,٨٦٠	٠,٩٣٥	٢- الزراعة - إنتاج حيوانى
٠,٨٦٢	٠,٧٤٦	١,٦٢٢	٠,٨١٩	٣- البترول الخام والغاز الطبيعى
٠,٩٠٧	٠,٨٠١	٠,٧٩٠	١,٠١٠	٤- المناجم والمحاجر وتقطير الفحم
الصناعات التحويلية (من ٥ إلى ٢٠)				
١,٢٣٤	١,٠١٢	١,٠٠٨	٠,٩٧٢	٥- الصناعات الغذائية
٠,٧٧٤	٠,٨٦٤	٠,٧٣٩	٠,٨٠٩	٦- المشروبات والتبغ
١,٤٣٢	١,٥٦١	٠,٧٥١	٠,٩١٠	٧- الملح والكبس
١,١٩٥	١,٣٨٤	١,١٨١	٠,٩٦٧	٨- الغزل والنسيج
١,١٢٦	١,٢٧٦	٠,٧٩١	٠,٧٥١	٩- الملابس الجاهزة وأحذية جلدية
١,٠٠٩	١,٠٨٣	٠,٧٦٨	٠,٩٤٣	١٠- الجلود والصناعات الجلدية
٠,٨٢١	٠,٨٤٩	٠,٧٣٠	٠,٨٦٨	١١- الخشب والأثاث الخشبي
٠,٨٦٠	٠,٧٩٤	٠,٧٧٤	٠,٨٥٥	١٢- الورق والكرتون ومنتجاتهما والطباعة
١,٠٢٧	٠,٨٧٨	١,٠٧٨	١,١١٣	١٣- الصناعات الكيماوية
١,٣٢٤	٠,٧٩١	١,١٢٦	١,٠٤٥	١٤- منتجات البترول
٠,٧٦٢	١,٢٥٩	٠,٧١٨	٠,٧٩٤	١٥- الكاوتشوك ومنتجاته
١,٠٣٤	٠,٩٣٥	٠,٩٣١	٠,٨١٠	١٦- مصنوعات من خامات غير معدنية
١,١٨٩	١,٣٩٦	١,١٨٨	١,١٥٤	١٧- الصناعات المعدنية الأساسية
٠,٨٩٨	٠,٩٠٧	٠,٨٨٥	٠,٨٩٥	١٨- آلات كهربائية ومعدات
٠,٨٢٦	٠,٨٤٣	٠,٧٣٥	٠,٨٦١	١٩- وسائل النقل
٠,٩٣٣	٠,٨٩١	٠,٩٦٤	٠,٧٦٠	٢٠- صناعات متنوعة
٠,٩٩١	١,٠٠٩	٠,٩١٥	٠,٩٢٧	٢١- كهرباء
١,١٢٦	٠,٩٩٦	٠,٨٢٠	١,٣٢٣	٢٢- تشييد وصيانة
٠,٨٢١	٠,٨٧٣	٢,٤٦١	١,٨١٨	٢٣- تجارة ومال وتأمين
١,١١٨	١,٢٣٦	٠,٦٩٦	٠,٧٣٢	٢٤- مطاعم وفنادق
٠,٩٠٣	٠,٩٩٣	٠,٨٨٨	١,٠٥٩	٢٥- نقل ومواصلات
٠,٧٧٧	٠,٨٦٢	٠,٧٣٢	١,٠٤٢	٢٦- إسكان ومرافق
١,١٤٣	٠,٧٨٢	٠,٩٥٧	٠,٨٣٣	٢٧- خدمات شخصية وأخرى

المصادر والملاحظات:

حسبت من جداول التشابك القطاعى لسنة ١٩٩٢/٩١ وسنة ٢٠٠٣/٠٢ التى أعدتها وزارة التخطيط . وقد تولت تقدير قيم معاملات الترابط أ.د. سهر أبو العينين أستاذة الاقتصاد ومديرة مركز السياسات الكلية بمعهد التخطيط القومى . فلها خالص الشكر على حسن تعاونها .

جدول (٦-٥): معاملات الواردات المباشرة والكلية فى الاقتصاد المصرى

١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٣/٠٢

معاملات الواردات الكلية		معاملات الواردات المباشرة		القطاع
٢٠٠٣/٠٢	١٩٩٢/٩١	٢٠٠٣/٠٢	١٩٩٢/٩١	
٠,١٦٩٩	٠,٠٤٨١	٠,١١٩٧	٠,٠٢٨٧	١- الزراعة - إنتاج نباتى
٠,٦٨٦١	٠,١٢١٧	٠,٤٨٦٣	٠,٠٧٩٦	٢- الزراعة - إنتاج حيوانى
٠,٢٧٢٩	٠,١٦٩٧	٠,١٨٠٠	٠,١٦٣٧	٣- البترول الخام والغاز الطبيعى
٠,٦٠٣٣	٠,٠٣٦٥	٠,٤٧٢٨	٠,٠١٥٧	٤- المناجم والمحاجر وتقطير الفحم
				الصناعات التحويلية (من ٥ إلى ٢٠)
١,٠٧٤٩	٠,٣٩١١	٠,٨٤١٥	٠,٣٣٢٠	٥- الصناعات الغذائية
٠,٢٦٧٢	٠,٢٤٦٤	٠,٢١٩٢	٠,٢٠٥٩	٦- المشروبات والتبغ
١,١٧٧٠	٠,٠٧٢٠	٠,٩٦٠٧	٠,٠٠٠٣	٧- الخلع والكبس
٠,٨٨٨٣	٠,٢١٩٢	٠,٥٦٨٩	٠,١٤٥١	٨- الغزل والنسيج
٠,٨٠٧٢	٠,١٧٩٦	٠,٥١٥٥	٠,٠٦٨٧	٩- الملابس الجاهزة وأحذية جلدية
٠,٦٨٠٥	٠,٣١٠٥	٠,٤٧٩٢	٠,٢٢١٧	١٠- الجلود والصناعات الجلدية
٠,٥٥٨٤	٠,٣٧٨٢	٠,٤٨٥٤	٠,٣٤٧٩	١١- الخشب والأثاث الخشبي
٠,٥٤٢٥	٠,٥٤٧١	٠,٤٥٧٩	٠,٥٢٧٢	١٢- الورق والكرتون ومنتجاتهما والطباعة
٠,٨١٠٦	٠,٥٠٨٨	٠,٥٩١٥	٠,٤٧٣٤	١٣- الصناعات الكيماوية
٠,٩٥٢٣	٠,٢٦١٠	٠,٧٤١٤	٠,٢٤٦٠	١٤- منتجات البترول
٠,٤٧١٩	٠,٣٥٤٣	٠,٤٢٧٤	٠,١٦٧٨	١٥- الكاوتشوك ومنتجاته
٠,٧١٨٩	٠,١٦٣٣	٠,٥٢٠٢	٠,١٢٣٣	١٦- مصنوعات من خامات غير معدنية
٠,٩٢٧٩	٠,٢٠٩١	٠,٦١١٤	٠,١٠٣٠	١٧- الصناعات المعدنية الأساسية
٠,٦٧٦٠	٠,٤٩٢٥	٠,٥٤٨٢	٠,٤٦٦٢	١٨- آلات كهربائية ومعدات
٠,٦١٦٩	٠,٤٢١٠	٠,٥٣٣٤	٠,٣٩٤١	١٩- وسائل النقل
٠,٧٤٢٣	٠,٤٠٣٧	٠,٥٧٤٦	٠,٣٤٥٥	٢٠- صناعات متنوعة
٠,٥١٢٢	٠,١٣٩٩	٠,٣٨٨١	٠,٠٦٦٢	٢١- كهرباء
٠,٨٧٥٤	٠,٢٤٤٠	٠,٥٧٦٧	٠,١٧٦٣	٢٢- تشييد وصيانة
٠,٢٧٤٠	٠,٠٧٧٣	٠,٢١٥٨	٠,٠٤٦١	٢٣- تجارة ومال وتأمين
٠,٧٤٣٢	٠,١٤٦٦	٠,٤٨٢١	٠,٠١٨٧	٢٤- مطاعم وفنادق
٠,٤٠٣٧	٠,١٦٣١	٠,٢٧٧١	٠,٠٩٦٨	٢٥- نقل ومواصلات
٠,١٣٦٠	٠,٠٧٢٠	٠,٠٧٩٥	٠,٠٤٥٥	٢٦- إسكان ومرافق
٠,٨٠٩٧	٠,٠٣٥٨	٠,٥٠٠٥	٠,٠٢٠٢	٢٧- خدمات شخصية وأخرى

المصادر والملاحظات: كما فى جدول (٥-٥).

٦-٥ تطور الإنفاق القومى الإجمالى ودور الطلب المحلى والطلب الخارجى فى النمو الاقتصادى:

يوضح جدول (٥- م ٨) التطورات فى الإنفاق القومى الإجمالى^١ ومكوناته وكذلك الادخار والأسعار الجارية ، كما يقدم جدول (٥- م ٩) هذه التطورات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/٩١ . وكما يتضح من تحليل هذه البيانات فى جدول (٥- ٧) ، فإن الفترة الجزئية الأولى ١٩٧٥-١٩٨٥ شهدت أعلى معدلات نمو للإنفاق القومى ، ولكل من الاستهلاك والاستثمار ، حيث دارت هذه المعدلات حول ٦% - ٧% تقريباً ، عدا الاستهلاك الحكومى الذى لم يزد نموه خلال تلك الفترة على ٤,٣٧% سنوياً ؛ وهو على كل حال أعلى معدل نمو للاستهلاك الحكومى خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٣ . وقد تراجعت معدلات النمو بشكل ملحوظ خلال الفترة الجزئية الثانية ١٩٨٥-١٩٩١ . وكان الاستثمار والاستهلاك الحكومى هما أشد المتغيرات تأثراً بالاتجاه الانكماشى للاقتصاد ، حيث أنهما قد سجلا معدلات نمو سالبة (-٦,٥٦% للاستثمار المحلى الإجمالى ، و-١,٣٥% للاستهلاك الحكومى) . وهو ما يشير إلى انكماش دور الحكومة فى تقديم الخدمات العامة من جهة ، وإلى وقف تزويد القطاع العام بالاستثمارات من جهة أخرى . وقد هبط معدل نمو الإنفاق الكلى خلال تلك الفترة إلى أقل من ١% ، كما سجل معدلات سالبة فى السنوات ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، و١٩٩٢ ، كما يظهر من جدول (٥- م ١٢) .

وبالرغم من عودة معدلات النمو فى الإنفاق القومى الإجمالى ومكوناته إلى التزايد فى الفترة الجزئية الأخيرة ١٩٩١ - ٢٠٠٣ ، إلا أنها ظلت عند مستويات أقل كثيراً مما كانت عليه فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ التى شهدت تدفقاً كبيراً فى الموارد الخارجية من المعونات والسياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين فى الخارج ،

(١) الإنفاق القومى الإجمالى Gross National Expenditure هو ما كان يطلق عليه فى مؤشرات التنمية الدولية للبسك الدولى فى السابق : الاستيعاب المحلى Domestic Absorption . وهو يتألف من الإنفاق الاستهلاكى النهائى العائلى والإنفاق الاستهلاكى النهائى للحكومة والتكوين الرأسمالى الإجمالى . وكان يطلق على هذه العناصر فيما سبق : الاستهلاك الخاص واستهلاك الحكومة العامة والاستثمار المحلى الإجمالى على الترتيب .

وكذلك من البترول وإن كانت إيراداته قد تعرضت للهبوط في مطلع الثمانينات . ولا يستثنى من ذلك إلا الاستثمار المحلى الإجمالى الذى ازداد خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٣ بمعدل ٦,٤% سنوياً .

ويفسر ارتفاع معدل نمو الاستثمار في تلك الفترة بثلاثة عوامل . العامل الأول هو التزايد انطلاقاً من مستوى منخفض ، حيث كان الاستثمار المحلى الإجمالى قد تعرض للتناقص في السنوات السابقة (بالأسعار الثابتة طبعاً) من ٤٤,٥ مليار جنيه في ١٩٨٥ إلى ٣٤,٦ مليار جنيه في ١٩٨٨ ، ثم إلى ٢٦,٣ مليار جنيه في ١٩٩١ . أى أن الاستثمار الحقيقى قد نقص بنسبة تقرب من ٤٠% في الفترة ١٩٨٥-١٩٩١ .

أما العامل الثانى فهو عودة الاستثمار الحكومى للتزايد في السنوات ١٩٩٦-١٩٩٩ ، بعد هبوطه هبوطاً شديداً خلال السنوات الأولى لتطبيق برنامج التثبيت والتكيف (١٩٩١-١٩٩٥) . ويرتبط هذا التطور بالبداية في عدد من المشروعات الكبرى في حكومة الجتورى ، وهى مشروع توشكى ومشروع شرق التفريعة ببور سعيد ، ومشروع شمال غرب قناة السويس . فقد صاحب إطلاق العمل في هذه المشروعات ارتفاع محسوس للاستثمار المحلى الإجمالى بين سنة ١٩٩٧ (حيث بلغ ٣٥,٦ مليار جنيه) وسنة ١٩٩٩ (حيث بلغ ٤٤,٧ مليار جنيه) . وبالرغم من الاتجاه إلى إبطاء وتيرة العمل في هذه المشروعات في حكومة عبيد ، إلا أن المتوسط السنوى للاستثمار المحلى الإجمالى في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ قد بقى عند المستوى الذى كان قد تحقق في ١٩٩٩ وهو ٤٤,٧ مليار جنيه .

والعامل الثالث وراء النمو السريع للاستثمار المحلى الإجمالى بعد ١٩٩٥ هو تسارع نمو الاستثمار الخاص ، خاصة مع تساهل البنوك في منح الائتمان للقطاع الخاص ومع الطفرة في الاستثمار الخاص العقارى ، وربما أيضاً نتيجة الارتفاع الحقيقى في قيمة الجنيه^١ ، مما زاد من الطلب على الواردات من الآلات والمعدات لخصصها

(1) Real appreciation.

النسبي بالقياس إلى السنوات الأولى من التسعينات^١. وربما يكون للأزمة المالية الآسيوية التي وقعت في ١٩٩٧ دور أيضاً في نمو الاستثمار الخاص، خاصة مع الهبوط الشديد في أسعار الواردات منها^٢.

وفيما يتعلق بالفترة الكلية ١٩٧٥-٢٠٠٣، فالظاهر من جدول (٥-٧) أن معدل نمو الإنفاق القومي الإجمالي كان متواضعاً، حيث لم يزد على ٣,٥% سنوياً. كما أن معدل نمو الاستهلاك النهائي بوجه عام (٤,٢%) ومعدل نمو الاستهلاك العائلي بوجه خاص (٤,٥%) كانا أعلى من معدل نمو الإنفاق القومي الإجمالي. وهو أمر لا تخفى انعكاساته السلبية على معدل الادخار، كما يتضح في شكل (٥-٢٠)، وعلى ما سيأتي تفصيله لاحقاً. ومن جهة أخرى، كان الاستثمار المحلي الإجمالي أبطأ مكونات الإنفاق القومي الإجمالي في النمو، حيث لم يزد معدل نموه السنوي المتوسط على ١,٦%، يليه الاستهلاك الحكومي الذي كان ينمو بمعدل ٢% سنوياً، وذلك على النحو الذي تجسده الأشكال (٥-١٧) - (٥-٢٠).

وقد انعكس ببطء النمو في الاستثمار الحقيقي على معدل نمو ن.م.أ. الذي قدرنا متوسطه من بيانات البنك الدولي للفترة ١٩٧٥-٢٠٠٣ بحوالي ٤,٧٥% سنوياً، وهو في الغالب أعلى من المعدل الذي تحقق فعلاً. وكما سبق إيضاحه في الفصل الرابع، فقد كان معدل النمو الاقتصادي - حتى طبقاً للتقديرات الرسمية - يتجه للانخفاض على مر الزمن، حتى دخل الاقتصاد المصري في حالة ركود شديد في أواخر العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين. كما أن بطء النمو في الاستهلاك الحكومي كانت له أصداء سلبية واضحة على مدى توافر الخدمات الأساسية للمواطنين، لاسيما خدمات التعليم والرعاية الصحية، وكذلك على

(1) World Bank, Egypt, Social and Structural Review, World Bank Report no.22397-EGT, June 2001, p.9

(٢) وربما يفسر ذلك ارتفاع نسبة التغير في المخزون إلى الاستثمار المحلي الإجمالي إلى أكثر من الضعف في ١٩٩٨ (٨,٥%) بالقياس إلى ما كانت عليه في السنة السابقة (٤,٤%)، وكذلك في السنوات اللاحقة (٣%-٤%) مع مصدر البيانات: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥.

مستويات الأجور والمرتبات والمعاشات في القطاع العام ، واتجاهها للتآكل بفضل ارتفاع معدل التضخم في معظم سنوات تلك الفترة . وغير خاف أن بطء نمو كل من الاستثمار والاستهلاك الحكومي لم يأت صدفة ، بل إنه كان تعبيراً عن التوجه الانفتاحي الذي تعمق مع تطبيق برامج التثبيت والتكيف نحو الاكتفاء بدور محدود للحكومة ، وهو ما يعبر عنه عادة بمصطلح "حكومة صغيرة" .

جدول (٧-٥): تطور مؤشرات الإنفاق القومي الإجمالي ومكوناته بالأسعار الثابتة

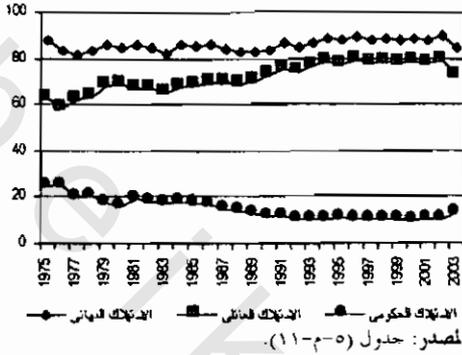
عام ١٩٩٢/٩١

الاستثمار المخلى الإجمالي	الاستهلاك الحكومي	الاستهلاك العائلي	الاستهلاك النهائي	الإنفاق القومي الإجمالي	الفرات - السنوات
					معدلات النمو السنوية المتوسطة (%)
٧,٧٧	٤,٣٧	٦,٧٧	٦,٣٢	٦,٧٥	١٩٨٥ - ١٩٧٥
٦,٥٦ -	١,٣٥ -	٤,٠٤	٣,٢٢	٠,٧١	١٩٩١ - ١٩٨٥
٦,٣٧	٢,٨٣	٣,٨٤	٣,٧٢	٤,٢٢	٢٠٠٣ - ١٩٩١
١,٥٩	٢,٠١	٤,٥٥	٤,١٨	٣,٥٤	٢٠٠٣ - ١٩٧٥
					النسبة إلى الإنفاق القومي الإجمالي (%) (عدا الإنفاق القومي الإجمالي فهو منسوب إلى ن.م.أ.)
٢٨,٦	١٤,٥	٥٦,٤	٧٠,٨	١٢١,١٠	١٩٧٥
٣١,٥	١١,٣	٥٧,١	٦٨,٤	١١٢,١٣	١٩٨٥
١٨,١	٩,٨	٧٢,٠	٨١,٩	١٠٥,٠٥	١٩٩٥
٢٠,٤	٩,٣	٧٠,٣	٧٩,٦	١٠١,٨٨	٢٠٠٣
					متوسط نصيب الفرد (بالجنيه بأسعار ٩٢/٩١)
٥٩٤	٣٠١	١١٨١	١٤٨١	٢٠٧٥	١٩٧٥
٩٥٨	٣٤٤	١٧٣٣	٢٠٧٨	٣٠٣٦	١٩٨٥
٥٠٥	٢٧٤	٢٠١٣	٢٢٨٨	٢٧٩٣	١٩٩٥
٦٦٢	٣٠٠	٢٢٨٠	٢٥٨١	٣٢٤٣	٢٠٠٣

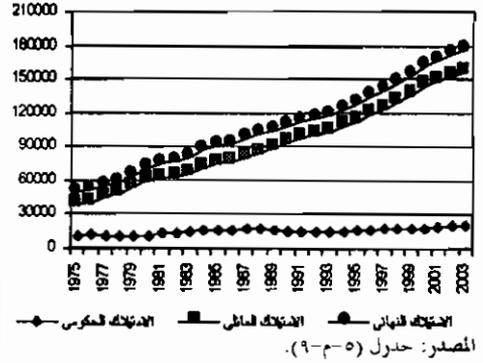
المصادر والملاحظات :

- ١- حسب معدلات النمو والنسب إلى الإنفاق القومي الإجمالي من بيانات الجدول (٥ م - ٩) ، ونسب الإنفاق القومي الإجمالي إلى ن.م.أ مأخوذة من جدول (٥ م - ١١) ، والمتوسطات لنصيب الفرد مأخوذة من جدول (٥ م - ١٠) .
- ٢- معدلات النمو السنوية المتوسطة محسوبة بتطبيق تحليل الانحدار على معادلة النمو الآسي .
- ٣- طبقاً لمؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي التي استمدت منها البيانات الأصلية ، فإن سنة ١٩٨٥ مثلت تعين ١٩٨٥/٨٤ ، وسنة ١٩٨٦ تعين ١٩٨٦/٨٥ ، وهلم جرا .

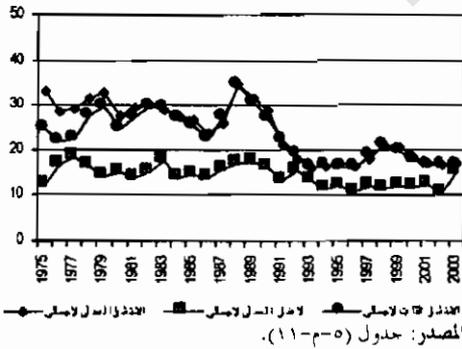
شكل (٥-١٨): الاستهلاك النهائي ومكوناته كنسب من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٧٥-٢٠٠٣ (%)



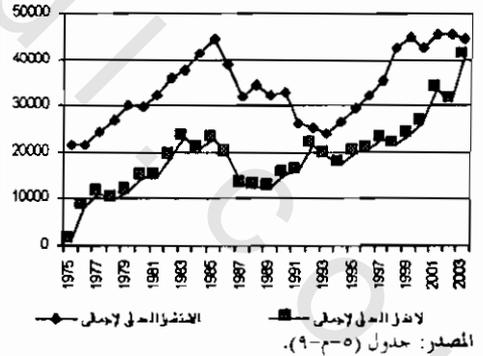
شكل (٥-١٧): الاستهلاك النهائي ومكوناته بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/١٩٩١ (بالمليون جنيه)



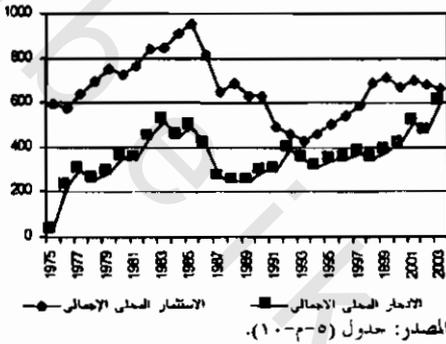
شكل (٥-٢٠): الاستثمار والادخار المحلي الإجمالي كنسب من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٧٥-٢٠٠٣ (%)



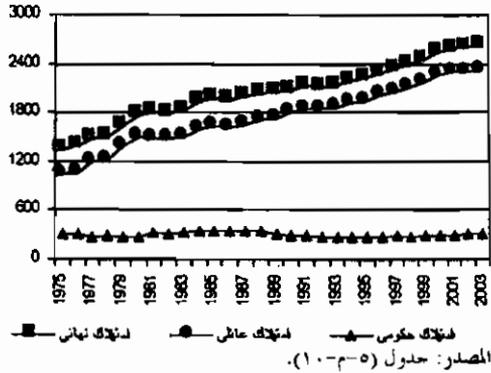
شكل (٥-١٩): الاستثمار والادخار المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/١٩٩١ (بالمليون جنيه)



شكل (٥-٢٢): تطور نصيب الفرد من الاستثمار والادخار المحلي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/١٩٩١ (بالجنيه)



شكل (٥-٢١): تطور نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي ومكوناته بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/١٩٩١ (بالجنيه)



وقد كان لهذه التطورات وقع ملحوظ على هيكل الإنفاق القومي الإجمالي . فكما يظهر في جدول (٥-٧) ، اتجهت نسبة الإنفاق إلى ن.م.أ إلى التناقص بانتظام من حوالي ١٢١% في ١٩٧٥ إلى حوالي ١٠٢% في ٢٠٠٣ . ويرجع ذلك الاقتراب بين الإنفاق و ن.م.أ. إلى اتجاه عجز ميزان السلع والخدمات في ميزان المدفوعات (أى الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات ، عدا خدمات العوامل) إلى الهبوط خلال فترة التحليل . فقد هبط هذا العجز من ٥,٧ مليار دولار في ١٩٧٥ إلى ٢,٩ مليار دولار في ١٩٩٣ ، ثم إلى ١,٥ مليار دولار في ٢٠٠٣ ، وذلك بالرغم من الطفرة الكبيرة في هذا العجز في السنوات ١٩٩٧-١٩٩٩ ، حيث أنه قد وصل إلى ٦,٩ مليار دولار كمتوسط سنوي في تلك الفترة التي شهدت نمواً بطيئاً للصادرات من جهة ، وتزايداً كبيراً في الواردات اتصالاً بالمشروعات الكبرى التي شرع في إقامتها خلال تلك الفترة من جهة أخرى^١ .

(١) لاحظ أن : ن.م.أ = (الاستهلاك العائلي والحكومي + الاستثمار الإجمالي) + (الصادرات - الواردات) - الإنفاق القومي الإجمالي + (الصادرات - الواردات).

أما عن توزيع الإنفاق القومي الإجمالي بين الاستهلاك والاستثمار ، فإن الأمر الواضح من جدول (٧-٥) هو اتجاه نصيب الاستهلاك النهائي إلى التزايد على حساب نصيب الاستثمار المحلي الإجمالي . فقد ازداد نصيب الاستهلاك النهائي من نحو ٧١% في ١٩٧٥ إلى نحو ٨٠% في ٢٠٠٣ ، وكانت هذه الزيادة متركزة في الاستهلاك العائلي ، حيث كان نصيب الاستهلاك الحكومي يتجه الانخفاض بانتظام طوال فترة التحليل . ففي حين ازدادت نسبة الاستهلاك العائلي إلى الإنفاق القومي الإجمالي من ٥٦% في ١٩٧٥ إلى ٧٠% في ٢٠٠٣ ، انخفضت نسبة الاستهلاك الحكومي إلى الإنفاق القومي الإجمالي من ١٤,٥% إلى ٩,٣% فيما بين هاتين السنتين . وكان هذا التطور محصلة التزعة الاستهلاكية والاستيرادية التي صاحبت سياسات الانفتاح والتكيف ، كما كان راجعاً إلى انكماش دور الحكومة والتحول إلى مفهوم الحكومة الصغيرة المميز لهذه السياسات ولتوجهات العولمة المعاصرة . وفي مقابل الزيادة في نصيب الاستهلاك النهائي في الإنفاق القومي الإجمالي ، حدث تراجع في نصيب الاستثمار من ٢٩% في ١٩٧٥ إلى ٢٠% في ٢٠٠٣ ويعود هذا التراجع بصفة جزئية إلى التراجع في معدل الادخار من حوالي ١٧% في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٨ إلى حوالي ١٢% في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ وذلك تحت وطأة التزايد في معدل الاستهلاك ، كما هو مبين في شكل (٢٠-٥)^٢ .

وقد انعكست التطورات المشار إليها أعلاه على تطور متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/٩١ ، وذلك على النحو الظاهر في جدول (٧-٥) ، وشكل (٢١-٥) و(٢٢-٥) . فبينما كان نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي والاستهلاك النهائي يتجه للزيادة ، كان نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي يتجه إلى التناقص . وبرغم عودة هذا النصيب إلى التزايد في

(١) لاحظ أن نصيب الاستثمار المحلي الإجمالي في الإنفاق القومي الإجمالي المذكور هنا قد يختلف عن معدل الاستثمار المعناد الذي يحسب بقسمة الاستثمار المحلي الإجمالي على ن.م.أ. ، حيث يتوقف الأمر على حالة ميزان السلع والخدمات في ميزان المدفوعات . للمقارنة راجع جدول (٥- م ١١) حيث كان معدل الاستثمار ٣٣,٤% في ١٩٧٥ و ١٧,١١% في ٢٠٠٣ .

(٢) راجع جدول (٥- م ١١) فيما يتعلق بتطور معدل الادخار المحلي ، حيث ينسب الادخار المحلي إلى ن.م.أ .

السنوات الثلاث الأخيرة فى فترة التحليل ، أى السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣ ، إلا أنه مازال فى ٢٠٠٣ (٣٠٠ جنيه) عند مستوى أقل من ذلك المستوى الذى كان قد حققه فى ١٩٧٦ (٣١٣ جنيه) ، أو فى السنوات ١٩٨٣-١٩٨٨ (ما بين ٣٢٢ جنيه و٣٤٩ جنيه) . وقد مر متوسط نصيب الفرد من الاستثمار المحلى الإجمالى بأسعار ١٩٩٢/٩١ بتطور مشابه ، حيث أن مستواه فى ٢٠٠٣ (٦٦٢ جنيه) أقل من مستواه فى ١٩٨٥ (٩٥٨ جنيه) ؛ وهو أعلى مستوى بلغه طوال الفترة) ، وكذلك فى معظم سنوات الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٨ ، والذى أخذ فى الهبوط بعدها بشدة خاصة فى الفترة الأولى لتطبيق برنامج التثبيت والتكيف (حيث بلغ ٤٦٤ جنيه فى ١٩٩٤) .

وفى ختام هذا التحليل للإتفاق القومى ومكوناته ، أى الاستهلاك النهائى والاستثمار اللذان يمثلان الطلب المحلى ، قد يكون من المفيد أن نعود إلى قضية النمو الاقتصادى ، وذلك بتحليل الدور النسبى لكل من الطلب المحلى والطلب الخارجى (أى الصادرات من السلع والخدمات) فى إحداث النمو فى ن.م.أ. ويقدم جدول (٥-٨) نتائج تفكيك معدل نمو ن.م.أ. إلى قسم راجع إلى الطلب المحلى وقسم راجع إلى الطلب الخارجى ، والتي نلخصها فيما يلى :

جدول (٥-٨): دور الطلب المحلى والطلب الخارجى فى النمو الاقتصادى
(سنوات مختارة)

السنوات	هيكل الطلب الكلى (%)		معدلات النمو (%)			تفكيك معدل النمو الكلى (نقط مئوية)		المساهمة فى نمو الطلب الكلى (%)	
	مجملى	خارجى	مجملى	خارجى	كلى	مجملى	خارجى	مجملى	خارجى
١٩٧٦	٨٦,٦٠	١٣,٤٠	٥,٣١	١٢,٤٠	٦,٢٦	٤,٦٠	١,٦٦	٧٣,٥	٢٦,٥
١٩٧٩	٨٢,٧٠	١٧,٣٠	٤,٦١	١٤,٣٠	٦,٣٠	٣,٨٠	٢,٥٠	٦٠,٣	٣٩,٧
١٩٨٣/٨٢	٨٠,٦٠	١٩,٤٠	٧,٤٥	٧,٤٧	٧,٤٥	٦,٠٠	١,٤٥	٨٠,٥	١٩,٥
١٩٩٢/٩١	٨٧,١٠	١٢,٩٠	٢,٤٢	١٢,٩٠	٣,٧٧	٢,١١	١,٦٦	٥٥,٩	٤٤,١
١٩٩٤/٩٣	٧٨,٢٠	٢١,٨٠	٥,٣٠	٠,٥٢	٤,٢٥	٤,١٤	٠,١١	٩٧,٣	٢,٦
١٩٩٩/٩٨	٨٥,٨٠	١٤,٢٠	٧,٠٤	٩,١٦	٧,٣٤	٦,٠٤	١,٣٠	٨٢,٣	١٧,٧
٢٠٠٤/٠٣	٨٥,٤٠	١٤,٦٠	٢,٨٦	٥,٠٧	٣,١٨	٢,٤٤	٠,٧٤	٧٦,٧٠	٢٣,٣٠

المصادر والملاحظات:

- ١- حست النسب والمعدلات من بيانات وزارة التخطيط : وثيقة مرجعية ... مرجع سابق ، وموقع السورارة على الإنترنت (www.mop.gov.eg) ، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ و ٢٠٠٥/٢٠٠٤ . البيانات فعلية ، ماعدا بيانات ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ههى متوقعة .
- ٢- الطلب الكلى هو إجمال الاستخدامات أى مجموع الطلب المحلى (استهلاك فئائى + تكسين رأسمالى) والطلب الخارجى (الصادرات من السلع والخدمات) . وإجمال الطلب الكلى هنا يختلف فى بعض السنوات عن إجمال الاستخدامات فى وثائق وزارة التخطيط ، حيث تتجاهل هنا الفروق الناتجة عن السهو الخطأ والذى قد تجعل إجمال الاستخدامات مختلفاً عن إجمال الموارد (ن.م.أ + واردات) .
- ٣- هيكل الطلب المحلى أمام أى سنة (ت) هو فى الواقع هيكل الطلب المحلى فى السنة السابقة (ت-١) ، حيث أن الأحمر هو المستخدم فى حسابات تفكيك معدل نمو الطلب الكلى وفق الأسلوب الموضع فى بداية ملحق الفصل الخامس .

أ- ثمة استقرار نسبى فى توزيع الطلب الكلى ما بين طلب محلى (استهلاك فئائى + استثمار) وطلب خارجى (صادرات السلع والخدمات) . فقد كان الطلب المحلى يشكل ٨٣% من الطلب الكلى فى الفترة من منتصف السبعينات حتى أوائل الثمانينات ، ونحو ٨٤% فى الفترة من أوائل التسعينات حتى ٢٠٠٤/٠٣ . بمتوسط عام ٨٣,٨% للفترة ١٩٧٦—٢٠٠٤/٠٣ . وفى المقابل كان الطلب الخارجى فى حدود ١٦% كمتوسط عام للفترة الكلية . أى أن الطلب المحلى يشكل النسبة الكبرى من الطلب الكلى .

ب- شهد الطلب الخارجى معدلات نمو عالية فى السبعينات مع تزايد الطلب على البترول وارتفاع أسعاره العالمية . ثم تراجع نمو الطلب الخارجى فى الثمانينات والتسعينات . وقد انعكس ذلك على مساهمة الطلب الخارجى فى النمو الاقتصادى فبعدما كانت نسبة هذه المساهمة قد بلغت نحو ٤٠% فى ١٩٧٩ ، و٤٤% فى ١٩٩٢/٩١ هبطت إلى نحو ٢٠% فى الفترة ١٩٩٩/٩٨—٢٠٠٤/٠٣ . وعموماً فإن مساهمة الطلب الخارجى فى النمو الاقتصادى كانت صغيرة ، بل إنها كانت سالبة فى بعض السنوات ، مثل ١٩٩٤ و ١٩٩٨ طبقاً لتقديرات البنك الدولى^١ والظاهر أن مساهمة الطلب الخارجى معدل النمو الاقتصادى قد تقلبت حول خط اتجاه عام هابط ، بينما تقلبت مساهمة الطلب المحلى حول خط اتجاه عام صاعد خلال الفترة ١٩٧٦—٢٠٠٤/٠٣ . وبالنسبة

(1) World Bank, Egypt, Social and Structural Review, op.cit, p.7.

للسنوات المختارة فى جدول (٥-٨) كان الحد الأدنى لمساهمة الطلب المحلى فى النمو الاقتصادى ٥٦% (فى ١٩٩٢/٩١) بينما بلغ الحد الأقصى ٩٧% (فى ١٩٩٤/٩٣).

ج- وإذا كان الطلب المحلى هو الذى شكل القوة الدافعة الأكبر للنمو فى ن.م.أ. ، فمن الواضح من تحليل النمو فى الإنفاق القومى ومكوناته ، كما يظهر فى جدول (٥-٧) ، أن المحرك الأساسى الأكثر انتظاماً خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٣ لنمو الطلب المحلى كان هو الاستهلاك العائلى (معدل نمو سنوى متوسط ٤,٥%) ، بينما كان دور الاستثمار المحلى أضعف (معدل نمو سنوى متوسط ١,٦%). كما كان النمو فى الاستثمار أكثر تقلباً ، حيث كان نمو الاستثمار المحلى سالباً فى الفترة ١٩٨٥-١٩٩١ ، ولم يتفوق معدل النمو فى الاستثمار على معدل النمو فى الاستهلاك العائلى بشكل ملحوظ إلا فى الفترة الجزئية الأخيرة ١٩٩١-٢٠٠٣ (٦,٤% و ٣,٨% على الترتيب) .

٥-٧ الادخار التقليدى والادخار الأصيل والادخار السلبى:

سبق أن تعرضنا بإيجاز فى الفصل الأول لبعض الاختلافات فى تقدير معدل الادخار المحلى الإجمالى — وهو ما نطلق عليه معدل الادخار التقليدى باعتباره المعدل الذى تواضع الاقتصاديون زماً طويلاً على الرجوع إليه عند مناقشة مصادر تمويل الاستثمار . والآن نزيد الأمر إيضاحاً من خلال بعض المقارنات بين عدد من السلاسل المتاحة للادخار ، وذلك بالاستناد إلى البيانات المعروضة فى الجدول (٥- م ١٤) وتمثيلها البيانى فى الشكل (٥-٢٤) .

الظاهر أن معدلات الادخار المحلى الإجمالى لا تختلف من مصدر إلى آخر فحسب ، بل إنها تختلف أيضاً باختلاف أسلوب التقدير المتبع من المصدر الواحد ذاته . فتقديرات وزارة التخطيط لمعدل الادخار المحلى الإجمالى المحسوبة من الادخار والنتائج بالأسعار الجارية تختلف فى ١٢ من إجمالى ٢٩ سنة (١٩٧٥-٢٠٠٤/٠٣) اختلافاً كبيراً عن نظيراتها المحسوبة من قيم هذين المتغيرين

بالأسعار الثابتة^١ . وليس من الواضح سبب هذا الاختلاف ، خاصة أن المفترض هو غيابه طالما أن الادخار والناتج يحولان — كما هو متوقع — من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة باستخدام نفس الرقم القياسى للأسعار ، أى نفس المكمش . كما يلاحظ أن هناك اختلافاً كبيراً بين التقديرين المنسوبين إلى البنك الدولى فى جدول (٥-م-١٤) وشكل (٥-٢٤) ، وذلك اعتباراً من سنة ١٩٨٧/٨٦ وحتى سنة ١٩٩٤/٩٣ . ويتراوح الفارق بين التقديرين ما بين ثلاث نقاط مئوية و ٩,٤ نقطة مئوية . وجلى أنها فوارق لا يستهان بها ، وإن بقيت أسبابها مجهولة . والظاهر أن البنك قد عدل — لأسباب لم يوضحها — عن التقدير الثانى شديد الانخفاض الوارد فى أحد تقاريره عن مصر لصالح التقدير الأول الأعلى الوارد فى إصدار ٢٠٠٥ من "مؤشرات التنمية الدولية" .

والاختلافات ملحوظة أيضاً فى عدد غير قليل من السنوات بين تقديرات البنك الدولى وتقديرات وزارة التخطيط ، حيث تميل تقديرات الوزارة لمعدل الادخار المحلى الإجمالى إلى أن تكون أعلى من تقديرات البنك الدولى الواردة فى "مؤشرات التنمية الدولية" . فتقديرات الوزارة بالأسعار الجارية أعلى من تقديرات البنك فى ٢١ سنة من إجمالى ٢٨ سنة (١٩٧٥-٢٠٠٣/٠٢) ، وتقديرات الوزارة بالأسعار الثابتة أعلى من تقديرات البنك فى ٢٠ من هذه السنوات الثمان والعشرين .

التطورات فى معدلات الادخار:

وسوف يتركز تحليلنا فيما يلى على تقديرات معدل الادخار التقليدى الواردة فى "مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥" الصادرة عن البنك الدولى ، والظاهرة فى العمود الأول من جدول (٥-م-١٤) . وقد اخترنا هذه السلسلة ليس بالضرورة لأنها أدنى فى معظم السنوات من تقديرات وزارة التخطيط ، وإنما لأسباب ثلاثة . أولها : أنه من

(١) كما فى السنوات من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠ والسنوات ١٩٨٣/٨٢ و ١٩٨٧/٨٦ و ١٩٩٢/٩١ وكذلك السنوات من ١٩٩٥/٩٤ إلى ١٩٩٧/٩٦ ، وسنة ١٩٩٩/٨٩ .

المرجح أن هذه السلسلة متوافرة على أساس موحد ، فيما يتعلق بالتحويل من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة . وثانيها : وجود سلاسل مناظرة في الإصدار ذاته عن دول وأقاليم أخرى من المفيد أن تجرى مقارنة بينها وبين مصر في الشأن الادخاري . وثالثها : أن البنك الدولي قد اعتمد على هذه السلسلة في اشتقاق مفهوم معدّل للادخار ذى أهمية كبيرة من المنظور التنموى - ألا وهو معدل الادخار الأصيل ، كما سمي في البداية ، أو معدل الادخار الصافي المعدل ، كما سمي في الإصدارات الأخيرة لمؤشرات التنمية الدولية ، والذي ينطوى تحليله على إثراء مهم لتناولنا لقضية الادخار في مصر .

جدول (٥-٩): الاتجاهات العامة لمعدلات الادخار في مصر ١٩٧٥-٢٠٠٣

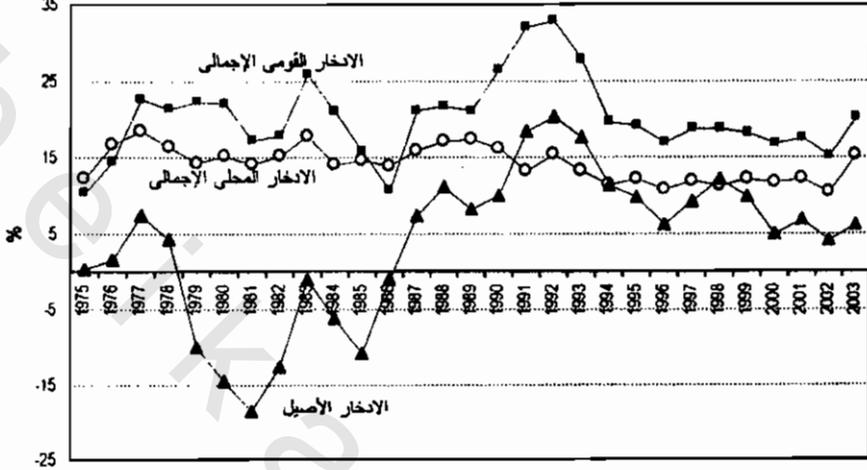
المتغير / الفترة	١٩٨٥-١٩٧٥	١٩٩٦-١٩٨٦	٢٠٠٣-١٩٩٧	٢٠٠٣-١٩٧٥
معدل الادخار المحلى الإجمالى (المعدل التقليدى) المدى الوسيط	١٢,٣%-١٨,٥%	١٠,٨%-١٧,٣%	١٠,٤%-١٥,٢%	١٠,٤%-١٨,٥%
معدل الادخار القومى الإجمالى المدى الوسيط	١٥,٢%	١٣,٨%	١١,٩%	١٤%
معدل الادخار الأصيل المدى الوسيط	١٠,٤%-٢٥,٩%	١٠,٧%-٣٢,٨%	١٥,١%-٢٠,١%	١٠,٤%-٣٢,٨%
المتغير / الفترة	١٩٨٥-١٩٧٥	١٩٩٦-١٩٨٦	٢٠٠٣-١٩٩٧	٢٠٠٣-١٩٧٥
معدل الادخار المحلى الإجمالى (المعدل التقليدى) المدى الوسيط	١٢,٣%-١٨,٥%	١٠,٨%-١٧,٣%	١٠,٤%-١٥,٢%	١٠,٤%-١٨,٥%
معدل الادخار القومى الإجمالى المدى الوسيط	١٥,٢%	١٣,٨%	١١,٩%	١٤%
معدل الادخار الأصيل المدى الوسيط	١٠,٤%-٢٥,٩%	١٠,٧%-٣٢,٨%	١٥,١%-٢٠,١%	١٠,٤%-٣٢,٨%

المصادر والملاحظات: استخرج المدى والوسيط من قيم المعدلات المعطاه في جدول (٥-٣ م-١٣) .

- ١- المدى لمتغير ما هو الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير . والوسيط لمتغير ما هو القيمة التى تزيد عنها نصف قيم المتغير والنقص عنها نصف قيمه ، وذلك عند ترتيب قيم المتغير تصاعديا .
- ٢- ينسب الادخار التقليدى إلى ن.م.أ للحصول على معدل الادخار المحلى الإجمالى ، وينسب الادخار القومى والادخار الأصيل إلى الدخل القومى الإجمالى (د.ق.أ) للحصول على معدل الادخار القومى ومعدل الادخار الأصيل على الترتيب .
- ٣- الادخار المحلى الإجمالى = ن.م.أ - الإنفاق الاستهلاكى النهائى .
الادخار القومى الإجمالى = الادخار المحلى الإجمالى + صاق الدخل وصافى التحويلات الجارية من الخارج .
وأهم بنود صاق الدخل هى الدخل الصاق للاستثمار ، وأهم بنود التحويلات الجارية من الخارج هى تمسيولات المصريين العاملين في الخارج .
الادخار القومى الصافي = الادخار القومى الإجمالى - إهلاك رأس المال .

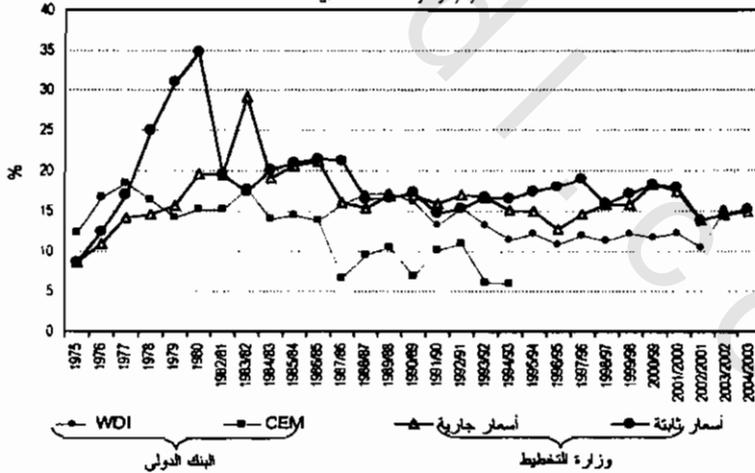
الادخار الأصيل = الادخار القومي الصاق + الإنفاق على التعليم — (مقابل استنفاد الطاقة والموارد المعدنية والغابات وقيمة الضرر الناتج عن تلوث الهواء بانبعاثات ثاى أكسيد الكربون وغيرها من الانبعاثات الضارة) . وتقييم الضرر المرتبط بتلوث الهواء مستبعد من حساب معدل الادخار الأصيل لعدم توافر بياناته .

شكل (٢٣-٥): معدل الادخار المحلى، والقومى، والأصلياً ١٩٧٥-٢٠٠٣



المصدر: جدول (٥-١٣).

شكل (٢٤-٥): معدل الادخار المحلى الإجمالى: مقارنة لتقديرات البنك الدولي ووزارة التخطيط



المصدر: جدول (٥-١٤).

الواضح من جدول (٥-٩) أن معدل الادخار التقليدى خلال فترة التحليل ١٩٧٥-٢٠٠٣ ليس فقط متواضعا ، بل إنه قد مال للانخفاض عبر هذه الفترة . فالمعدل الوسيط للفترة الكلية لم يزد على ١٤% ، وهو ذات المعدل الذى تحقق فى منتصف الستينات^١ . ويبدو انخفاض معدل الادخار المحلى المصرى بشكل أوضح عند مقارنته بالمعدلات فى عدد من الدول النامية وعدد من الأقاليم التى تضم مجموعات من هذه الدول ، وذلك على النحو المبين فى جدول (٥-١٠) . ويبرز تحليل بيانات هذا الجدول عدداً من الحقائق التى تسترعى الانتباه ، وهى :

أ - يقل معدل الادخار التقليدى المصرى عن المعدل المناظر المتحقق فى كل من الهند والصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة والبرازيل والمكسيك عند النقاط الزمنية الثلاث المختارة ، وهى ١٩٧٥ و ١٩٩٠ و ٢٠٠٣ . وفى عام ٢٠٠٣ ، كان معدل الادخار التقليدى فى مصر أقل من ثلث نظيره فى الصين وسنغافورة ، ويزيد قليلاً على ثلث نظيره فى ماليزيا ، ويقل عن نصف نظيره فى كوريا الجنوبية ، ويزيد قليلاً على ثلثى نظيره فى الهند .

ب- كان معدل الادخار التقليدى فى مصر أقل من المعدل المتوسط المتحقق فى كل من مجموعة الدول منخفضة الدخل ومجموعة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل ، ومجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وذلك عند النقاط الزمنية الثلاث المختارة . وفى عام ٢٠٠٣ ، كان المعدل المصرى فى حدود ثلاثة أرباع المعدل المسجل لمجموعة الدول منخفضة الدخل ، ويزيد قليلاً على نصف المعدل المسجل لمجموعة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل ، ويقل قليلاً عن المعدل المسجل لدول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

ج- وفى حين كانت معدلات الادخار التقليدى تتجه إلى التزايد بين ١٩٧٥ و ٢٠٠٣ فى دول وأقاليم المقارنة عدا المكسيك والبرازيل وإقليم الشرق الأوسط

(١) بلغ وسيط معدل الادخار المحلى فى الفترة ١٩٦٠-١٩٦٦ حوالى ١٣% . وقد أدت نكسة ١٩٦٧ إلى هبوط هذا المعدل حتى بلغ نحو ٦% فى ١٩٧٤ . ثم عاد المعدل إلى التزايد فى الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ ليصل وسيطه إلى ١٥,٢% كما هو مبين فى جدول (٥-٩) . ولكنه اتخذ اتجاهاً تنازلياً بعد ذلك .

وشمال أفريقيا، ازداد المعدل المصري بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ ، ولكنه ما لبث أن انخفض بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٣ . وعموماً ، كان الاتجاه العام للمعدل المصري للادخار التقليدي هابطاً خلال الفترة الكلية ١٩٧٥-٢٠٠٣ وذلك كما يظهر في جدول (٩-٥) . فقد انخفضت قيمة المعدل الوسيط من ١٥,٢% في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ إلى ١٣,٨% في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ ، ثم إلى ١١,٩% في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٣ .

ومن الملاحظ من جدول (٩-٥) أن معدل الادخار القومي الإجمالي قد مال هو الآخر نحو الهبوط خاصة بعد ١٩٩٦ . فبعد أن ظل المعدل الوسيط في حدود ٢١% في كل من الفترتين ١٩٧٥-١٩٨٥ و ١٩٨٦-١٩٩٦ ، فإنه هبط إلى ١٨% في الفترة الجزئية الأخيرة ١٩٩٧-٢٠٠٣ . وكان الوسيط للفترة الكلية ١٩٧٥-٢٠٠٣ في حدود ١٩% . وحيث أن أحد مكونات الادخار القومي الإجمالي هو صافي الدخل وصافي التحويلات الجارية من الخارج ، فمن الطبيعي أن يكون مدى هذا المعدل أوسع وتقلبات قيمه أشد بالقياس إلى مدى وتقلبات معدل الادخار المحلي الإجمالي . فبينما كان هذا المدى ٢٢,٤ نقطة مئوية في حالة الادخار القومي الإجمالي فإنه لم يزد على ٨,١ نقطة مئوية في حالة معدل الادخار المحلي الإجمالي .

وفي عام ٢٠٠٣ ، كان معدل الادخار القومي الإجمالي المصري أقل من المعدل المتحقق في دول المقارنة (عدداً البرازيل والمكسيك) ، وكذلك في الأقاليم الثلاثة موضع المقارنة . فقد كان المعدل المصري أقل من نصف نظيره في الصين وسنغافورة ، وأزيد قليلاً من نصف نظيره في ماليزياً ، وأقل قليلاً من ثلثي المعدل الكوري ، وحوالي ٨١% من المعدل الهندي . كما كان المعدل المصري في حدود ٨٧% من المعدل المتوسط لمجموعة الدول منخفضة الدخل ، و ٧٤% من المعدل المتوسط لمجموعة الدول

(١) وهو ما يرجع إلى الاتجاهات الانكماشية لبرامج التثبيت والتكيف في المكسيك والبرازيل وما أسفرت عنه من أزمات طاحنة ، وكذلك بسبب تقلبات أسعار النفط كذلك الاتجاهات الانكماشية لبرامج التصحيح في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

منخفضة ومتوسطة الدخل ، و ٦٤% من المعدل المتوسط لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

إن ضعف معدل الادخار المصرى لا يظهر على حقيقته إلا عند التحول من المفهوم التقليدى للادخار ، أى الادخار المحلى الإجمالى ، إلى المفهوم الأحدث الذى طوره البنك الدولى والذى هو فى الواقع أصدق تعبيراً عن القدرة الادخارية الصافية للمجتمع ، وهو مفهوم الادخار الأصيل أو الادخار الصافى المعدل .

وعندما ننتقل إلى الادخار الأصيل ، نلاحظ أن لهذا المفهوم للادخار ميزتين. الأولى : أنه مفهوم صاف ، بمعنى أنه يستبعد من الادخار القومى الإجمالى مقابل استهلاك الأصول الرأسمالية ، وصولاً إلى الادخار القومى الصافى ، كما يستبعد من الأخير مقابل استنفاد الموارد الطبيعية الناضبة وقيمة الضرر المرتبط بتلوث البيئة ، خاصة تلوث الهواء . والثانية : أنه مفهوم أكثر اتساعاً من الادخار التقليدى ، حيث أنه يضيف إلى الادخار المصفى على النحو السالف بيانه قيمة الإنفاق على التعليم . وعلى ذلك فإن التراكم لا يكون فى الثروة المادية فحسب ، بل إنه يمتد ليشمل الثروة البشرية أيضاً .

وطبقاً لبيانات جدول (٥-٩) ، فإن معدل الادخار الأصيل كان سالباً (٣٠,٦%) فى مصر فى الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ ، بمعنى أن المجتمع كان يسحب من رصيد مدخراته السابقة ويصفى جانباً من ثروته المتراكمة . والسبب الرئيسى فى ذلك هو تزايد معدلات استنفاد الطاقة المرتبطة باستخراج وتصدير البترول . فقد ارتفعت نسبة مقابل استنفاد الطاقة إلى الدخل القومى الإجمالى (د.ق.أ) من ٤,٦% فى ١٩٧٥ حتى بلغت ٣١,٦% فى ١٩٨١ ، وبرغم اتجاه هذه النسبة للتناقص بعد ذلك ، إلا أنها بقيت عند مستويات مرتفعة حتى سنة ١٩٨٥ . وكان من نتائج ذلك أن معدل الادخار الأصيل أخذ قيمة سالبة فى كل السنوات من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٦ . ومع ميل نسبة مقابل استنفاد الطاقة إلى د.ق.أ للانخفاض فى الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ ، حيث هبطت قيمة الوسيط لهذه النسبة من ٢٢,٧% فى الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ إلى ٥,٩%

في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ ، ارتفع المعدل الوسيط للادخار الأصيل إلى ١٠% خلال هذه الفترة . وقد استمرت نسبة مقابل استنفاد الطاقة في الهبوط حتى بلغت قيمة وسيطها ٤,٧% في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٣ . ومع ذلك فقد صاحب ذلك هبوط المعدل الوسيط للادخار الأصيل إلى ٦,٦% في هذه الفترة . وهو ما يعود أساساً إلى التراجع في كل من معدل الادخار المحلي ومعدل الادخار القومي في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٣ بالقياس إلى الفترة السابقة ١٩٨٦-١٩٩٦ ، على ما سبق بيانه .

جدول (٥-١٠): معدلات الادخار في مصر وعدد من دول وأقاليم العالم (سنوات مختارة)

الدولة/الإقليم	معدل الادخار المحلي الإجمالي (%ن.م.أ) (التقليدي)			معدل الادخار القومي الإجمالي (%د.ق.أ)			معدل الادخار الأصيل (%د.ق.أ) (الصافي المعدل)		
	١٩٧٥	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٧٥	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٧٥	١٩٩٠	٢٠٠٣
مصر	١٢,٣	١٦,١	١٥,٢	١٠,٤	٢٦,٤	٢٠,١	٠,٢	١٠٠,٠	٦,٢
الهند	١٧,٩	٢٢,٦	٢٢,٣	١٨,٣	٢٢,٥	٢٤,٨	٦,٣	١٠,٩	١٤,٢
الصين	٣٠,٢	٣٧,٩	٤٧,٠	٣٠,٢	٣٨,٥	٤٧,٨	١٠,٢	١٥,٣	٣٥,٣
كوريا ج	١٩,٦	٣٥,٣	٣١,٩	٠,٠	٣٦,٨	٣١,٥	٠,٠	٠,٠	٢١,٧
ماليزيا	٢٣,٣	٣٤,٥	٤٢,٣	٢٠,٧	٣١,٨	٣٦,٣	١١,٩	١٢,٢	١٧,٠
سنغافوره	٢٩,٤	٤٣,٣	٤٦,٧	٢٩,٤	٤٣,٧	٤٤,٨	٢١,٦	٣١,٦	٣٢,٢
البرازيل	٢٢,٩	٢١,٤	٢١,٥	٢١,٨	١٩,٤	١٩,١	١٣,٧	١١,٤	٧,٦
المكسيك	٢١,٠	٢٢,٠	١٨,٢	١٩,٢	٢١,٠	١٨,٧	٨,٧	٣,٨	٦,٥
الدول منخفضة الدخل	١٤,٤	١٧,٦	٢٠,٣	١٤,٧	١٨,٨	٢٣,١	١,٢	٦,٤	٩,٥
الدول منخفضة ومتوسطة الدخل	٢٤,٩	٢٥,٣	٢٧,٢	٢٤,٤	٢٥,٤	٢٧,٢	٥,٨	٥,٢	١٠,٥
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٠,١	٢٠,٤	٣١,٦	٣٧,٣	٢٢,٨	٣١,٢	٧,٣	١٠,٩	٥,٤

المصادر والملاحظات:

- ١ - البيانات مأخوذة من : World Bank, World Development Indicators 2005 (CD-ROM).
- ٢ - التعاريف كما في جدول (٥-٩) . ونظراً لعدم توافر تقديرات للضرر المترتب على تلوث الهواء ، فقد استبعد من حساب معدل الادخار الأصيل أو معدل الادخار الصافي المعدل . والمعدل المشتمل على تقديرات أضرار تلوث الهواء محسوب فقط للسنوات ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، وقيمه ٥,٢% ، ٢,٧% ، ٤,٨% على الترتيب .

أى أن قيمة الوسيط لمعدل الادخار الأصيل قد تحولت من سالب فى الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ (٦,٣%) إلى موجب فى الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ (١٠%) ، وظلت محتفظة بقيمة موجبة فى الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٣ ولكنها أقل كثيراً (٦,٦%) مما كانت عليه فى الفترة السابقة . وكانت محصله هذه التطورات أن معدل الادخار الأصيل كان يدور حول قيمة وسيطية متواضعة وهى ٦,٢% خلال الفترة الكلية ١٩٧٥-٢٠٠٣ . وهى ذات القيمة التى تحققت لهذا المعدل فى سنة ٢٠٠٣ .

وكما يظهر فى جدول (٥-١٠) ، فإن معدل الادخار الأصيل لمصر فى سنة ٢٠٠٣ كان أقل من المعدل المتحقق فى جميع دول وأقاليم المقارنة ، عدا إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . وبينما كان المعدل المصرى قريباً من نظيره فى البرازيل والمكسيك ، فإنه كان أقل قليلاً من نصف نظيره فى الهند ، وأكثر قليلاً من ثلث نظيره فى ماليزيا ، وفى حدود ١٩% من نظيره فى سنغافورة و ١٧,٦% من نظيره فى الصين . وفيما يتعلق بالمقارنة بالأقاليم ، فقد كان المعدل المصرى أعلى كثيراً من المعدل السالب الذى تحقق فى إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ولكنه لم يزد على ٥٩% من المعدل المتوسط لمجموعة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل ، وعلى ٦٥% من المعدل المتوسط لمجموعة الدول منخفضة الدخل .

لاحظ أنه خلال الفترة الكلية ١٩٧٥-٢٠٠٣ ، كانت القيمة الوسيطة لمعدل الادخار الأصيل (٦,٢%) فى حدود ٤٤% من القيمة الوسيطة لمعدل الادخار المحلى الإجمالى (١٤%) ، ونحو ثلث القيمة الوسيطة لمعدل الادخار القومى الإجمالى (١٩%) . وهو ما يشير إلى أزمة حقيقية فيما يتعلق بالقدرة الادخارية للمجتمع المصرى ، لاشك فى مسئوليتها الرئيسية عن أزمة التنمية فى مصر .

(١) معدل الادخار فى إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان سالباً فى سنوات المقارنة الثلاث ، تحت تأثير المعدلات العالية لاستخراج البترول ، ومن ثم ارتفاع نسبة مقابل استفاد الطاقة إلى د.ق. أ .

مكونات الادخار المحلى:

يرصد جدول (٥- م - ١٤- أ) توزيع الادخار المحلى الإجمالى بين ادخار عائلى وادخار قطاع الأعمال وادخار الحكومة ، ويبين اتجاهات تطور كل مكون من هذه المكونات خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢ - ٢٠٠٢/٠١ .

والواضح من تحليل بيانات هذا الجدول أن الادخار العائلى يشكّل المكون الأكبر للادخار المحلى الإجمالى . إذ تراوحت نسبة الادخار العائلى بين ٨٢% و ١٤٠% من الادخار المحلى الإجمالى . كما كان الاتجاه العام للادخار العائلى اتجاهاً صاعداً بشكل ملحوظ . أما ادخار قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص ، فقد تراوحت حصته فى الادخار المحلى بين ١٩% و ٢٦% ، مع تقلب هذه الحصة حول اتجاه عام هابط . فقد انخفضت هذه الحصة من حوالى ٢٤% فى أوائل التسعينات إلى حوالى ١٩% فى السنتين ٢٠٠١/٢٠٠٠ و ٢٠٠٢/٠١ . وأخيراً ، فإن حصة القطاع الحكومى فى الادخار المحلى كانت سالبة فى جميع سنوات الفترة ١٩٩٣/٩٢ - ٢٠٠٢/٠١ ، كما أن القيم المطلقة لهذه الحصة قد تزايدت على نحو ملحوظ . وهكذا فقد كان الادخار العائلى فى الواقع هو المصدر الأكبر لتمويل عجز مدخرات قطاع الأعمال عن تمويل استثماراته ، كما أنه كان المعوض الأساسى عن الادخار السلبى للحكومة .

وكما يظهر أيضاً من جدول (٥- م - ١٤- أ) ، فقد كان معدل الادخار العائلى أكبر من معدل الادخار المحلى فى ٦ سنوات من السنوات العشر ١٩٩٣/٩٢ - ٢٠٠٢/٠١ . وحتى فى السنوات الأربع التى انخفض فيها عن مستوى معدل الادخار المحلى ، فإن الانخفاض لم يتجاوز ٢,٥ نقطة مئوية . وفى المقابل ، فإن أعلى مستوى لمعدل ادخار قطاع الأعمال لم يزد على ربع معدل الادخار المحلى ، بينما كان معدل ادخار القطاع الحكومى سلبياً طوال فترة التحليل .

الادخار بين الجبر والاختيار:

يبين جدول (٥- م - ١٤ - أ) التوزيع النسبى للادخار العائلى ما بين ادخار اختياري وادخار اجبارى ، وذلك خلال فترتين : الأولى من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ ، والثانية من ١٩٩٣/٩٢ إلى ٢٠٠٢/٠١ . ومن الواضح وجود فروق كبيرة فى التقديرات الخاصة بالسنتين المشتركتين فى هاتين الفترتين ، وهما سنة ١٩٩٣/٩٢ و١٩٩٤/٩٣ ، وذلك بالرغم من أن الدراستين المأخوذ عنهما هذه البيانات تشيران إلى أن مصدريهما يأخذان بتعريف موحد للادخار الاجبارى ، ومن ثم بتعريف موحد للادخار الاختيارى . وأغلب الظن أن اجمالى الادخار العائلى غير مختلف عليه بين المصدرين . ويعرف المصدران الادخار الاجبارى بأنه مجموع مدخرات الأفراد (الاشراكات التأمينية) لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمين الاجتماعية (واللتان تم دمجهما فى سنة ١٩٩٤ فى هيئة واحدة : الهيئة العامة للتأمين الاجتماعى) . ومن المرجح أن الادخار الاختيارى يحسب باعتباره المتبقى من الادخار العائلى بعد خصم الادخار الاجبارى . غير أن الزعم بوحدة التعريفات فى المصدرين يفتقر إلى المصدقية ، وذلك فى ضوء الفجوة الواسعة بين التقديرات للسنتين ١٩٩٣/٩٢ و١٩٩٤/٩٣ . بعبارة أخرى ، فإن لدينا سلسلتين غير قابلتين للمقارنة . ولما كان غياب توثيق كاف لأسلوب التقدير المتبع فى السلسلتين يحول دون التوفيق بينهما ، فسوف نكتفى بالإشارة إلى الاتجاه العام لنصيب كل من الادخار الاجبارى والادخار الاختيارى فى كل سلسلة منهما .

من الواضح أن نسبة الادخار الاجبارى إلى الادخار العائلى قد تحركت حول اتجاه عام هابط فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٤/٩٣ ، بحيث أنها انخفضت فى نهاية هذه الفترة إلى أقل من نصف مستواها فى بدايتها (٢٤% فى ١٩٩٤/٩٣ مقابل ٥٥% فى ١٩٧٥) . أما فى الفترة ١٩٩٣/٩٢ - ٢٠٠٢/٠١ ، فالظاهر أن نسبة الادخار الاجبارى اتجهت إلى التزايد بين ١٩٩٣/٩٢ و١٩٩٧/٩٦ ، ثم مالَت إلى الهبوط بشكل عام فى السنوات التالية حتى سنة ٢٠٠١/٢٠٠٠ . فقد انخفضت تلك النسبة من ٥٢% فى ١٩٩٧/٩٦ إلى ٤٠% فى ٢٠٠١/٢٠٠٠ . وبالرغم من زيادة هذه

النسبة إلى ٤٧% فى ٢٠٠٢/٠١ ، فإنها بقيت دون المستوى الذى كانت قد بلغت فى ١٩٩٧/٩٦ ، أو حتى فى ١٩٩٥/٩٤ .

وقد يفسر بعض الهبوط فى نصيب الادخار الاجبارى فى الادخار العائلى بالتراجع الذى طرأ على ثلاثة من النظم الفرعية للتأمين الاجتماعى ، وهى نظام التأمين على أصحاب الأعمال ونظام التأمين على العاملين بالخارج ونظام التأمين على العاملين غير المنتظمين^١ . فبعد أن كانت نسبة الاشتراكات المحصلة من هذه النظم الثلاثة إلى جملة الاشتراكات التأمينية (والمقصود بالجملة اشتراكات هذه النظم الثلاثة مضافاً إليها اشتراكات التأمين الاجبارى على العاملين المنتظمين) ٦% فى ١٩٨٦/٨٥ ، هبطت إلى ٢,٨% فى ١٩٩٥/٩٤ ، ثم إلى ٢,١% فى ٢٠٠٠/٩٩ . غير أن السبب الأهم لهذا الانخفاض فى نسبة الادخار الاجبارى إلى الادخار العائلى هو تناقص عدد المؤمن عليهم فى وحدات القطاع العام ، لاسيما القطاع العام الصناعى الذى تعرض عدد العاملين فيه للتناقص ، وذلك بعدم احلال من يخرجون للتقاعد ، ثم بالتشجيع على التقاعد المبكر فى إطار سياسة الخصخصة منذ ١٩٩٣/١٩٩٤ . فبعد أن ارتفع عدد المؤمن عليهم بالقطاع العام من ١,٢ مليون عامل فى ١٩٧٥ إلى ١,٩ مليون عامل فى ١٩٩١/٩٠ ، انخفض هذا العدد حتى بلغ ٩٦٥ ألف عامل فى ٢٠٠٠/٩٩ .

وبالرغم من اتجاه عدد العاملين فى القطاع الخاص إلى التزايد خلال الفترة موضع التحليل ، إلا أنه لم يصاحب هذا الازدياد ازدياد متناسب معه فى عدد المؤمن عليهم فى هذا القطاع ، وذلك بالنظر إلى ارتفاع نسبة التهرب من الاشتراك فى نظام التأمين الاجتماعى . وحتى مع زيادة عدد المؤمن عليهم من القطاع الخاص ، وكذلك من القطاع الحكومى ، فإن الزيادة فى الاشتراكات كانت أبطأ من الزيادة فى عدد المؤمن عليهم ، وذلك بالنظر إلى شيوع ظاهرة التأخر فى سداد الاشتراكات التأمينية من

(١) لاحظ أن هذه النظم الثلاثة اختيارية . ولذا فإن دخولها ضمن تعريف الادخار الاجبارى ينطوى على شئ من عدم الدقة .
 راجع : سلوى العترى وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٤٠٥ .

جانبيهما^١ . ولاشك فى أن هذه الظاهرة قد أسهمت فى تراجع الحصة الفعلية للادخار الاجبارى فى إجمالى الادخار العائلى .

الادخار القومى (عام وخاص) والادخار الأجنبى:

تتوافر بيانات عن الادخار القومى وتوزيعه بين ادخار عام وادخار خاص خلال الفترة من ١٩٨٧ حتى ١٩٩٦ . وهذه البيانات معروضة فى جدول (٥-م-١٤-ب)^٢ . ويتضح من هذه البيانات أن معدل الادخار القومى قد مال إلى الانخفاض حتى سنة ١٩٩٤ واستقر حول ١٥% فى السنوات الثلاث ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ . كما يظهر معدل الادخار الخاص (عائلى وقطاع أعمال خاص) ، اتجاهها عاماً مشابهاً ، وإن كان معدل الادخار الخاص أعلى من معدل الادخار القومى فى السنوات ١٩٨٧-١٩٩١ ، وأقل منه فى السنوات ١٩٩٢-١٩٩٦ . أما معدل الادخار العام (حكومة وقطاع عام) ، فقد كان أقل كثيراً من معدل الادخار القومى ومعدل الادخار الخاص . كما أنه اتخذ اتجاهها عاماً تصاعدياً حيث تحول من سالب فى السنوات ١٩٨٧-١٩٩١ إلى موجب بقيم متزايدة فى السنوات ١٩٩٢-١٩٩٦ . ويرجع هذا التطور إلى السياسات الانكماشية التى أدت إلى تخفيض عجز الموازنة فى الفترة الأولى ، ثم تحويله إلى فائض فى الفترة الثانية التى تمثل المرحلة الأولى من مراحل تطبيق سياسات التثبيت والتكيف .

وقد انعكست هذه التطورات على توزيع الادخار القومى بين ادخار عام وادخار خاص . فقد أظهرت حصة الادخار العام اتجاهها عاماً صاعداً ، بينما أظهرت حصة الادخار الخاص اتجاهها عاماً هابطاً ، وذلك خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٦ . وعلى العموم ، كانت حصة الادخار الخاص هى الأكبر طوال تلك الفترة .

(١) المعلومات فى هذه الفترة من: سلوى العنترى وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٤٠٩ .

(٢) لاحظ أن بيانات معدل الادخار القومى المعروضة فى هذا الجدول لا تتطابق مع البيانات المناظرة للمعرضة فى جدول (٥-م

١٣) . والتقديرات هنا تقل فى ٨ من السنوات العشر ١٩٨٧-١٩٩٦ عن التقديرات المعطاة فى جدول (٥-م-١٣) .

أما عن تطور نسبة المدخرات الأجنبية (أى الفرق بين الاستثمار المحلى الإجمالى والادخار القومى الإجمالى) إلى الدخل القومى الإجمالى (د.ق.أ.) ، والتي تمثل أحد مؤشرات الاعتماد على الخارج ، فالظاهر أن القروض والمعونات الأجنبية قد أسهمت بتصيب متناقص فى تمويل الاستثمارات حتى تطبيق برنامج التثبيت فى ١٩٩١ . ثم أخذت المدخرات الأجنبية قيماً سالبة فى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ، دليلاً على وجود فائض من المدخرات القومية لم يستوعب فى استثمار محلى إجمالى - وهو ما يعكس أيضاً التوجه الانكماشى لسياسات التثبيت .

وقد اتخذت المدخرات الأجنبية قيماً موجبة ، وإن كانت ضئيلة ، فى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ ، دليلاً على استعادة الاتجاه العام التاريخى للاعتماد على القروض والمعونات الأجنبية فى تمويل جانب من الاستثمار المحلى . وهذا ما يظهر أيضاً فى السلسلة الأطول (١٩٧٧-٢٠٠٣) المحسوبة من البيانات الواردة فى مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ . فطبقاً لهذه السلسلة اتخذت المدخرات الأجنبية قيماً موجبة فى السنوات السابقة لسنة ١٩٩١ التى بدأ فيها برنامج التثبيت ، وتقلبت هذه القيم حول اتجاه عام هابط (من حوالى ٢٥% من د.ق.أ. فى ١٩٧٨ إلى حوالى ٥% فى ١٩٩٠) . وقد اتخذت المدخرات الأجنبية قيماً سالبة ، بما يعنى زيادة الادخار القومى على الاستثمار المحلى الإجمالى فى سنوات المرحلة الأولى لبرنامج التثبيت (١٩٩١-١٩٩٥) . وبعد ذلك تحولت قيم المدخرات الأجنبية إلى قيم موجبة ، بما يعنى زيادة الاستثمار المحلى على الادخار القومى وتمويل جانب من هذا الاستثمار بالقروض والمعونات الخارجية. ولكن من الملاحظ أن مستوى الاعتماد على المدخرات الأجنبية (نسبة إلى د.ق.أ.) قد انخفض فى التسعينات وأوائل القرن الواحد والعشرين بشكل ملحوظ عن مستواه فى أواخر السبعينات وفى الثمانينات من القرن العشرين، حيث كانت أعلى نسبة مسجلة فى الفترة الأخيرة ٥% (فى ١٩٩٩) ، بينما كانت أعلى نسبة مسجلة فى الفترة الأولى ٢٦,٨% (فى الفترة ١٩٨٦) .

إن الاتجاه العام الملاحظ في معظم سنوات الفترة ١٩٧٧-٢٠٠٣ نحو الاعتماد — ولو بدرجات متفاوتة — على الادخار الأجنبي في تمويل جانب من الاستثمار المحلي الإجمالي ، يشير في المقام الأول إلى ضعف معدل الادخار المحلي . وحدث فائض في الادخار القومي بالقياس إلى الاستثمار المحلي في المرحلة الأولى لبرنامج التثبيت ، ثم تحول إلى عجز محدود في السنوات من ١٩٩٦ فصاعداً ، إنما يشير إلى القبول بمعدل استثمار ضعيف ، تجنباً لحدوث تزايد كبير في المديونية الخارجية من جهة ، وإلى مساندة معدل الادخار المحلي الضعيف من جهة أخرى . وهذا ما يدعونا إلى اختتام هذا القسم بالبحث في أسباب التواضع الملحوظ في الأداء الادخاري ، ثم تحليل الاستثمار المحلي الإجمالي في القسم التالي من هذا الفصل .

أسباب ضعف الأداء الادخاري المصري:

أن أول سبب لتواضع معدلات الادخار في مصر هو انخفاض متوسط دخل الفرد وتواضع معدلات نموه ، وذلك على ما سبق بيانه في الفصل الرابع . إذ من الثابت طبقاً لدراسات متعددة أن هذين العاملين من أهم العوامل المحددة لمعدل الادخار ، لاسيما الادخار العائلي^١ .

وثاني سبب لضعف الأداء الادخاري المصري هو التزعة الاستهلاكية التي اجتاحت المجتمع المصري منذ إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي في ١٩٧٤ ، وما صاحبها من انفلات في الاستيراد والاستهلاك ، وتنامي الاتجاه لمحاكاة أنماط الاستهلاك في الدول الغربية الغنية التي يبلغ متوسط دخل الفرد فيها نحو ٢١ ضعف مستواه في

(١) راجع : العيسوي ، إبراهيم (محرر) ، محددات الطاقة الادخارية في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ومجموعة دراسات البنك الدولي ضمن مشروع الادخار عبر الأقطار Saving across countries ، والتي يلخص المقال التالي أهم ما توصلت إليه من نتائج:

N. Loayza, K. Schmidt-Hebbel and L. Servin, "Savings in Developing Countries: An Overview", The World Bank Economic Review, Vol.14, no. 3, Sept., 2000, pp. 393 – 414.

والدراسات ذاتها متاحة على موقع البنك الدولي:

www.worldbank.org/research/projects/savings/policies.htm.

مصر^١ . وقد أسهم فى إذكاء النزعة الاستهلاكية لدى المصريين إطلاع نسبة غير قليلة منهم على أنماط الاستهلاك فى الدول الغنية ، وذلك بفضل التقدم فى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، لاسيما القنوات التلفزيونية الفضائية والإنترنت ، وكذلك تنامى النزعة التجارية لوسائل الإعلام المصرية وازدياد نسبة المكون الإعلاني بها ، وارتفاع مستوى جاذبيته للمستهلك بفضل التطور فى فنون الإعلان . فقد تضافرت هذه العوامل جميعاً ، وبصفة مكثفة وعلى نحو مستمر ، فى تعريض المصريين لحملات إعلانية تحضهم على زيادة استهلاكهم ، وعلى تبني أنماط الاستهلاك السائد فى الدول الغنية ، وعلى الأخذ بمعدلات سريعة لإحلال كل ما هو مستحدث من السلع والخدمات محل نظيره القديم .

وثمة سبب ثالث لانخفاض معدلات الادخار عبر الزمن ، فضلاً عن تواضعها ، ألا وهو الاتساع المستمر فى الفوارق بين الطبقات . فكما سيتبين لنا فى الفصل الثامن ثمة اتجاه عام واضح لازدياد التفاوتات فى توزيع الدخل والثروة فى مصر ، بدأ مع التحول إلى سياسة الانفتاح فى مطلع السبعينات ، وتعمق فى الثمانينات والتسعينات وحتى الآن مع تنامى الاتجاه لإطلاق قوى السوق وتراجع الدور الاجتماعى والاقتصادى للدولة ، ومع الاتساع فى نشاط القطاع الخاص ، وتحرير التجارة ، ومع ضعف قدرة الدولة على استقطاع النسب الواجبة من دخول الأغنياء حسبما تقضى بذلك قوانين الضرائب . وتأتى خطورة اتساع الفوارق بين الطبقات على اتجاهات الاستهلاك فى المجتمع من أن الطبقة الغنية المصرية — حتى إذا كانت محدودة الحجم — فإنها ذات ميل استهلاكي مرتفع ، وأن نمط استهلاكها البدخى سرعان ما تنتقل عدواه — وإن بدرجات متفاوتة — إلى بقية طبقات المجتمع . فيزداد استهلاك القسادر على حساب نقص معدلات ادخاره ، وتزداد التطلعات الاستهلاكية لدى غير القادر بحيث

(١) حسب مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ الدول ، بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الإجمالى ١٣٩٠ دولاراً فى مصر و ٢٨٦٠٠ دولاراً فى الدول الغنية ، وذلك فى سنة ٢٠٠٣ . أى أن المتوسط المصرى لا يزيد على ٥% من المتوسط بجموعة الدول الغنية .

تصبح كل زيادة فى دخله مرهونة لإشباع بعض هذه التطلعات ، ومحجوبة فى معظمها عن الوعاء الادخارى للمجتمع .

ورابع سبب لانخفاض الادخار المحلى هو ميل الاستثمار للتركز فى سلع غير قابلة للتجار من جهة ، وتحول الأسعار النسبية لصالح هذه السلع مما يجد من قدرة الصناعات المصرية على إنتاج سلع قابلة للتجار من جهة أخرى . وسوف تكون لنا وقفة مع توزيع الاستثمار بين السلع القابلة للتجار والسلع غير القابلة للتجار فى قسم تال من هذا الفصل .

وما يهمنى الآن هو إبراز أن هذين العاملين يؤديان إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات بمعدلات أعلى من الصادرات ، وإلى خفض المدخرات المحلية^١ .

وخامس سبب لتواضع الادخار المحلى هو المستوى المرتفع لاعتماد الاقتصاد المصرى على الخارج . وهو ما يجعل الاقتصاد الوطنى منكشفاً ، ومعرضاً للهزات أو الصدمات الخارجية ، على نحو تشيع معه درجة عالية من اللايقين . وقد سبق أن عرضنا لهذا الأمر فى القسم (٥-٥) من هذا الفصل ، وسوف نعود إليه فى الفصلين السابع والتاسع عند الإشارة إلى بعض مؤشرات التبعية . وتجدد الإشارة إلى أن تدفقات الموارد من الخارج (من تصدير البترول والغاز - وقناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج والمعونات الرسمية) ذات وزن مهم فى إجمالى الموارد المتاحة للاقتصاد المصرى ، ولكنها عرضة لتقلبات شديدة . وهذه التقلبات تؤدى إلى تقلبات فى مستوى الدخل . وتخلق قدرأ غير قليل من الريبة أو عدم اليقين بشأنه . ومن المرجح أن يكون لذلك تأثير سلبى على الادخار^٢ .

وثمة سبب سادس لضعف الأداء الادخارى المصرى ، ألا وهو عجز الموازنة العامة للدولة ، الذى يجعل من الحكومة مدخراً سلبياً فى الكثير من الأحيان . فطبقاً

(١) للمزيد راجع: World Bank, Egypt in the Global Economy, op.cit, p. xiii .

(٢) المرجع السابق مباشرة ، p. 24, p. xiii .

للمجدولين (٦-م-٢) ، و(٦-م-٣) فى ملحق الفصل السادس ، كانت الموازنة العامة فى حالة عجز كلى ، بمعنى تجاوز إجمالى النفقات العامة لإجمالى الإيرادات العامة ، وذلك خلال جميع السنوات من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٣/٠٢ . أى أن ادخار الحكومة كان سلبياً طوال هذه الفترة . وقد بلغت نسبة العجز الكلى إلى ن.م.أ. ٢٨,٤% فى سنة ١٩٧٥ ، وانخفضت إلى ٢٧% فى ١٩٧٩ ، ثم إلى ٢٣% فى ١٩٨٦/٨٥ وإلى ١٥% فى ١٩٩٠/٨٩ . وقد وصلت نسبة العجز الكلى إلى ن.م.أ. انخفاضها فى السنوات التالية لتنفيذ برنامج التثبيت والتكيف (فى ١٩٩١) ، حتى بلغت ١% فى ١٩٩٨/٩٧ ، وذلك نتيجة لتخفيض الدعم والتحويلات الجارية وانخفاض فائدة القروض وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادى ، لاسيما انسحابها من ميدان الاستثمار الإنتاجى ، وتقليص الإنفاق على الخدمات العامة . إلا أن نسبة العجز قد عادت إلى التزايد فى أواخر التسعينات ، تحت ضغط زيادة الإنفاق العام فى الوقت الذى استمرت فيه الإيرادات العامة فى التزايد بمعدلات متواضعة ، حتى بلغت ٧% فى ٢٠٠٢/٠١ .

وتؤكد بيانات جدول (٥-م-١٤-أ) التى تأخذ بمفهوم ضيق لعجز الموازنة (وهو الفرق بين الإيرادات الجارية والاستخدامات الجارية مضافاً إليه رصيد التحويلات الجارية) استمرار الحكومة فى القيام بدور المدخر السلبى فى الفترة من ١٩٩٣/٩٢ إلى ١٩٩٧/٩٦ ، مع تزايد نسبة الادخار الحكومى السالب إلى ن.م.أ. خلال تلك الفترة . فقد هبطت قيمة الوسيط لمعدل الادخار الحكومى من ١,٥% فى الفترة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ إلى ٤,١% فى الفترة ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٠١ . وقد تضاعف هذا التطور السلبى معدل الادخار (السلبى عادةً) للحكومة مع تطور سلبى آخر فى معدل الادخار (الايجابى عادةً) لقطاع الأعمال (العام والخاص معاً) الذى انخفضت قيمته الوسيطة من ٣% إلى ٢,١% ، ليصبح بما طراً على معدل الادخار العائلى من زيادة من ١١,٢% إلى ١٢,٦% ، بحيث كانت المحصلة النهائية هبوط متوسط معدل الادخار المحلى من قيمة وسيطة ١١,٧% فى الفترة

١٩٩٣/٩٢ — ١٩٩٧/٩٦ إلى قيمة وسيطية ١٠,٨% في الفترة ١٩٩٨/٩٧ — ٢٠٠٢/٠١ .

وقد انعكست هذه التطورات بشكل جلي على التوزيع النسبي للإدخار المحلي الإجمالي حسب مصادره في هاتين الفترتين . فبعد ما كان الإدخار العائلي يمثل نسبة وسيطية قدرها ٨٧% في الفترة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ ، ارتفعت حصته إلى ١٢٤,٤% في الفترة ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٠١ . وفي المقابل انخفضت حصة ادخار قطاع الأعمال العام والخاص من ٢٥,١% إلى ١٩,٢% ، وزادت القيمة الوسيطة السالبة لحصة الإدخار الحكومي من ١٢,٥% إلى ٤٠,٤% فيما بين هاتين الفترتين .

وحتى إذا أخذنا بمفهوم أضيق لعجز الموازنة ، وهو الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية ، فقد كانت الموازنة في حالة عجز ، وكانت الحكومة مدخراً سلبياً في كل السنوات من ١٩٧٥ حتى ٢٠٠٣/٠٢ ، عداً ١٩٩٧ و ١٩٧٨ و ١٩٨١/٨٠ وكذلك السنوات من ١٩٩٢/٩١ إلى ٢٠٠٠/٩٩ ، حيث حققت الموازنة الجارية فائضاً في تلك السنوات ، وذلك على ما يظهر في الجدولين (٦-م-٢) و(٦-م-٣) في ملحق الفصل السادس .

ونأتى الآن إلى سبب سابع لضعف الإدخار في مصر ، ألا وهو قصور السياسات وضعف المؤسسات . فالواقع أنه لا يمكن الحديث عن تفعيل سياسات نشطة لتشجيع الإدخار في الفترة موضع التحليل . ففيما عدا إعفاء فوائد الودائع الإدخارية في المصارف ومكاتب البريد من الضرائب ، وكذلك إعفاء العائد على شهادات الاستثمار وما إليها ، وتكوين صناديق استثمار لجذب المدخرات ، وكذلك

(١) معدلات الإدخار السنوية المتوسطة محسوبة من قيم الإدخار و ن.م.أ. بالأسعار الجارية الواردة في وزارة التخطيط ، الإدخار في مصر ، مذكرة غير منشورة ، مكتب الوزير ، يونيو ٢٠٠٢ . ويلاحظ أن تقديرات معدل الإدخار المحلي في تلك المذكرة مختلفة عن تقديرات كل من وزارة التخطيط والبنك الدولي الواردة في جدول (٥-م-١٤) . وهي بوجه عام أقل من تقديرات هذين المصدرين في معظم سنوات الفترة ١٩٩٣/٩٢-٢٠٠٢/٠١ .

السعى منذ أوائل التسعينات لخفض معدلات التضخم وتعديل سعر الفائدة الاسمى بحيث يكون سعر الفائدة الحقيقي على المدخرات موجباً ، تكاد بقية السياسات تعمل في اتجاه معاكس ، بمعنى أنها تحض على زيادة الاستهلاك .

إن سياسة تحرير التجارة وإزالة القيود الكمية على الواردات من السلع الكمالية ، فضلاً عن تخفيض الرسوم الجمركية عليها قد أدت إلى زيادة هذه الواردات وزيادة الاستهلاك منها . وسياسة تحرير قطاع الزراعة أطلقت العنان للمزارعين في اختيار المحاصيل التي يزرعوها ، وأدت إلى وفرة في إنتاج الخضر والفاكهة على حساب إنتاج سلع غذائية أخرى ضرورية لتوفير الأمن الغذائي خاصة الحبوب والزيوت . ومع ضعف القدرة على التصدير عادة ما يكون السوق المحلي هو المنفذ الأساسى لتصريف منتجات الخضر والفاكهة ، ولو على حساب انخفاض أسعارها حينما يفيض العرض عن الطلب . والسياسة المالية عاجزة عن ضبط الإنفاق العام ، وذلك مع غياب موازنة موحدة تضم جميع مصادر الإيرادات وجميع أنواع الإنفاق لجميع الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية .

كما أن قضية زيادة الادخار لا تلقى أى اهتمام من جانب واضعى السياسات الإعلامية والإعلانية — هذا إن جاز الحديث عن سياسات بالمعنى الدقيق في هذين المجالين أصلاً . والحاصل ، كما لاحظنا من قبل ، أن أجهزة الإعلام والمؤسسات الإعلامية قد ذهبت إلى مدى بعيد في تقوية التزعة الاستهلاكية التي شملت المجتمع المصرى منذ تطبيق سياسة الانفتاح في أوائل السبعينات ، ثم مع الاندفاع السريع إلى تطبيق سياسة اقتصاد السوق وتحرير التجارة منذ أوائل التسعينات . كما أن هذه الأجهزة والمؤسسات ذهبت إلى مدى بعيد أيضاً في استثمار هذه التزعة الاستهلاكية المتنامية في زيادة إيراداتها و/أو أرباحها ، وذلك دونما اكتراث بالصالح العام الذى يستوجب زيادة الادخار — لا الاستهلاك — في هذه المرحلة الحرجة من تطور الاقتصاد والمجتمع المصرى . ولم تكف السياسات الإعلامية بهذا الخلل ، بل أضافت إليه خللاً آخر بتركيزها على قضية الزيادة السكانية ، وذلك في الوقت الذى تشير فيه

دراسات متعددة إلى أن التطورات الحالية والمتوقعة مستقبلاً في مجال السكان تعمل لصالح التنمية ، بارتفاع نصيب قوة العمل إلى إجمالي السكان وبانخفاض معدل الإعالة ؛ وهو ما يعمل في اتجاه زيادة معدل الادخار ، وذلك على ما سبق بيانه في الفصل الثالث .

إن سياسات دولة الانفتاح والتكيف وممارستها أبعد ما تكون عن نص المادة (٣٩) من الدستور وروحها: "الادخار واجب وطني تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه".

وفيما يتعلق بضعف الإطار المؤسسي لحشد وتعبئة المدخرات ، نشير في إيجاز إلى أربعة عناصر : الجهاز المصرفي وما في حكمه في هذا الشأن كمكاتب البريد ، والتأمين التجاري ، ونظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات ، وسوق رأس المال^١ . فقيما يتعلق بالجهاز المصرفي فإن دوره في تجميع وتعبئة المدخرات يتسم بالضعف ، وقلة المبادرات . وبالرغم من التوسع الكبير الذي شهده الجهاز المصرفي في العقود الثلاثة الماضية ، وما رافقه من ازدياد في درجة تنوع الأوعية الادخارية التي يطرحها ، وبخاصة منذ أواخر التسعينات ، إلا أنه من الملاحظ تركيز التمثيل المصرفي بالقاهرة والإسكندرية والمدن الكبرى بالأقاليم وضعف تواجدتها خارج هذا المناطق . كما أن الودائع بمختلف أشكالها لم تنزل تمثل الأداة الرئيسية لتعبئة المدخرات . ولم يزل نشاط البنوك في تكوين محافظ الأوراق المالية بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال صناديق الاستثمار محدوداً . والظاهر أن البنوك لا تأخذ مبادرات بشأن تنوع أوعية الادخار وتقديم أوعية جديدة إلا اضطراراً ، أى عندما تواجه بنقص في السيولة بالعملة المحلية أو بنقص في موارد النقد الأجنبي، مثلما حدث في أواخر التسعينات^٢ .

- (١) اعتمدنا هنا على معالجة مشروع مصر ٢٠٢٠ للقضايا المتصلة بهذه العناصر المؤسسية ، ويتطور القطاع المال في مجموعه ، بشكل تفصيلي في الدراسة التالية : سلوى العترى وآخرون ، القطاع المالي وتمويل التنمية في مصر ، التطور والاستشراف حتى عام ٢٠٢٠ ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ . وعلى الراغبين في الاستزادة بشأن الدور الادخاري لهذه العناصر المؤسسية الرجوع إلى هذه الدراسة . وتقدم دراسة البنك الدولي **World Bank, Egypt in the Global Economy** ، مرجع سابق ، الفصل السادس ، عدداً من المقترحات للهبوض بالمؤسسات ذات الصلة بزيادة المدخرات في مصر .
- (٢) راجع : سلوى العترى وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٧٤-٧٦ وص ٩١-٩٢ .

وفيما يتعلق بمكاتب البريد ، فإنه بالرغم من انتشارها الواسع فى أرجاء البلاد ، وبالرغم من الاتجاه لتطويرها فى السنوات الخمس الماضية ، إلا أن دورها فى تجميع وتعبئة المدخرات لم يزل محدوداً ، وذلك من جراء غياب التنوع فى الأوعية الادخارية المقدمة (لم يزل دفتر توفير البريد هو الآلية الأساسية فى هذا الشأن) ، وكذلك طول وتعقد الإجراءات فى مكاتب البريد .

وفيما يتعلق بسوق التأمين التجارى التى توفر قنوات للادخار الاختيارى التعاقدى (كوثائق التأمين على الحياة وعلى الممتلكات الخاصة) فإن هذه السوق ضيقة للغاية . وبالرغم من وجود طلب كامن على منتجات هذه السوق ، إلا أن شركات التأمين لم تنزل غير قادرة على تحويل هذا الطلب الكامن إلى طلب فعلى ، لضعف ما تتبعه من وسائل فى اجتذاب الراغبين فى التأمين ولتعقد إجراءاتها خاصة عند صرف التأمين المستحق فى حالة حوادث السيارات والحرائق وما إليها .

أما بشأن نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات الإلزامية (أى المفروضة بقوة القانون) وشبه الإلزامية (كصناديق التأمين والمعاشات الخاصة ، التى يمكن أن تتحول إلى نظم إجبارية عندما تقضى لوائحها بتعميمها على جميع العاملين أو المشتركين فى المؤسسة المعنية) ، فإنها تعاني أشكالاً متنوعة من الضعف وقلة الكفاءة . فهناك ضعف فى التغطية ، مثلاً بسبب هرب أصحاب المنشآت الخاصة من الوفاء بأقساط التأمين الإلزامى على عمالهم . وهناك انخفاض فى مستوى الكفاءة فى إدارة هذه النظم واستثمار أموالها ، مما يعرضها لمشكلات سيولة (عجز الأموال المتاحة عن تغطية الالتزامات عندما يحين أجلها واللجوء إلى الخزنة العامة للمساعدة فى سد هذا العجز) . ويضعف من هذه النظم أيضاً غياب تمثيل فعال للمشاركين فيها فى مجالس

(١) يتبدى هذا الطلب الكامن فى ندرة التأمين على المباني السكنية ومحتوياتها ، وعلى المحلات التجارية ، ومحدودية التأمين الاختيارى الشامل على السيارات ، وكذلك التأمين فى حالات السفر وضد الحوادث الشخصية ، وضعف التأمين على المؤسسات الصناعية والزراعية ، والنقص الشديد فى التأمين الطبي . ويقدر بعض الخبراء أن شركات التأمين المصرية لا تغطى أكثر من ٢٠% من الحجم الممكن لسوق التأمين . راجع : سلوى العنترى وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٤٢٤-٤٢٦ .

إدارتها ، مما يحولها إلى أجهزة بيروقراطية غير حساسة لرغبات دافعى الاشتراكات التأمينية . وأخيراً ، كثيراً ما ينجم الضعف فى كفاءة نظم التأمينات والمعاشات من جمود قواعدهما وعدم مواكبتها للتغيرات فى البيئة الاقتصادية ، لاسيما مواكبة معدلات التضخم والتغير فى تكاليف المعيشة . وسوف نزيد الأمر تفصيلاً عندما نعود لدراسة النظام الحالى للتأمينات الاجتماعية فى الفصل الثامن .

كما يلاحظ أن دور سوق رأس المال فى تجميع وتعبئة المدخرات جد محدود . ويرجع ذلك إلى حداثة هذه السوق^١ ، وعدم تحولها بعد إلى فاعل قوى ومتكامل بشكل عضوى مع باقى الفواعل فى القطاع المالى المصرى . كما أنه يرجع إلى غلبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الاقتصاد المصرى . وهذه المشروعات تعتمد بصفة أساسية على التمويل الذاتى وعلى الائتمان المصرفى ، ولا طاقة لها على التعامل مع البورصة . وحتى فى نطاق المشروعات الكبيرة التى تأخذ شكل شركات مساهمة ، لم تنزل نسبة كبيرة منها شركات مغلقة ، أسهمها محجوبة عن التداول فى البورصة . ولم يزل إقبال الشركات الكبيرة على طرح سندات فى البورصة أمراً نادر الحدوث ، مما يضعف من قدرتها على اجتذاب الشريحة الواسعة من صغار ومتوسطى المدخرين الذين يعطون وزناً كبيراً لعامل الأمان فى اختيارهم للأوعية الادخارية . فهؤلاء يفضلون عادة التعامل مع أوعية ادخارية آمنة كالودائع المصرفية وشهادات الادخار والاستثمار والأراضى والعقارات والذهب على التعامل مع أسهم البورصة التى كثيراً ما تتعرض لتقلبات عنيفة تحت تأثير المضاربة .

(١) بالرغم من أن إنشاء أول بورصة فى مصر يرجع إلى سنة ١٨٩٠ ، إلا أن العمل فى البورصة قد توقف تقريباً بعد حركة التأمينات الكبرى فى مطلع الستينات من القرن العشرين . وبعد التحول إلى سياسة الانفتاح فى أوائل السبعينات أخذت البورصة واستعادة جانب من نشاطها . وأسهم فى انتعاش البورصة ما طرأ على قانونها ولانحتها العامة من تعديلات فى ١٩٨١ و ١٩٩٢ و ٢٠٠١ . كما أسهم فى توسع أعمال البورصة ما شهدته البلاد من عمليات لخصخصة شركات القطاع العام اعتباراً من ١٩٩٣ ، وكذلك عدد من طروحات القطاع الخاص اعتباراً من ١٩٩٧ . راجع : سلوى العترى وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ وما بعدها .

وأخيراً ، نوجه النظر إلى سبب ثامن لضعف الأداء الإدخارى المصرى ، ألا وهو ضخامة الادخار السلبى أو الادخار الضائع ، والذى يتأتى من تبديد الموارد النادرة فى المجتمع أو ضياعها .

فهناك ممارسات وسياسات متعددة تؤدى إلى إهدار الكثير من الموارد النادرة ، وتنقص بالتالى من الفائض الاقتصادى الممكن بدلاً من أن تضيف إليه^١ .

والأمثلة على الممارسات التى تؤدى إلى ضياع جانب كبير من الفائض الاقتصادى كثيرة . منها ضياع نسبة غير ضئيلة من الإنتاج الزراعى من جراء سوء التخزين والتعبئة والنقل والتجهيز . ومنها اضطرار المستهلك لشراء ما يزيد على حاجته من الدواء وبعض المنتجات الغذائية وغير الغذائية بسبب اعتياد بيعها فى عبوات كبيرة ، وكثيراً ما ينتهى الفائض من هذه المنتجات إلى سلال القمامة . ومنها البذخ فى تجهيز المنشآت الحكومية وغير الحكومية ، والتوسع فى إقامة المباني الفاخرة والمنتجات والمدن السكنية للأغنياء التى يفرض المعروض منها عن المطلوب بمعايير السوق فى كثير من الأحيان . ومنها سوء "تشطيب" الشقق والشاليهات وغيرها من المساكن عند شرائها ، مما يضطر من يشترونها لإعادة "تشطيبها" ، وزيادة استهلاكهم من هذه الناحية زيادة اضطرابية كان فى الإمكان تجنبها ، ومن ثم زيادة المدخرات ، وذلك فيما لو أحسن تجهيز هذه المساكن ابتداءً ، وفيما لم تفعل آليات الفساد فعلها فى هذا الشأن . ومنها أيضاً ما ينفق على الصيانة المتكررة ، والمعيبة عادة ، للطرق والكبارى سيئة التجهيز أصلاً بسبب الغش فى المواد وغياب الرقابة الجادة على المعايير والمواصفات وتفشى الفساد .

(١) يعود الفضل فى بلورة مفهوم الفائض الاقتصادى والتمييز بين الفائض الفعلى والفائض المحتمل إلى بول باران . راجع :

Paul Baran, The Political Economy of Growth, Monthly Review Press, New York & London. 1957.

فالفائض الفعلى يمكن أن يزداد بتحويل الفائض الكامن أو المحتمل إلى فائض فعلى عن طريق إعادة تنظيم الإنتاج وإطارة المؤسسى وتعديل سياسات الاستهلاك وتوزيع الدخل على نحو يرفع من مستوى الكفاءة .

ومن الأمثلة الصارخة على إهدار الموارد ، ومن ثم الادخار السلبى أو الضائع ، التسرع فى إقامة مشروعات معينة قبل التثبت من جدواها بدراسات جادة ، أو التقاعس عن تطوير بعض المشروعات التى أقيمت فى ظروف لم تعد سارية ووفق افتراضات تجاوزتها الوقائع مثل مشروع فوسفات أبو طرطور ومشروع فحم المغارة فى سيناء^١ . ومنها الطاقات الإنتاجية التى تتعطل لسبب أو آخر ، بما فى ذلك الطاقات البشرية (البطالة) ، والتى تعجز السياسات عن معالجتها فى وقت مبكر ، أو التى قد تكون السياسات ذاتها سبباً فى تعطلها كما هو الحال مع مصانع القطاع العام التى حرمت طويلاً من الاستثمارات العامة من جهة ، والتى لم تجد من يقبل على شراؤها وتشغيلها من جهة أخرى . وأخيراً نذكر ضعف مستوى الكفاءة فى الكثير من المنشآت العامة والخاصة لأسباب بعضها يتصل بالقوانين وبالسياسات العامة وهزال نظم التعليم والتدريب وانتشار الفساد ، بينما يتصل بعضها الآخر بتخلف طرق إدارة هذه المشروعات.

٥-٨ التكوين الرأسمالى الإجمالى:

نعرض فى جدول (٥- م ١٥) ، وكذلك فى شكل (٥-٢٥) ، تقديرات كل من وزارة التخطيط والبنك الدولى لمعدل الاستثمار المحلى الإجمالى ، أو بالمصطلحات الأحدث لنظام الحسابات القومية : معدل التكوين الرأسمالى الإجمالى ، وذلك خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٣/٠٢ . وبمقارنة هاتين السلسلتين ، يتضح أنه من بين السنوات التسع والعشرين المغطاة ، كانت تقديرات البنك أعلى من تقديرات الوزارة فى ١١ سنة (١٩٧٤-١٩٧٩ ، و١٩٨٧/٨٧-١٩٩٨/٨٩ ، و٢٠٠٣/٠٢) ، بينما كانت أقل منها فى ١٨ سنة (١٩٨١/٨٠-١٩٨٧/٨٦ ، عدا ١٩٨٢/٨١ ، و١٩٩١/٩٠-٢٠٠٢/٠١) . وعموماً فإن تقديرات البنك والوزارة أخذت فى الاقتراب من بعضها بشكل ملحوظ اعتباراً من سنة ١٩٩٨/٩٧ ، كما أنه لا يوجد خلاف محسوس بين السلسلتين فيما يتعلق بالاتجاهات العامة . وسوف نستخدم فى

(١) سقدم أمثلة إضافية وأكثر تحديداً فى مجال الإنفاق العام فى ختام الفصل السادس .

هذا الفصل بيانات وزارة التخطيط ، وذلك نظراً لاحتوائها على تفاصيل أكثر مما هو متاح فى مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولى ، وليس لأفضليتها من حيث الدقة^١.

معدل الاستثمار المحلى الإجمالى:

يلاحظ أن معدل الاستثمار أخذ اتجاهها صاعداً فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨١/٨٠ ، ثم تحول الاتجاه العام الصاعد إلى اتجاه عام هابط فى السنوات التالية ، وذلك عدداً فترات قصيرة حدث فيها ارتفاع ملحوظ كما فى ١٩٨٨/٨٧ وكذلك فى الفترة ١٩٩٤/٩٣-١٩٩٧/٩٦ . ويبين الجدول (١١-٥) متوسط معدل الاستثمار المحلى الإجمالى لعدد من الفترات الجزئية خلال الفترة الكلية ١٩٧٤-٢٠٠٤/٠٣ . وتظهر هذه المتوسطات أن معدل الاستثمار قد دار فى المتوسط حول ٢٧% خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢/٨١ ؛ وهى فترة التدفق الغزير لموارد النقد الأجنبى من تصدير البترول والسياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين والمعونات الخارجية . وبعد ارتفاع معدل الاستثمار المتوسط إلى ٢٩,٤% خلال الفترة التالية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ ، أخذ فى الهبوط على نحو متواصل حتى بلغ ١٦% فى السنتين ٢٠٠٣/٠٢ و ٢٠٠٤/٠٣ . أى أن معدل الاستثمار فى هاتين السنتين قد هبط إلى ما يقل قليلاً عن ٦٠% من مستواه فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢/٨١ . وقد كان هذا الاتجاه التزولى فى معدل الاستثمار سبباً فى تراجع معدلات نمو ن.م.أ. ، ونتيجة لهذا التراجع فى الوقت ذاته ، وذلك بما صحبه من تراجع فى معدل الادخار المحلى وفى تدفقات الموارد من الصادرات والتحويلات الخارجية ، وكذلك فى الاستثمار الأجنبى المباشر الذى ستعرض له فى الفصل السابع عند بحث أوضاع ميزان المدفوعات .

(١) تشير بيانات توزيع الاستثمار بين القطاع العام والقطاع الخاص إلى الكثير مما يضعف من الثقة فى دقة بيانات وزارة التخطيط ، مثل تعرض حصة القطاع الخاص فى الاستثمار المحلى الإجمالى لقفازات ضخمة تصل إلى ١١.٤ نقطة مئوية فى ١٩٩١/٩٠ و ١٣.٨ نقطة مئوية فى ١٩٩٩/٩٨ و ١٦.٤ نقطة مئوية فى ١٩٨٩/٨٨ .

جدول (٥-١١): متوسطات لفترات مختارة لمعدل الاستثمار المحلى الإجمالى ونسب مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص فى الاستثمار المحلى الإجمالى (نسب مئوية)

الفترة	المساهمة النسبية فى الاستثمار المحلى الإجمالى		معدل الاستثمار المحلى الإجمالى
	ق.ع	ق.خ	
١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١	٧٥,٠٠	٢٥,٠٠	٢٧,٢٠
١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦	٦١,١٠	٣٨,٩٠	٢٩,٤٠
١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١	٥٩,٧٠	٤٠,٣٠	٢٧,٦٠
١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦	٦٤,١٠	٣٥,٩٠	٢٣,٧٠
١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١	٥٤,٥٠	٤٥,٥٠	١٩,٣٠
٢٠٠٣/٠٢ - ٢٠٠٤/٠٣	٥٥,٧٠	٤٤,٣٠	١٦,٠٠

المصادر والملاحظات: حسب النسب من بيانات وزارة التخطيط المبن مصادرها أسفل جدول (٥-١٥).

الاستثمار العام والاستثمار الخاص:

وقد كان هذا التطور فى معدل الاستثمار المحلى الإجمالى محصلة للتطورات التى شهدتها معدل الاستثمار فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص^١. فكما يظهر فى جدول (٥- م ١٥) وشكل (٥-٢٦)، بالرغم من أن معدل استثمار القطاع العام (فيما بعد المعدل العام) قد تحرك حول نخط اتجاه عام هابط وأن معدل استثمار القطاع الخاص (فيما بعد المعدل الخاص) قد تحرك حول نخط اتجاه عام صاعد، إلا أن المعدل العام بقى أعلى بفارق واضح من المعدل الخاص، وذلك باستثناء الفترة ١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠٣/٠٢ حيث تضاءل هذا الفارق واقترب المعدلان من بعضهما. فبعد ما كان المعدل الخاص فى حدود ربع أو خمس المعدل العام فى النصف الثانى من السبعينات، انكمش هذا الفارق بحيث أصبح المعدل الخاص يزيد قليلاً على نصف المعدل العام فى أواسط الثمانينات، وفى حدود ٨٥% - ٩٠% من المعدل العام فى ٢٠٠٢/٠١ و ٢٠٠٣/٠٢. وفى ٢٠٠٤/٠٣ هبط المعدل العام إلى ٩,٤% مقابل ٢١% فى ١٩٧٥، بينما ارتفع المعدل الخاص إلى ٧% مقابل ٣,٥% فى ١٩٧٥،

(١) معدل استثمار القطاع العام (أو الخاص) هو نسبة استثمارات هذا القطاع إلى ن.م.أ. والقطاع العام معرف هنا تعريفاً واسعاً بمعنى أنه يشمل الحكومة والقطاع العام بالمعنى الضيق وقطاع الأعمال العام.

وإن كان المعدل الخاص قد كان فى حدود ١٢% فى معظم سنوات الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٠/٨٩ .

ويلاحظ أنه بالرغم من أن معدل الاستثمار فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص قد تعرض للتقلب خلال فترة التحليل ، إلا أن التقلبات فى المعدل الخاص كانت أشد كثيراً من التقلبات فى المعدل العام . بل إن المعدل العام قد مال إلى التزايد فى بعض الفترات التى تعرض فيها المعدل الخاص لهبوط ملحوظ ، كما فى الفترة ١٩٩٠/٨٩-١٩٩١/٩٠ والفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٠٣/٠٤ . وربما يفسر هذا المسلك من جانب القطاع العام بسعى الحكومة لتعويض جانب من القصور الاستثمارى الذى انتاب القطاع الخاص فى هاتين الفترتين ، وذلك بغرض حماية معدل الاستثمار المحلى الإجمالى من الهبوط الشديد ، وخاصة عندما تعرض الاقتصاد المصرى لحالة من الركود البين فى أواخر التسعينات والسنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين . عموماً ، فإن العلاقة بين السلوك الاستثمارى للقطاع العام والسلوك الاستثمارى للقطاع الخاص ليست بالعلاقة البسيطة ، وسوف نعود إلى بحثها بعد قليل .

إن هبوط حصة القطاع العام فى الاستثمار المحلى الإجمالى من ٩٠% فى ١٩٧٤ إلى ٥٣% فى ٢٠٠٤/٠٣ يعبر بجلاء عن المدى البعيد الذى ذهب إليه نظام الحكم على طريق إعادة الهيكلة الرأسمالية للاقتصاد المصرى وتقليص دور الدولة فيه .

وكما يتضح من جدول (٥- م - ١٥) وشكل (٥- ٢٧) ، أخذت نسبة مساهمة القطاع العام فى الاستثمار المحلى الإجمالى فى الهبوط ، بينما أخذت نسبة مساهمة القطاع الخاص فى التزايد ، وإن بقيت حصة الاستثمار العام أعلى من حصة الاستثمار الخاص وذلك باستثناء السنتين ١٩٨٩/٨٨ و ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث زادت حصة الاستثمار الخاص عن حصة الاستثمار العام بنحو ٤,٢ نقطة و ١,٤ نقطة مئوية على الترتيب . لقد من نتائج تقليص دور الدولة فى الاقتصاد بسبب سياسات الانفتاح والتكيف الهيكلى أن هبطت نسبة مساهمة الاستثمار العام فى الاستثمار المحلى الإجمالى

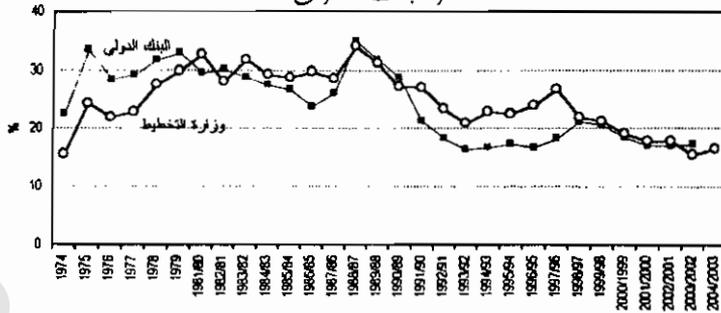
من حوالى ٩٠% فى ١٩٧٤ إلى حوالى ٥٧% فى ٢٠٠٤/٠٣ . وفى المقابل زادت نسبة مساهمة الاستثمار الخاص من حوالى ١٠% فى ١٩٧٤ إلى حوالى ٤٣% فى ٢٠٠٤/٠٣ .

وتشير البيانات الواردة فى وثيقة خطة ٢٠٠٦/٠٥ إلى نسب مساهمة للقطاع الخاص فى الاستثمار المحلى الإجمالى فى السنتين ٢٠٠٣/٠٢ و ٢٠٠٤/٠٣ أعلى مما هو وارد فى جدول (٥ - م - ١٥) . إذ تبلغ هذه النسب طبقاً لتلك الوثيقة ٤٩,٣% فى ٢٠٠٣/٠٢ (مقابل ٤٦,٢% فى ذلك الجدول) ، و ٤٦,٦% فى ٢٠٠٤/٠٣ (مقابل ٤٢,٧% فى ذلك الجدول) . وطبقاً لهذه التقديرات الأحدث ، تكون نسبة مساهمة القطاع العام فى الاستثمار المحلى الإجمالى قد انخفضت إلى ٥٠,٧% فى ٢٠٠٣/٠٢ ، ثم ارتفعت إلى ٥٣,٤% فى ٢٠٠٤/٠٣ . وطبقاً لتوقعات وثيقة الخطة للعام ٢٠٠٥/٠٤ ، تزداد حصة القطاع الخاص إلى ٤٨,٨% ، بما يعنى هبوط نصيب القطاع العام إلى ٥١,٢% . كما تستهدف خطة ٢٠٠٦/٠٥ الارتفاع بحصة القطاع الخاص إلى ٦١,٨% ، وهو ما يعنى الهبوط بحصة القطاع العام إلى ٣٨,٢% من الاستثمار المحلى الإجمالى^٢ . وينطوى الهدف الموضوع للقطاع الخاص على ارتفاع فى حصته بمقدار ١٣ نقطة مئوية فى سنة واحدة ؛ وهو ما ينطوى على مبالغة صارخة فى قدرات القطاع الخاص المصرى وفى حدود ما يستطيع إنجازها فى سنة واحدة .

(١) خضع هذا التقدير للمراجعة من جانب وزارة التخطيط ، مما أدى إلى الهبوط به إلى ٥٣,٤% ، وذلك على النحو المبين فى الفقرة التالية .

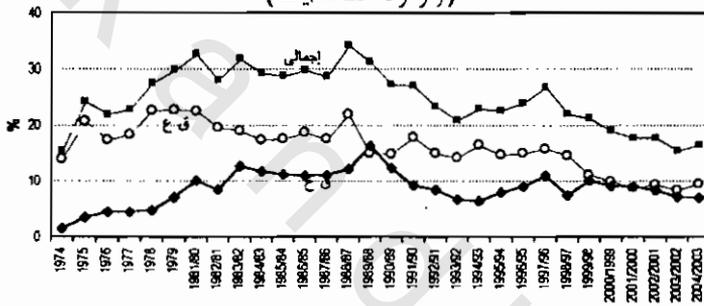
(٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، إبريل ٢٠٠٥ ، الصفحات ٢١ و ١٨٤ . لاحظ أن تقدير حصة القطاع الخاص فى ٢٠٠٥/٠٤ مبالغ فيه لأعلى ، وذلك فى ضوء ما ذكرته وثيقة الخطة ذاتها من أن إجمالى الاستثمارات المستخدم فى حساب هذه الحصة لم يشتمل على الاعتمادات غير الموزعة .

شكل (٥-٢٥): معدل الاستثمار الإجمالي: مقارنة بين بيانات وزارة التخطيط والبنك الدولي



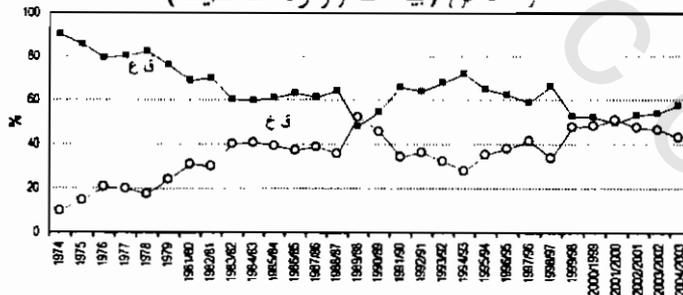
المصدر: جدول (٥-١٥).

شكل (٥-٢٦): معدل الاستثمار الإجمالي في القطاعين العام والخاص (وزارة التخطيط)



المصدر: جدول (٥-١٥).

شكل (٥-٢٧): المساهمة النسبية في الاستثمار الإجمالي لكل من القطاعين العام والخاص (بيانات وزارة التخطيط)



المصدر: جدول (٥-١٥).

العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص:

أظهر مسح لثلاثة وعشرين دراسة تطبيقية للعلاقة بين السلوك الاستثمارى للقطاع العام والسلوك الاستثمارى للقطاع الخاص فى الدول المتقدمة والدول النامية ، أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ، أى ما إذا كانت علاقة تنافسية أم تكاملية ، وحول احتمالات تواجد الأثر التنافسى جنباً إلى جنب مع الأثر التكاملى ، وحول تحديد المتغيرات الوسيطة التى يؤثر عن طريقها الاستثمار العام فى الاستثمار الخاص . كما أظهر المسح أن الدراسات موضع التحليل قد توصلت إلى نتائج متعارضة^١ . ويرجع ذلك إلى كثرة العوامل ذات التأثير المحتمل على كل من الاستثمار العام والاستثمار العام ، وتعدد الصور التى قد تأخذها العلاقة بين هذين النوعين من الاستثمار ، وذلك بتعدد أشكال الاستثمار العام (استثمار فى البنية الأساسية أم فى الإنتاج المباشر) ، وتعدد طرق تمويله وطرق تغطية العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وتعدد مستويات تطور سوق المال ، وتعدد درجات انفتاح الاقتصاد الوطنى على الاقتصاد العالمى ... الخ . ولذلك فإن العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص قد تختلف ليس فقط من دولة إلى أخرى ، بل إنها قد تختلف من فترة إلى أخرى فى تاريخ كل دولة من الدول حسب مرحلة التطور التى بلغتها .

فكما هو واضح من شكل (٥-٢٦) ، كانت هناك فترات تزايد فيها كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص (السنوات ١٩٧٤-١٩٨١/٨٠) ، كما كانت هناك فترات هبط فيها هذين النوعين من الاستثمار (السنوات ١٩٨٢/٨١-١٩٨٥/٨٤ و١٩٩١/٩٠-١٩٩٣/٩٢) ؛ مما قد يشير إلى التكامل بين نوعى الاستثمار فى تلك الفترات . كما كانت هناك فترات اتجه فيها الاستثمار العام للتزايد بينما اتجه الاستثمار الخاص للتناقص (١٩٨٤/٨٣ - ١٩٨٦/٨٥ و١٩٩٠/٨٩-١٩٩١/٩٠) ، مثلما كانت هناك فترات اتجه فيها الاستثمار العام

(١) سميحة فوزى وهال المغرب ، الاستثمار العام والاستثمار الخاص فى مصر : مزاجية أم تكامل ؟ ، ورقة عمل رقم (٩٦) ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، أبريل ٢٠٠٤ ، ص ٤-٦ .

للتناقص والاستثمار الخاص للترايد (١٩٨٨/٨٧ — ١٩٨٩/٨٨ و ١٩٩٨/٩٧ — ١٩٩٩/٩٨)؛ مما قد يشير إلى علاقة تنافس أو تزاخم بين نوعى الاستثمار .

وقد ميزت دراسة فوزى والمغربل بين ثلاثة أنماط للعلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص خلال الفترة ١٩٧٤/٧٣ — ٢٠٠٣/٠٢: نمط تزايد الاستثمار العام والاستثمار الخاص وهو ما ساد فى المرحلة الأولى للانفتاح (١٩٧٤/٧٣ — ١٩٨٨/٨٧)، ونمط تراجع الاستثمار العام والاستثمار الخاص، وهو ما ساد خلال ما تطلق عليه الدراسة مرحلة الأزمة (١٩٨٨/٨٧ — ١٩٩٢/٩١)، ونمط تراجع الاستثمار العام وتزايد الاستثمار الخاص، وهو ما ساد فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى (١٩٩٢/٩١ — ٢٠٠٣/٠٢). ومع ذلك فقد انتهت تلك الدراسة إلى أن "العلاقة بين الاستثمار العام والخاص كانت تميل فى معظم الوقت لأن تكون تكاملية"^١. وسعياً وراء تحديد أكثر دقة لهذه العلاقة، جرى التمييز بين الاستثمار العام فى البنية الأساسية (كالمرافق العامة والنقل والتشييد والطاقة وشبكات الري والصرف والتعليم والصحة)، والاستثمار العام فى غير البنية الأساسية (كالصناعة والتجارة والجهاز المصرفى والتأمين والسياحة والخدمات الاجتماعية). وقدرت الدراسة عدة دوال بغرض قياس مدى استجابة الاستثمار الخاص لزيادة الاستثمار العام فى كل من هذين المجالين، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لمتجه الانحدار الذاتى (VAR/ECM)^٢. وانتهت الدراسة إلى إن العلاقة تكاملية بين الاستثمار العام فى البنية الأساسية وبين الاستثمار الخاص، وتنافسية بين الاستثمار العام خارج مجال البنية الأساسية وبين الاستثمار الخاص. وتأتى العلاقة التكاملية من الأثر الإيجابى للاستثمار فى البنية الأساسية على الإنتاجية والربحية فى القطاع الخاص، بينما تأتى العلاقة التنافسية من مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص فى الحصول على التمويل وكذلك من المزاحمة فى سوق المدخلات مما يؤثر بالسلب على ربحية القطاع الخاص^٣.

(١) المرجع السابق، ص ١١ .

(2) Vector Auto-Regression/Error Correction Model.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٣ و ص ١٦ .

وتشير هذه الدراسة التي قد تبدو نتائجها جذابة للوهلة الأولى بعض الملاحظات التي تلقى بظلال من الشك حول هذه النتائج . فمن ناحية أولى ، يلاحظ أن تقسيم الاستثمار العام بين مجالات البنية الأساسية والمحلات خارج البنية الأساسية غير دقيق . فلما كان المقصود أصلاً بالاستثمار العام في غير البنية الأساسية هو الاستثمار العام في المشروعات الإنتاجية ، يصبح من غير الملائم إدراج الخدمات الاجتماعية ، بل والجهاز المصرفي والتأمين ضمن هذا النوع من الاستثمار . فالاستثمار في هذه الأنشطة أقرب في الواقع إلى الاستثمار في البنية الأساسية (البشرية والمالية) منه إلى الاستثمار في غير البنية الأساسية . ومن ناحية ثانية ، فإن التنافس بين القطاعين العام والخاص في الحصول على التمويل يبدو أمراً مفترضاً في النموذج أكثر من كونه نتيجة من نتائجه . إذ يفترض أن الزيادة في الاستثمار العام تمول بالاقتراض من الجهاز المصرفي . والواقع أن خيارات التمويل المتاحة للقطاع العام لا تنحصر في الاقتراض من الجهاز المصرفي ، بل أنها يمكن أن تشمل وسائل أخرى للتمويل لا تثير احتمالات التنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص ، كالتمويل من بنك الاستثمار القومي (أى من حصيلة شهادات الاستثمار واشتراكات التأمين الاجتماعي) والاقتراض من الخارج . والظاهر أيضاً أن النموذج يفترض وجود مقدار محدد من التمويل المصرفي غير قابل للزيادة . وإذا صح ذلك ، فلا يكون من المستغرب أنه إذا أصاب القطاع العام قدراً من هذا التمويل فإنه سيكون بالضرورة على حساب الاقتطاع من النصيب المحتمل للقطاع الخاص . ومن ناحية ثالثة ، فإن المزاحمة للقطاع الخاص في سوق المدخلات أو حتى في مجال التمويل قد تأتي من الاستثمار الأجنبي المباشر . فهل يمكن أن يستند إلى ذلك في المطالبة بمنع تدفق هذا النوع من الاستثمار إلى مصر ، مثلما يطالب بوقف النشاط الإنتاجي للقطاع العام ، وذلك حفاظاً على مصالح القطاع الخاص المحلي؟! .

إن هذه الملاحظات تضعف من مصداقية النتيجة التي توصل إليها البحث ، وتجعل من غير اللائق الاستناد إليها — كما فعلت الدراسة — في تقديم توصيات لصانع القرار بعدم التوسع في الاستثمار العام خارج نطاق البنية الأساسية وبضرورة

الإسراع في تطبيق برنامج الخصخصة على هذا النوع من الاستثمار العام . ومما يعزز هذا الرأي تلك المحاولة البدائية التي قمت بها لتقدير علاقة انحدار خطى لمعدل الاستثمار الخاص (خ) خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٤/٠٣ . وهي علاقة بسيطة بلا شك ، حيث افترض أن معدل الاستثمار الخاص يتأثر بعاملين صريحين ، هما : معدل الاستثمار العام (ع) ونسبة مساهمة الاستثمار العام في الاستثمار المحلي الإجمالي (م) ، وذلك فضلاً عن تأثره بعدد آخر من العوامل غير المصرح عنها والتي تندرج في عنصر الخطأ العشوائي في العلاقة المفترضة . فقد جاءت العلاقة المقدرة على الصورة التالية :

$$\text{المعادلة المقدرة : } \text{خ} = ٢٢,٢٢ + ٠,٥٤٢ \text{ ع} - ٠,٣٤٣ \text{ م}$$

قيم ت : (١٠,٤٤) (١٧,١٤)

وهي علاقة قوية كما يتضح من ارتفاع معامل التحديد الخاص بها (٠,٩٢) ، كما أن المعاملات المقدرة لأثر كل من ع و م على خ معاملات معنوية إحصائياً حسب قيم ت المرتفعة المبينة أعلاه . والظاهر من العلاقة المقدرة أن ثمة تأثيراً معنوياً وموجباً لمعدل الاستثمار العام على معدل الاستثمار الخاص ، حيث أن كل نقطة مئوية إضافية في ع تؤدي إلى زيادة خ بنصف نقطة مئوية . أي أن العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص هي علاقة تكاملية . أما عن التنافس بين نوعي الاستثمار ، فإنه يظهر في العلاقة المقدرة من خلال الأثر السلبي لزيادة حصة القطاع العام في الاستثمار المحلي الإجمالي على معدل الاستثمار في القطاع الخاص . فكل نقطة مئوية إضافية في حصة القطاع العام في الاستثمار الإجمالي تؤدي إلى انخفاض معدل الاستثمار الخاص بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية . ومن الواضح أن الأثر التكاملي أقوى كثيراً من الأثر التنافسي ، مما يجعل الأثر الصافي لزيادة الاستثمار العام على الاستثمار الخاص إيجابياً . وجلى أن هذه النتيجة لا تدعم سياسة الخصخصة ، بل تدفع في اتجاه تعزيز النشاط

(١) لاحظ أنه إذا افترضنا زيادة كل من معدل الاستثمار العام (ع) وحصة القطاع العام في الاستثمار (م) بنقطة مئوية في آن معاً ، فإن معدل الاستثمار الخاص يزداد بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية . وهذه حالة غير واقعية بالطبع ، حيث لا يتوقع أن تزداد م بنقطة مئوية كاملة عندما يزداد ع بنقطة مئوية . ولهذا فالأثر الصافي التكاملي أقوى مما يظهر من جمع معاملي ع و م في العلاقة المقدرة .

الإنتاجى للقطاع العام بالحفاظ على أصوله الحالية ورفع كفاءتها ، وبإضافة استثمارات جديدة ، وذلك لدفع عجلة التنمية بصفة عامة ، وكذلك لما قد يكون لتوسع الاستثمار العام من أثر تحفيزى للقطاع الخاص .

الهيكال القطاعى للاستثمار الإجمالى:

يشير جدول (١٢-٥) إلى اتجاه النصيب النسبى للقطاعات السلعية فى الاستثمار المحلى الإجمالى إلى التناقص خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٢/٠١ . فقد انخفض المتوسط السنوى لنصيب هذه القطاعات من ٥٤% فى أوائل هذه الفترة إلى ٤٥% فى أواخرها . وكانت الصناعة هى القطاع الأكثر تأثراً بهذا الانخفاض . إذ هبط المتوسط السنوى لنصيبها فى إجمالى الاستثمارات من حوالى ٢٥% فى السنوات ١٩٧٤-١٩٨٢/٨١ إلى حوالى ١٠% فى السنوات ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٠١ . أما الزراعة (شاملة الرى والصرف) فقد كان نصيبها مستقراً فى حدود ٧% سنوياً فى المتوسط فى معظم سنوات الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٢/٠١ ، وإن كان هذا النصيب قد قفز قفزة كبرى فى الفترة ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٠١ بالارتفاع إلى ١٣% سنوياً فى المتوسط ، وذلك بسبب تخصيص حجم كبير من الاستثمارات لمشروع توشكى منذ بداية تلك الفترة . وفيما يتعلق بقطاع البترول ، فقد كان نصيبه مسن الاستثمارات مستقراً إلى حد كبير فى حدود ١١%-١٢% كمتوسط سنوى .

كانت الصناعة هى أكثر القطاعات تضرراً من انخفاض حصة القطاعات السلعية فى إجمالى الاستثمارات ، بينما كانت الخدمات الإنتاجية هى الأكثر تضرراً ضمن القطاعات الخدمية ، وذلك بالرغم من ارتفاع حصة الأخيرة فى إجمالى الاستثمارات .

وفى مقابل انخفاض النصيب النسبى للقطاعات السلعية فى الاستثمار المحلى الإجمالى ، ارتفع النصيب النسبى للقطاعات الخدمية مسن حوالى ٤٦% إلى حوالى ٥٥% سنوياً فى المتوسط خلال فترة التحليل . ولكن هذه الزيادة لم تصب كل القطاعات الخدمية . فبينما ازداد النصيب النسبى لقطاعات الخدمات الاجتماعية من ٢٠% إلى حوالى ٣٤% ، انخفض النصيب النسبى لقطاعات الخدمات الإنتاجية من

٢٥% إلى ٢١% ، وذلك تمشياً مع السياسة الليبرالية لانسحاب الدولة من النشاط الإنتاجى^١.

الهيكـل القطاعى للاستثمار العام والاستثمار الخاص:

أما عن توزيعات الاستثمارات داخل كل من القطاع العام والقطاع الخاص والى يصورها الجدولان (٥-١٣) و(٥-١٤) ، فإن الاتجاهات العامة التى يمكن استخلاصها هى :

جدول (٥-١٢): توزيع الاستثمار الإجمالى على القطاعات الاقتصادية

قطاعات الخدمات الاجتماعية	قطاعات الخدمات الإنتاجية	القطاعات السلعية					القطاعات
		إجمالى	أخرى	بتروـل	صناعة	زراعة	
٢٠,٢٠	٢٥,٥٠	٥٤,٣٠	١٠,٤٠	١٢,٢٠	٢٤,٦٠	٧,١٠	١٩٨٢/٨١-١٩٧٤
٢٢,٩٠	٢٥,٩٠	٥١,٢٠	٩,١٠	١٢,٧٠	٢٣,٨٠	٥,٥٠	١٩٨٧/٨٦-١٩٨٣/٨٢
٢٤,٣٠	٢٣,١٠	٥٢,٦٠	١٢,٧٠	١٠,٦٠	٢١,٩٠	٧,٤٠	١٩٩٢/٩١-١٩٨٨/٨٧
٢٩,٧٠	٢٦,٠٠	٤٤,٢٠	١٠,٣٠	١١,٥٠	١٤,٨٠	٧,٦٠	١٩٩٧/٩٦-١٩٩٣/٩٢
٣٣,٨٠	٢١,٢٠	٤٥,٠٠	٨,٩٠	١٢,٢٠	١٠,٧٠	١٣,٢٠	٢٠٠٢/٠١-١٩٩٨/٩٧

المصادر والملاحظات:

- ١- كما فى جدول (٥-م-١٥).
- ٢- القطاعات الأخرى ضمن القطاعات السلعية هى الكهرباء والتشييد .

(١) تذكر أن قطاع الخدمات الإنتاجية يشتمل على أنشطة التجارة والسياحة والنقل والنشاط المصرفى والتأمين .

جدول (٥-١٣): توزيع استثمارات القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية

قطاعات الخدمات الاجتماعية	قطاعات الخدمات الإنتاجية	القطاعات السلعية					القطاعات
		إجمالى	أخرى	بتترول	صناعة	زراعة	
٢٧,٨٠	٥,٣٠	٦٦,٨٠	٣,١٠	٣٦,٤٠	٢١,٢٠	٦,١٠	١٩٨٢/٨١-١٩٧٤
٢٥,٧٠	١٨,٩٠	٥٥,٤٠	١,٩٠	٢٥,٨٠	٢٣,٣٠	٤,٤٠	١٩٨٧/٨٦-١٩٨٣/٨٢
٢٤,٨٠	١٨,٦٠	٥٦,٦٠	٢,٠٠	٢٠,٣٠	٢٤,٤٠	٩,٩٠	١٩٩٢/٩١-١٩٨٨/٨٧
٢٤,٢٠	٢٠,٦٠	٥٥,١٠	٢,٧٠	١٦,٨٠	٢٦,١٠	٩,٥٠	١٩٩٧/٩٦-١٩٩٣/٩٢
٢٨,٢٠	١٦,٧٠	٥٥,١٠	٧,٢٠	١٦,٣٠	١٤,٨٠	١٦,٧٠	٢٠٠٢/٠١-١٩٩٨/٩٧

المصادر والملاحظات:

- ١- كما فى جدول (٥-م-١٥).
- ٢- القطاعات الأخرى ضمن القطاعات السلعية تشمل الكهرباء والنشيد . ولم يستثمر القطاع الخاص فى قطاع الكهرباء إلا ابتداءً من عام ١٩٨١/٨٠ . وكان الاستثمار فى الخدمات الإنتاجية من جانب القطاع الخاص مقصوراً على النقل والمواصلات والتجارة والسياحة ، ولكنه امتد إلى قطاع التأمين اعتباراً من ١٩٨٣/٨٢ . وفى مجال الخدمات الاجتماعية تركز استثمارات القطاع الخاص فى الإسكان والتعليم والصحة و"الخدمات الأخرى" وهى غالباً الخدمات الشخصية - بينما لا يوجد له نشاط فى المرافق والتأمينات الاجتماعية .

جدول (٥-١٤): توزيع استثمارات القطاع العام على القطاعات الاقتصادية

قطاعات الخدمات الاجتماعية	قطاعات الخدمات الإنتاجية	القطاعات السلعية					القطاعات
		إجمالى	أخرى	بتترول	صناعة	زراعة	
١٧,٦٠	٣٢,٢٠	٥٠,٢٠	١٢,٨٠	٤,١٠	٢٥,٨٠	٧,٤٠	١٩٨٢/٨١-١٩٧٤
٢١,١٠	٣٠,٤٠	٤٨,٥٠	١٣,٧٠	٤,٤٠	٢٤,١٠	٦,٣٠	١٩٨٧/٨٦-١٩٨٣/٨٢
٢٣,٩٠	٢٦,٢٠	٤٩,٩٠	١٩,٩٠	٤,١٠	٢٠,٢٠	٥,٧٠	١٩٩٢/٩١-١٩٨٨/٨٧
٣٢,٨٠	٢٩,١٠	٣٨,١٠	١٤,٥٠	٨,٥٠	٨,٤٠	٦,٦٠	١٩٩٧/٩٦-١٩٩٣/٩٢
٣٨,٥٠	٢٤,٩٠	٣٦,٦٠	١٠,٣٠	٨,٨٠	٧,٢٠	١٠,٣٠	٢٠٠٢/٠١-١٩٩٨/٩٧

المصادر والملاحظات:

- ١- كما فى جدول (٥-م-١٥).
- ٢- القطاعات الأخرى ضمن القطاعات السلعية هى الكهرباء والنشيد . وللقطاع العام نشاط استثمارى فى جميع القطاعات الفرعية للقطاعات الرئيسية الثلاثة .

(١) ثمة هبوط ملحوظ فى نصيب القطاعات السلعية من الاستثمار فى كل من القطاعين . فقد انخفض النصيب السنوى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤ - ٢٠٠٢/٠١ من ٥٠% إلى ٣٧% فى القطاع العام ومن ٦٧% إلى ٥٥% فى القطاع الخاص . وفى المقابل ازداد النصيب السنوى المتوسط للقطاعات الخدمية فى الاستثمار من ٥٠% إلى ٦٣% فى القطاع العام ، ومن ٣٣% إلى ٥٠% فى القطاع الخاص .

(٢) ازداد نصيب الزراعة (شاملاً الرى والصرف) فى استثمارات كسل من القطاع العام والقطاع الخاص ، وإن كانت الزيادة أكبر كثيراً فى حالة القطاع الخاص . والواقع أن نصيب الزراعة فى استثمارات القطاع العام كان مستقراً فى حدود ٥٦% - ٥٧% سنوياً حتى عام ١٩٩٧/٩٦ ، ولكنه ارتفع إلى ١٠% فى الفترة ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٠١ التى شهدت تنفيذ مشروع توشكى . أما فى القطاع الخاص ، فقد تحرك نصيب الزراعة فى استثمارات هذا القطاع حول اتجاه عام صاعد خلال الفترة الكلية ١٩٧٤ - ٢٠٠٢/٠١ . كما شهد هذا النصيب طفرة كبيرة منذ أوائل التسعينات . فقد ارتفع النصيب السنوى المتوسط للزراعة فى استثمارات القطاع الخاص من ٥٩% فى الفترة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ إلى ١٧% فى الفترة ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٠١ . وربما يفسر هذا الاتجاه العام التصاعدي بالتوسع فى استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية من جانب القطاع الخاص .

ويرجع جانب كبير من القفزة الملحوظة فى نصيب الزراعة فى إجمالى استثمارات القطاع الخاص من أوائل التسعينات حتى ٢٠٠٢/٠١ إلى ظاهرة بدأت بخطوات وثيدة ولكنها ما لبثت أن تعاظمت منذ منتصف التسعينات . وهى ظاهرة بناء الفيلات والقصور داخل الأراضى الزراعية ، وعودة "العزب" إلى الظهور ، وتنامى الاتجاه نحو ظهور مشروعات استثمارية ضخمة لإقامة "منتجعات" و"قرى حديثة" على الأراضى المخصصة أصلاً للاستصلاح والاستزراع ، تجمع بين السكن الفاخر المجهز بكل وسائل الراحة والترفيه (كأجهزة التكييف وحمامات السباحة) وبين الزراعة فى صورة تخصيص مساحة حول السكن للزراعة

البيستانية . وقد أصبحت هذه المواقع الجديدة تحظى بإقبال كبير من جانب الأغنياء والشرائح العليا من الطبقة الوسطى^١ . ومن المرجح أن الاستثمارات التى تستوعب فى إقامة هذه المواقع تنسب إحصائياً للزراعة ، بينما قد تكون صلتها بالإنتاج الزراعى واهية للغاية . ومما يؤكد ذلك أن الزراعة لم تشهد طفرة فى مجال الإنتاج والإنتاجية تناظر هذه الطفرة فى الاستثمارات الزراعية .

(٣) تعرض النصيب النسبى للصناعة فى إجمالى استثمارات كل من القطاع العام والقطاع الخاص للهبوط . وهذا الهبوط واضح ومستمر طوال فترة التحليل فيما يتعلق بالقطاع العام ، حيث هبطت حصة الصناعة فى إجمالى استثماراته من ٢٦% فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢/٨١ إلى ٧% فى الفترة ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٠١ . وهذا التدهور فى حصة الصناعة مرتبط بالطبع بانكماش دور الدولة عموماً ، وحجب الاستثمارات عن القطاع العام ، فضلاً عن توقف الدولة عن إقامة مشروعات صناعية جديدة . وفيما يتعلق بالقطاع الخاص ، فقد شهدت نسبة استثماراته فى الصناعة إلى جملة استثماراته زيادات طفيفة أدت فى مجملها إلى ارتفاع هذه النسبة من ٢١% فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢/٨١ إلى ٢٦% فى الفترة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ . ولكن هذه النسبة تراجعت تراجعاً ملحوظاً إلى ١٤,٨% فى الفترة ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٠١ . وإذا كانت هذه الفترة هى فترة ركود اقتصادى بوجه عام ، إلا أنها شهدت أيضاً إعادة ترتيب للأولويات الاستثمارية للقطاع الخاص لصالح الزراعة والعقارات والخدمات الاجتماعية .

يجسد التناقص الكبير فى حصة الصناعة فى إجمالى استثمارات كل من القطاع العام والقطاع الخاص ، لاسيما فى السنوات اللاحقة لبرنامج التثبيت والتكيف ، حقيقة المأزق الذى وقع فيه قطاع الصناعة وعمق الأزمة التى لحقت بعملية التصنيع .

(١) سوف يلحظ المسافر على طريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوى الكثير من هذه المواقع ، مثل قرية "السليمانية" ، ومشروع "الريف الأمريكى" وغيرها . ولهذه المواقع نظائر كثيرة فى ريف الجيزة ، كما فى الحراية وكرداسة وغيرها .

(٤) شهدت حصة الاستثمار فى قطاع البترول و "القطاعات السلعية الأخرى" (والأخيرة تشمل الكهرباء والتشييد) اتجاهات متعاكسة فى القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة ١٩٧٤ - ٢٠٠٢/٠١ . فبينما شهدت حصة الاستثمار فى قطاع البترول انخفاضاً ملحوظاً فى القطاع الخاص ، فإنها تضاغت فى القطاع العام . وكان الأمر على العكس من ذلك فيما يتعلق بحصة الاستثمار فى القطاعات السلعية الأخرى ، حيث تضاغت هذه الحصة فى القطاع الخاص ، بينما تعرضت للهبوط فى القطاع العام . والزيادة الملحوظة فى حصة القطاعات الأخرى إلى إجمالى استثمارات القطاع الخاص تعود إلى امتداد نشاط هذا القطاع إلى الكهرباء اعتباراً من ١٩٨١/٨٠ ، كما تعود إلى انتعاش نشاط التشييد ، لا سيما فى الساحل الشمالى والبحر الأحمر وسيناء ، وإلى قيام القطاع الخاص بتنفيذ جانب كبير من استثمارات القطاع العام فى المرافق والبنية الأساسية من الباطن ، وكذلك تنفيذ إقامة بعض مشروعات المطارات والطرق والجراجات متعددة الطوابق أو تحت الأرض بنظام حق الامتياز (BOT, BOOT...).

(٥) وفى قطاع الخدمات ، شهدت حصة الاستثمار فى الخدمات الإنتاجية اتجاهات صاعداً فى القطاع الخاص ، بينما كان الاتجاه العام هابطاً فى القطاع العام . فقد ارتفعت حصة الخدمات الإنتاجية إلى إجمالى الاستثمار الخاص من ٥% فى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٣/٨٢ إلى ١٧% فى الفترة ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٠١ . ويفسر هذا الارتفاع بالتوسع الكبير لنشاط القطاع الخاص فى مجال النقلبرى للبيضاء والأفراد ، داخل المدن وفيما بينها ، وكذلك التوسع الملحوظ للقطاع الخاص فى النشاط السياحى ، ابتداءً من المطاعم والكافيتريات والفنادق ومدن الملاهى ، ومروراً بالقرى السياحية التى شغلت الجزء الأكبر من شواطئ سيناء والبحر الأحمر ، وانتهاءً بالمجمعات التجارية الكبرى (المولات) التى لم يقتصر انتشارها على المدن الكبرى بل إنه امتد إلى عدد كبير من المدن المتوسطة . فضلاً عن ذلك فقد أدت السياسات الانفتاحية إلى امتداد نشاط القطاع الخاص إلى القطاع المالى الذى كان مغلقاً على القطاع العام قبل انفتاح السبعينات (المصارف وشركات التأمين وشركات

السمسرة وشركات الصرافة) . وكان الوجه الآخر لهذا التزايد في حصة الاستثمار في الخدمات الإنتاجية إلى إجمالي استثمارات القطاع الخاص ، هو انخفاض الحصة المناظرة للقطاع العام . فقد تخلى القطاع العام عن الكثير من الأنشطة في هذه المجالات للقطاع الخاص سواء بالخصخصة أم بإلغاء احتكار القطاع العام لبعض هذه الأنشطة .

وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية ، وبالرغم من تعرض حصة استثمارات القطاع الخاص فيها إلى إجمالي الاستثمار الخاص لهبوط خفيف حتى منتصف التسعينات ، إلا أن هذه الحصة قد عادت للتزايد في الفترة اللاحقة حتى اقترب مستواها من المستوى الملاحظ في أوائل فترة التحليل (أى في الفترة ١٩٧٤ — ١٩٨٣/٨٢) . والظاهر أن توسع النشاط الاستثماري للقطاع الخاص في مجالات الإسكان والصحة والتعليم قد قابلته تراجع في مجالات أخرى من مجالات الخدمات الاجتماعية ، مما حافظ على الاستقرار النسبي لهذه الحصة في معظم سنوات فترة التحليل . وكان الأمر على العكس من ذلك في القطاع العام الذي زادت نسبة استثماراته في الخدمات الاجتماعية إلى جملة استثماراته على نحو ملحوظ — من ١٨% في أوائل فترة التحليل إلى ٣٨% في آخرها . وتعود هذه الزيادة إلى تجديد نسبة كبيرة من المرافق العامة وبناء الطرق والكبارى في أرجاء البلاد وداخل المدن ، وإلى التوسع في بناء المدارس لاسيما بعد انهيار عدد كبير منها عند وقوع زلزال ١٩٩٢ ، وكذلك إلى تزايد النفقات الاستثمارية المرتبطة بإقامة وتجديد بعض المستشفيات والمراكز العلاجية المتخصصة ، وذلك فضلاً عن تلبية الاحتياجات الاستثمارية للجهاز الإدارى للدولة الذى لم يتوقف عن النمو .

الاستثمار في القابل للتجارة وفي غير القابل للتجارة:

يقصد بالقابل للتجارة (tradables) ما ينتج في بلد ما من سلع وخدمات قابلة للتصدير إلى الأسواق الخارجية لهذا البلد . أما غير القابل للتجارة (non-tradables) فيقصد به ما ينتج في بلد ما من سلع وخدمات يقتصر في تسويقها على السوق المحلى لهذا البلد . ومن الملاحظ أن معيار قابلية منتجات بلد من البلدان للتجارة أصبح من

المعايير المهمة فى تقييم قدرة ذلك البلد على الالتحاق بالعملة بوجه عام ، وفى الحكم على طاقته على سداد ديونه الخارجية وتقليص عجز العمليات الجارية بميزان مدفوعاته . فكلما زادت نسبة المنتجات القابلة للتجار إلى إجمالى الإنتاج المحلى ، وكلما ازداد نصيب القطاعات المنتجة لمثل هذه المنتجات فى الاستثمار المحلى الإجمالى ، اعتبر ذلك مؤشراً على تزايد قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجية وعلى إنقاص الفجوة بين قيمة صادراته وقيمة وارداته من السلع والخدمات .

ولكن تقسيم منتجات اقتصاد ما بين ما هو قابل للتجار وما هو غير قابل للتجار ليس أمراً سهلاً . ذلك أن القابلية للتجار ليست صفة كامنة فى المنتج ذاته . بل إن القابلية للتجار مرهونة بعوامل خاضعة للتغير . ومن أبرز هذه العوامل عاملان . أولهما : تكلفة النقل التى قد تشكل حاجزاً طبيعياً أمام التجارة فى بعض المنتجات إذا ما كانت هذه التكلفة شديدة الارتفاع بالقياس إلى قيمة المنتج ذاته . وثانيهما : الإجراءات الحمائية سواء من خلال التعريفات الجمركية المرتفعة ، أم من خلال الحواجز غير المرتبطة بالتعريفات الجمركية كالقيود الكمية والمعايير أو المواصفات الفنية التى قد تعوق حركة المنتجات عبر الحدود حتى عندما تكون تكلفة النقل منخفضة . وقد أدى التقدم التكنولوجى فى مجال الاتصالات والمعلوماتية إلى دخول الكثير من الخدمات التى كانت تعامل حتى وقت قريب على أنها غير قابلة للتجار إلى مضمار التجارة الدولية ، كالخدمات المصرفية وخدمات التأمين وخدمات معالجة البيانات وخدمات المكاتب الهندسية ومكاتب المحاماة ، بل والخدمات الطبية والتعليمية . كما أن خدمات التشييد لم تعد مقصورة على التداول الداخلى ، بل صارت تدخل فى التجارة الدولية . وفيما يتعلق بالسلع ، فإن الكهرباء مثلاً أصبحت محل تبادل بين الدول من خلال شبكات الربط الكهربائى عبر الحدود . ويلاحظ أيضاً أن انفتاح كثير من الدول على الاقتصاد العالمى وانضمام معظم دول العالم إلى منظمة

(١) راجع فى هذا الأمر :

J.D. Sachs and F. Larrain B., *Macroeconomics in the Global Economy*, Prentice-Hall, N.J., 1993, pp. 657.

التجارة العالمية (١٤٩ دولة فى ديسمبر ٢٠٠٥) ، أدى إلى إزالة أو تخفيض الكثير من الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة ، وأدى بالتالى إلى اكتساب نسبة متزايدة من المنتجات صفة القابلية للتأجار .

وإذا كان تصنيف المنتجات بين ما هو قابل للتأجار وما هو غير قابل للتأجار صعباً ، فإن الأصعب منه هو تصنيف القطاعات الإنتاجية طبقاً لمعيار القابلية للتأجار . فقد يشتمل إنتاج القطاع الواحد على منتجات تدخل التجارة الدولية وأخرى لا تدخل التجارة الدولية . فإجراءات تحرير التجارة وفتح الأسواق قد تغطى منتجات دون غيرها داخل نفس القطاع الإنتاجى ، مما يجعل من الصعب اعتبار هذا القطاع فى مجمله متاجراً أو غير متاجر . كما أن تصنيف المنتجات أو القطاعات حسب معيار القابلية للتأجار قد يختلف من دولة لأخرى ، وذلك حسب ما تقدمه كل دولة من تنازلات فى إطار منظمة التجارة العالمية بالنسبة لمنتجات أو قطاعات بعينها . وعموماً فإنه ليس هناك تقسيم دقيق تماماً للقطاعات حسب معيار القابلية للتأجار . ولذا يجب التعامل مع التقسيم الذى اتبع فى تكوين الجداول (٥-١٥) - (٥-١٧) على أنه مجرد تقسيم تقريبي^١ .

والملاحظ من جدول (٥-١٥) والشكل (٥-٣٠) أن نصيب قطاعات إنتاج المنتجات القابلة للتأجار (فيما بعد : القطاعات المتأجرة) فى الاستثمار المحلى الإجمالى قد اتجه إلى التناقص بانتظام خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٢/٠١ . فقد هبط نصيب هذه القطاعات من ٦٧% فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢/٨١ إلى ٥٥% فى ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٠١ . وكان التناقص فى نصيب القطاعات غير البترولية أشد وضوحاً

(١) طبقاً لما جاء فى Sachs and Larrain B. ، المرجع السابق ، ص ٦٦٠-٦٦١ ، فإن قطاعات الزراعة والغابات والقصن وصيد الأسماك والمناجم والمحاجر والصناعة التحويلية هى بشكل عام القطاعات الأكثر انخراطاً فى التجارة (most tradable) ، بينما قطاعات الكهرباء والغاز والمياه والنشيد وتجارة الجملة والنجزنة والمطاعم والفنادق والفنل والتخزين والاتصالات والتمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال والخدمات الشخصية والاجتماعية هى القطاعات التى يفترض عادة أنها غير متأجرة . قارن ذلك بالتقسيم القطاعى المقترح فى دراسة للبنك الدولى الذى أخذنا به فى الجدول (٥-١٥) - (٥-١٧) ، والاختلاف الأساسى بين التقسيمين يتعلق بقطاعات النقل ، والاتصالات ، والمطاعم والفنادق أى السياحة . فهى قطاعات غير متأجرة حسب Sachs and Larrain ، بينما هى قطاعات متأجرة فى الجداول المشار إليها حالاً .

وأكثر انتظاماً ، بينما كان نصيب القطاعات البترولية أكثر استقراراً حيث دار حصول ١١% - ١٢% من الاستثمار المحلي الإجمالي خلال الفترة الكلية للتحليل . وفي المقابل اتجه نصيب قطاعات إنتاج المنتجات غير القابلة للتجارة (فيما بعد : القطاعات غير المتاجرة) في الاستثمار إلى التزايد خلال تلك الفترة . وكان التزايد محدوداً في نصيب قطاع الإسكان ، بينما زاد نصيب باقى القطاعات غير المتاجرة (الكهرباء والطاقة والتشييد والتجارة والمال والتأمين والخدمات الاجتماعية) زيادة ملحوظة .

جدول (٥-١٥): التوزيع النسبي لإجمالي الاستثمار بين المنتجات القابلة للتجارة والمنتجات غير القابلة للتجارة (نسب مئوية)

قطاعات المنتجات غير القابلة للتجارة			قطاعات المنتجات القابلة للتجارة			الفترات
إجمالي	منتجات أخرى	إسكان	إجمالي	منتجات غير بترولية	بترول ومنتجاته	
٣٢,٦	٢٣,٢	٩,٤	٦٧,٤	٥٥,٢	١٢,٢	١٩٨٢/٨١-١٩٧٤
٣٤,٤	٢٣,٢	١١,٢	٦٥,٦	٥٢,٩	١٢,٧	١٩٨٧/٨٦
٣٩,١	٢٩,١	١٠	٦٠,٩	٥٠,٣	١٠,٦	١٩٩٢/٩١-١٩٨٨/٨٧
٤٢,٤	٣٣,٧	٨,٧	٥٧,٦	٤٦,١	١١,٥	١٩٩٧/٩٦-١٩٩٣/٩٢
٤٤,٥	٣٢,٨	١١,٧	٥٥,٥	٤٣,٣	١٢,٢	-١٩٩٨/٩٧ ٢٠٠٢/٢٠٠١

المصادر والملاحظات:

- ١- حسب النسب من وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي ... ، مرجع سابق ، وموقع الوزارة على الإنترنت : www.mop.gov.eg .
- ٢- أخذنا في توزيع الاستثمار على القطاعات الإنتاجية حسب قابلية أو عدم قابلية منتجاتها للتجارة بالتقسيم الوارد في : World Bank, Egypt in the Global Economy, March, 1998, p.11 حيث اعتبرت القطاعات التالية منتهية لمنتجات قابلة للتجارة : البترول - الزراعة والري واستصلاح الأراضي - الصناعة والتعدين - النقل والمواصلات ، قناة السويس - السياحة . بينما اعتبرت القطاعات التالية غير قابلة للتجارة : الإسكان - الكهرباء والطاقة - التشييد - التجارة - المسال - التأمين - الخدمات الاجتماعية .

جدول (م-١٦): التوزيع النسبي لإجمالي الاستثمار الخاص بين المنتجات القابلة للتجارة والمنتجات غير القابلة للتجارة (نسب مئوية)

الفترة	قطاعات المنتجات القابلة للتجارة			قطاعات المنتجات غير القابلة للتجارة		
	بتروöl ومنتجاته	منتجات غير بتروölية	إجمالي	إسكان	منتجات أخرى	إجمالي
١٩٨٢/٨١-١٩٧٤	٣٦,٤	٣٢,٢	٦٧,٧	٢٤,٨	٦,٥	٣١,٣
١٩٨٧/٨٦-١٩٨٣/٨٢	٢٥,٨	٤٣,١	٦٨,٩	٢٤,١	٧	٣١,١
١٩٩٢/٩١-١٩٨٨/٨٧	٢٠,٣	٤٩,٥	٦٩,٨	٢٣,٢	٦,٨	٣٠
١٩٩٧/٩٦-١٩٩٢/٩١	١٦,٨	٥٢,٣	٦٩,١	٢١,٩	٩	٣٠,٩
٢٠٠٢/٢٠٠١-١٩٩٨/٩٧	١٦,٣	٤٥,٨	٦٢,١	٢٥,١	١٢,٧	٣٧,٨

المصادر والملاحظات: كما في جدول (١٥-٥).

جدول (١٧-٥): التوزيع النسبي لإجمالي الاستثمار العام بين المنتجات القابلة للتجارة والمنتجات غير القابلة للتجارة

الفترة	قطاعات المنتجات القابلة للتجارة			قطاعات المنتجات غير القابلة للتجارة		
	بتروöl ومنتجاته	منتجات غير بتروölية	إجمالي	إسكان	منتجات أخرى	إجمالي
١٩٨٢/٨١-١٩٧٤	٤,١	٦٢,٩	٦٧	٤,٢	٢٨,٨	٣٣
١٩٨٧/٨٦-١٩٨٣/٨٢	٤,٤	٥٩,١	٦٣,٥	٣	٣٣,٥	٣٦,٥
١٩٩٢/٩١-١٩٨٨/٨٧	٤,١	٥٠,٨	٥٤,٨	١,١	٤٤,١	٤٥,١
١٩٩٧/٩٦-١٩٩٣/٩٢	٨,٦	٤٢,٦	٥١,١	١,٣	٤٧,٦	٤٨,٩
٢٠٠٢/٢٠٠١-١٩٩٨/٩٧	٨,٨	٤١,١	٤٩,٩	٠,٤	٤٩,٦	٥٠,١

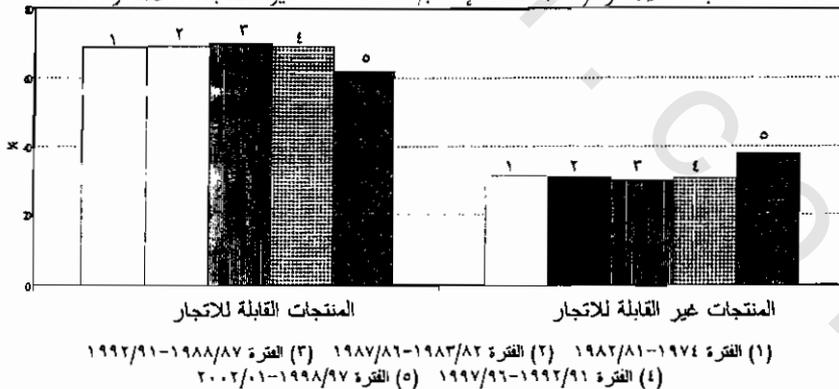
المصادر والملاحظات: كما في جدول (١٥-٥).

وفيما يتعلق بتوزيع الاستثمار العام على القطاعات، فالظاهر من الجدول (١٧-٥) والشكل (٢٩-٥) أن حصة القطاعات المتاجرة من الاستثمار قد شهدت هبوطاً مستمراً وملحوظاً خلال فترة التحليل. فقد هبطت هذه الحصة من ٦٧% في أوائل الفترة إلى ٥٠% في نهايتها. وكانت النسبة الكبرى من الانخفاض في هذه الحصة من نصيب القطاعات غير البترولية، بينما شهدت حصة القطاعات البترولية استقراراً عنسد مستوى ٤% من الاستثمار العام في السبعينات والثمانينات، ثم

تضاعفت إلى حوالى ٩% فى السنوات اللاحقة حتى ٢٠٠٢/٠١ . وفى المقابل ، زادت حصة القطاعات غير المتاجرة فى استثمار القطاع العام من ٣٣% فى أول الفترة إلى ٥٠% فى آخرها . وفى هذه القطاعات كانت الزيادة الأكبر من نصيب القطاعات غير المشتغلة بالإسكان ، حيث ارتفع نصيبها فى الاستثمار العام من ٢٩% فى أوائل فترة التحليل إلى ٥٠% فى أواخرها ، بينما تعرضت حصة قطاع الإسكان فى الاستثمار العام إلى تناقص ملحوظ ، من حوالى ٤% فى أوائل الفترة إلى أقل من نصف فى المائة فى أواخرها .

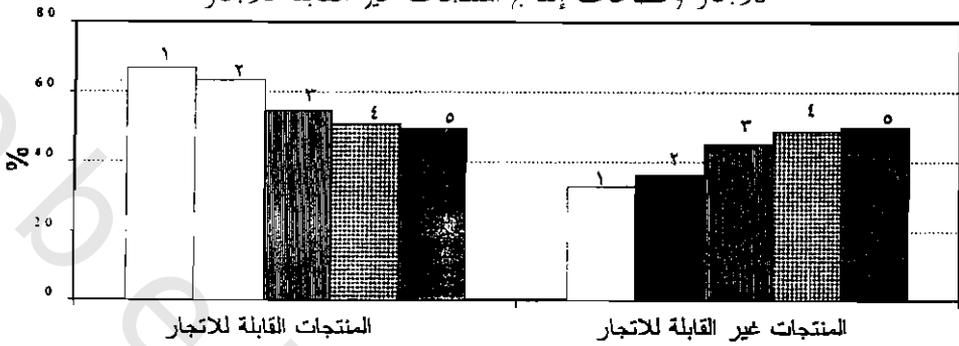
وكان النمط العام للتطور فى حصة القطاعات من الاستثمار الخاص مختلفاً عما لوحظ بشأن الاستثمار العام . فكما يظهر فى الجدول (٥-١٦) والشكل (٥-٢٨) ، ظلت حصة القطاعات المتاجرة فى الاستثمار الخاص ثابتة تقريباً عند ٦٩% خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٧/٩٦ ، ثم تعرضت للانخفاض فى الفترة ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٠١ حيث هبطت إلى ٦٢% . وبينما اتجه نصيب القطاعات غير البترولية فى الاستثمار الخاص إلى التزايد حتى سنة ١٩٩٧/٩٦ ، كان نصيب قطاع البترول يتجه إلى الانخفاض . أما فى الفترة ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٠١ فقد تعرضت القطاعات البترولية وغير البترولية لانخفاض حصتها فى الاستثمار الخاص .

شكل (٥-٢٨): التوزيع النسبي للاستثمار الخاص على قطاعات إنتاج المنتجات القابلة للتأجير ومنتجات غير القابلة للتأجير



المصدر: جدول (٥-١١).

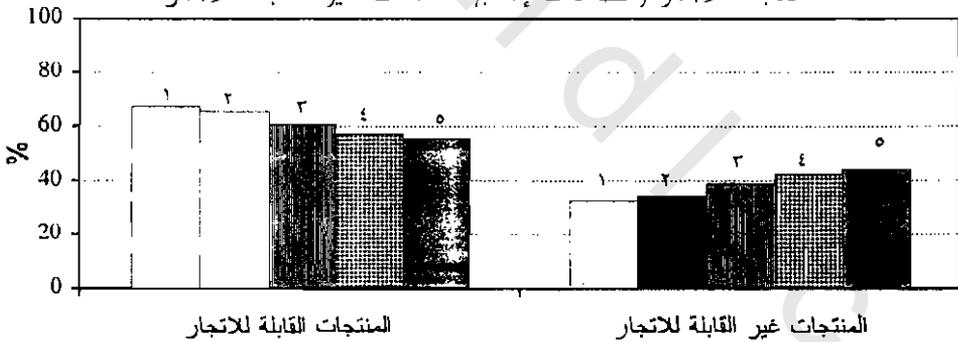
شكل (٥-٢٩): التوزيع النسبي للاستثمار العام على قطاعات إنتاج المنتجات القابلة للتجارة وللأجوار وقطاعات إنتاج المنتجات غير القابلة للتجارة



(١) الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٧٤ (٢) الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ (٣) الفترة ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١
(٤) الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٧/٩٦ (٥) الفترة ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٠١

المصدر: جدول (٥-١٢).

شكل (٥-٣٠): التوزيع النسبي لإجمالي الاستثمار على قطاعات إنتاج المنتجات القابلة للتجارة وللأجوار وقطاعات إنتاج المنتجات غير القابلة للتجارة



(١) الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٧٤ (٢) الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ (٣) الفترة ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١
(٤) الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٧/٩٦ (٥) الفترة ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٠١

المصدر: جدول (٥-١٣).

يتضح مما سبق إذن :

خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٢/٠١ اتجه نصيب قطاعات إنتاج المنتجات القابلة للتجارة من الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الانخفاض على المستوى القومي ، وكان وضع القطاع العام في هذا الشأن أسوأ كثيراً من وضع القطاع الخاص ، وذلك بالرغم من أن حصة هذه القطاعات في الاستثمار الخاص قد اتسمت بالجمود حتى أواخر التسعينات ثم تعرضت للانخفاض بعد ذلك .

والسؤال الذى يطرح نفسه في ضوء هذا الاستنتاج هو : لماذا اتجهت حصة القطاعات المتاجرة في الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الانخفاض ؟ ثمة عوامل متعددة - ومتداخلة - يمكن استدعاؤها لتفسير هذا الوضع ، حسبنا الإشارة إلى ثلاثة منها :

(أ) المرض الهولندي^١ : كما هو معروف ، تأثر الاقتصاد المصري بشكل مباشر بالارتفاع الكبير في أسعار البترول الذى حدث في السبعينات وفي مطلع الثمانينات ، خاصة مع تزايد إنتاج البترول المصري وصادراته . كما أنه استفاد بشكل غير مباشر من تزايد دخول الدول العربية المصدرة للبترول ، وذلك من خلال تحويلات المصريين العاملين في هذه الدول . وقد تكررت ظاهرة الارتفاع الكبير في أسعار البترول في ١٩٩٠ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ ، وذلك على النحو المبين في جدول (٢-١) . وقد ترتبت على هذه الزيادات الكبيرة في أسعار البترول زيادة كبيرة في ثروة البلاد ، أدت بدورها إلى رواج كبير في إنتاج المنتجات غير القابلة للتجارة^٢ . وفي المقابل حدث تراجع في إنتاج المنتجات القابلة للتجارة نتيجة تحول الموارد من القطاعات المنتجة لها إلى قطاعات المنتجات غير القابلة للتجارة . وقد أصبحت هذه

(١) لوحظت ظاهرة المرض الهولندي Dutch disease أول ما لوحظت في هولندا عندما بدأت في استغلال الاحتياطيات الكبيرة من الغاز الطبيعي من بحر الشمال في الستينات . راجع : Sachs and Larrain B., op. cit. p.687.
(٢) ويطلق على هذا الأثر "أثر الثروة" : "wealth effect".

الظاهرة تعرف بظاهرة المرض الهولندى . ومن تجلياتها تراجع أو إهدار التصنيع ، على ما سبق التعرض له فى الفصل الرابع .

(ب) الأسعار النسبية: ويتصل بظاهرة المرض الهولندى التحول فى الأسعار النسبية بين المنتجات القابلة للتجارة والمنتجات غير القابلة للتجارة لصالح الأخيرة . وقد ساعدت على هذا التحول عوامل متعددة فى فترات مختلفة منذ ١٩٧٤ . نذكر منها التحديد الإدارى لأسعار بعض المنتجات القابلة للتجارة (كالقمح والأرز مثلاً) عند مستويات منخفضة وغير مجزية لمنتجاتها ، مع ترك أسعار المنتجات غير القابلة للتجارة (كالبرسيم والعقارات مثلاً) تتحرك بحرية وصولاً إلى مستويات تنطوى على أرباح عادية ، بل وفوق العادية . وقد سادت هذه الظاهرة فى السبعينات وجانب من الثمانينات ، ولكنها تقلصت كثيراً بعد ذلك مع تحرير الزراعة وإلغاء الدعم عن سلع كثيرة . والمهم فى الأمر أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى يفشل فى مثل هذه الظروف ، وكذا فى ظروف انتشار ظاهرة الدولار ، فى تحقيق الأثر المرجو منه ، وهو حفز إنتاج المنتجات القابلة للتجارة^١ .

وتشير دراسات متعددة إلى أن الأسعار النسبية للسلع القابلة للتجارة (مقابل السلع غير القابلة للتجارة) قد اتجهت للانخفاض عقب تنفيذ برنامج التثبيت والتكيف فى ١٩٩١ ، وأن هذه الظاهرة قد استمرت حتى مطلع القرن الواحد والعشرين^٢ . وقد نتج عن ذلك ارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه المصرى (أى هبوط سعر الصرف الحقيقى الفعال) ، وهو ما أدى بدوره إلى تدهور القدرة التنافسية للمنتجات المصرية فى الأسواق الخارجية وزيادة الواردات . وعموماً فإن الإجراءات التصحيحية التى جرت فى السبعينات والثمانينات والتسعينات بالتفاهم أو الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، والتى استهدفت — ضمن ما استهدفت — تشجيع تحويل الموارد إلى

(١) راجع : حوده عبد الحالى ، التثبيت والتكيف ، مرجع سابق ، ص ٣٢٣ . ويلاحظ أن تخفيض سعر صرف الجنيه يودى فى ظروف الانتشار الواسع للدولرة إلى " أثر ثروة " معطل أو مخفف لأثر تحويل الموارد صوب القطاعات المتاجرة .

(٢) راجع : نتائج حسابات حوده عبد الحالى ، المرجع نفسه ، ص ١٥٩ ، وكذلك إجلالاته إلى دراسات أخرى فى هذا الشأن :

راجع أيضاً : World Bank, Egypt in the Global Economy. Op. cit, pp. 11-12 .

إنتاج المنتجات القابلة للتجارة ، قد أدت فى الواقع إلى تنشيط فيروس المرض الهولندى فى الاقتصاد المصرى ، أى أنها دفعت بموارد أكثر لإنتاج منتجات غير قابلة للتجارة .

(ج) القدرة التنافسية: إن الأسعار النسبية للمنتجات القابلة للتجارة ليست سوى عامل واحد من العوامل التى تحدد مستوى القدرة التنافسية للمنتجات المصرية . فهذا المستوى يتحدد فى الأساس بتطور القدرات الإنتاجية للدولة ، ومدى ما تتمتع به عمليات الإنتاج والإدارة من كفاءة . وفى حالة دولة نامية مثل مصر فإن هذه العوامل ترتبط فى الأساس بمقدار ما يوجه للتنمية من جهود - وهى ضعيفة كما أسلفنا ، وتوجهات التنمية - وهى لم تكن فى صالح القطاعات المتاجرة ولا فى صالح التصنيع على ما سبق بيانه ، ومدى ما يوجه من اهتمام للتعليم وللبحث العلمى والتطوير التكنولوجى - باعتباره العامل الأكبر فى تحديد المزايا التنافسية فى الزمن الحديث . ويشير تقرير المنتدى الاقتصادى العالمى عن التنافسية (مؤشر تنافسية النمو) إلى هبوط مصر من المرتبة ٤٠ فى ١٩٩٨ إلى المرتبة ٥٨ فى ٢٠٠٣ ، ثم إلى المرتبة ٦٢ فى ٢٠٠٤ ، وإن كانت قد صعدت قليلا إلى المرتبة ٥٣ فى ٢٠٠٥ - ومن الواضح أن هذه المرتبة أدنى من المرتبة التى حصلت عليها مصر فى ١٩٩٨ .

وفى غياب استراتيجية عامة للتنمية الشاملة ، وفى القلب منها استراتيجية فرعية نشطة للتصنيع وأخرى للعلم والتكنولوجيا ، لا يتوقع الكثير فى مجال زيادة إنتاج السلع القابلة للتجارة والتى تملك قدرة تنافسية تمكنها من الصمود أمام منافسة الواردات المناظرة فى السوق المحلى وأمام المنافسة الدولية فى الأسواق الخارجية . وليس من الغريب أن جهود تنمية الصادرات لا تؤدى إلى إنجازات يعتد بها فى ظل الهيكل الاقتصادى الحالى ، خاصة مع غياب استراتيجية التنمية الشاملة . فهذا الهيكل يتسم بغلبة المنشآت الصغيرة من جهة ، وغياب كتلة يعتد بها من المنشآت المتوسطة من جهة

World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, www.weforum.org (١)

وأنظر تقييم نقدى لمؤشرات التنافسية التى يصدرها المنتدى الاقتصادى العالمى فى : إبراهيم العيسوى ، التنافسية الوطنية والتنمية الشاملة - قضايا المفاهيم والمؤشرات والشبكات ، مصر المعاصرة ، العددان ٤٧٥ و ٤٧٦ ، يوليو وأكتوبر ٢٠٠٤ ، ص ٢١-١٠٠ .

أخرى^١. فمثل هذا الهيكل — وهو شائع فى الدول النامية — يواجه صعوبات جمّة جراء المنافسة من جانب المنشآت الكبيرة التى لديها فرصة أفضل كثيراً للدخول فى عالم العلم والتكنولوجيا وفى الاستفادة منهما فى بناء المزايا التنافسية. بسل إن هذا الموقف الصعب للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يكاد يشكل ظاهرة عامة على المستوى العالمى.

والحقيقة التى تسجلها دراسة حديثة فى هذا الشأن هى أن قلة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمى هى التى تمكنت اغتنام الفرص التى أتاحتها العولمة للدخول فى مضمار المنافسة الدولية. وهذه القلة تتمثل فى منشآت حديثة تنتمى إلى جزء صغير للغاية من المنشآت المتوسطة (medium) وجزء أصغر كثيراً من المنشآت الصغيرة (small). أما المنشآت الأصغر (micro) ففرصتها تكاد تكون معدومة فى انتزاع موقع قدم فى الاقتصاد العالمى، حيث أنها غالباً ما تركز على إنتاج احتياجات البقاء لأصحابها باستخدام وسائل إنتاج وتكنولوجيا عفى عليها الزمن، فضلاً عن إدارتها بأساليب عتيقة. ومما يعقد الأمور فى مصر وغيرها من الدول النامية، غياب قطاع ديناميكى نشط من المنشآت المتوسطة كذلك الذى نجحت دول شرق آسيا فى تطويره، يقوم بدور حلقة الوصل بين المنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة وباقى المنشآت المتوسطة^٢. وفى هذه الحالة يتعرض الهيكل الاقتصادى لمرض "الوسط المفقود" (the missing middle syndrome)، الذى يفقد الاقتصاد الكثير من الحيوية ويبدد قدرته على النمو بدرجة عالية من الاعتماد على الذات، فضلاً عن فقدانه للقدرة على الصمود فى ميدان المنافسة الدولية.

(١) سعود إلى هيكل المنشآت فى القسم (٩-٥) حيث تقدم آخر المعلومات المتاحة فى هذا الشأن فى جدول (٥-٢٢).

(٢) راجع: Ministry of Foreign Trade, Increasing Competitiveness for SME Exports in Egypt, a report by Entrust : Development and Management Consultants, March 2004, pp. 12-13.

٥-٩ التطورات فى الإنتاجية والنمو الاقتصادى:

للمو الاقتصادى مصدران : النمو الكمى فى عوامل الإنتاج ، والنمو الكيفى فى استخدام عوامل الإنتاج وإدارة مجمل العملية الإنتاجية . فالإنتاج يزداد عادةً بزيادة مقادير ما يشترك فى العملية الإنتاجية من عوامل الإنتاج . كما أن الزيادة فى الإنتاج يمكن أن تأتى من التحسن فى إنتاجية عوامل الإنتاج ، وذلك من خلال التقدم التكنولوجى والارتقاء بمستوى الأداء الإدارى ومستوى تنظيم عملية الإنتاج . وتقاس جودة النمو الاقتصادى بمقدار ما تتأتى الزيادة فى الإنتاج من خلال النمو فى الإنتاجية . وفى هذا الصدد عادةً ما ينظر فى تطور نوعين من الإنتاجية . أولهما : إنتاجية كل عامل من عوامل الإنتاج على حده — وفى الغالب يجرى التركيز على إنتاجية العمل . وثانيهما : الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP: total factor productivity) . التى تكشف عن أثر التقدم التكنولوجى وأثر كفاءة تنظيم العملية الإنتاجية فى زيادة الإنتاج .

وسوف نقدم فى هذا القسم من الدراسة محاولة لتقييم جودة ما تحقق من نمو اقتصادى فى مصر منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين ، وذلك بالنظر — أولاً — فى المساهمات النسبية لكل من عوامل الإنتاج والإنتاجية الكلية ، ثم بالنظر — ثانياً — فى تطور إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد الوطنى وعلى المستوى القطاعى الإنتاجية ، وفى كل من القطاع العام والقطاع الخاص .

المساهمة النسبية فى نمو ن.م.أ. لكل من عوامل الإنتاج والإنتاجية الكلية للعوامل: قدرت دراسة للبنك الدولى المساهمة النسبية لكل من عوامل الإنتاج التقليدية (العمل ورأس المال) والإنتاجية الكلية للعوامل فى نمو ن.م.أ. خلال الفترة ١٩٦٥ — ٢٠٠٠ . ويظهر من هذه الدراسة أن المساهم الأكبر فى توليد النمو فى ن.م.أ. هو عوامل الإنتاج التقليدية بصفة عامة ، والتراكم الرأسمالى بصفة خاصة . فقد أتى ثلثا هذا النمو (٦٧%) من التراكم فى رأس المال المادى ، بينما أتى ما يزيد قليلاً على ثلثه

(1) World Bank, Egypt - Social and Structural Review, op.cit., p. 8 and p.81.

من رأس المال البشرى ، أى من عنصر العمل المتضمن لمساهمة التعليم . وكانت مساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل سلبية ، وإن بمقدار ضئيل ؛ الأمر الذى يعكس الدور الغائب للكفاءة فى استخدام عوامل الإنتاج وتنظيم العملية الإنتاجية فى نمو ن.م.أ. خلال تلك الفترة الطويلة نسبياً .

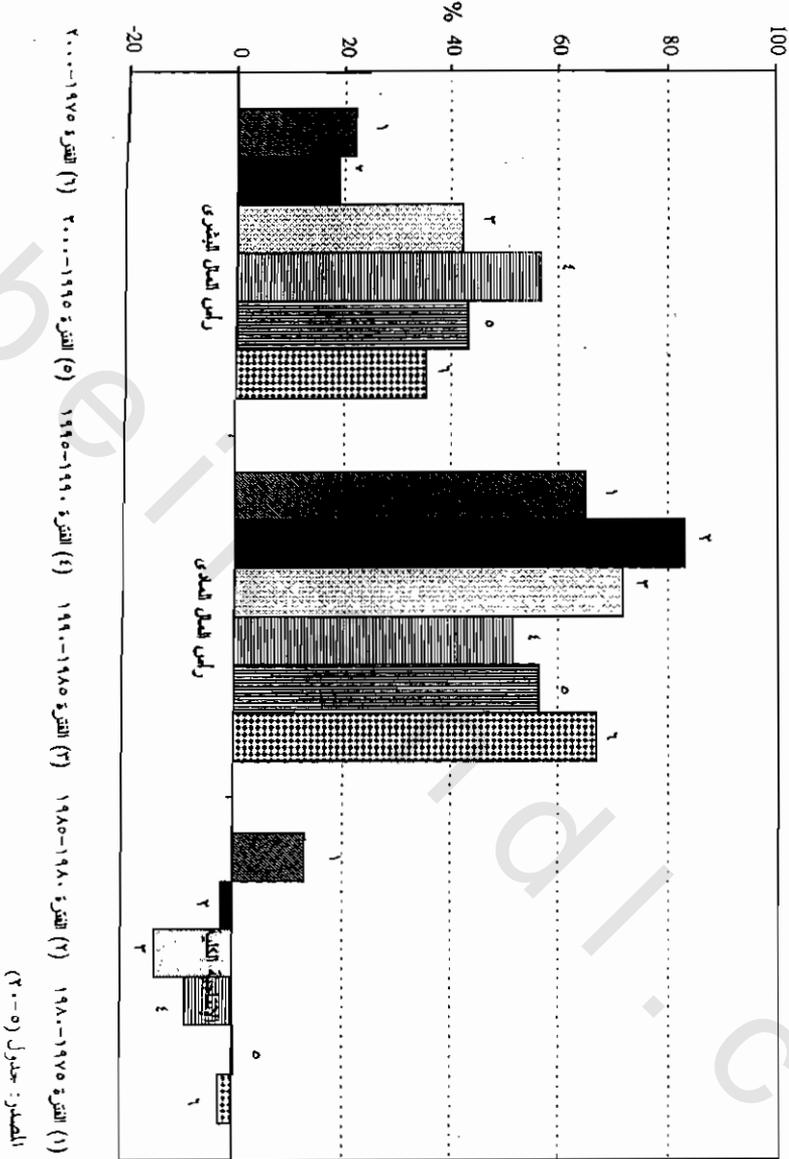
وتنطبق هذه النتيجة إلى حد كبير على الجزء الأكبر من الفترة موضع اهتمامنا فى هذا الكتاب ، أى الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠ . فحسب تقديرات دراسة البنك الدولى الميينة فى جدول (١٨-٥) وشكل (٣١-٥) أتت المساهمة فى نمو ن.م.أ. من رأس المال المادى فى المقام الأول ، ومن رأس المال البشرى فى المقام الثانى ، بينما كانت مساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل سلبية فى معظم الفترات الجزئية التى اشتملت عليها فترة التحليل الكلية . ولا يستثنى من ذلك إلا فترة النصف الثانى من السبعينات وفترة النصف الثانى من التسعينات ، حيث قدرت مساهمة الإنتاجية الكلية بنحو ١٣% و٣,٠% على الترتيب . ومن المرجح أن هناك مبالغة كبيرة فى تقدير مساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل فى هاتين الفترتين ، وذلك بسبب المبالغة فى تقدير معدل نمو ن.م.أ. ذاته فى كل منهما . ونشير بوجه خاص إلى أن معدل نمو ن.م.أ. المقدر لفترة النصف الثانى من التسعينات قد بنى على تقديرات أولية للنتائج فى عامى ١٩٩٩ و٢٠٠٠ . وباستخدام التقديرات الأحدث للنتائج بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١ ، يلاحظ أن معدل نمو ن.م.أ. خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ يهبط إلى ٤,٤% ، مقابل ٥,٧% فى جدول (١٨-٥) . ولهذا فمن المرجح أن مساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل كانت سلبية خلال الربع الأخير من القرن العشرين . ولا تشير التطورات اللاحقة إلى ما يدعو إلى تغيير هذا الاستنتاج .

جدول (٥-١٨): المساهمات النسبية لعوامل الإنتاج والإنتاجية الكلية
في نمو الناتج المحلي الإجمالي

الفترة	معدلات النمو (%)			تفكيك معدل نمو ن.م.أ. (نقط مئوية)			المساهمة النسبية في نمو ن.م.أ. (%)		
	ن.م.أ.	رأس المال البشري	رأس المال المادى	رأس المال البشري	رأس المال المادى	الإنتاجية الكلية	رأس المال البشري	رأس المال المادى	الإنتاجية الكلية
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
١٩٨٠-١٩٧٥	٩,٨	٤,٠٧	١٣,٥٤	٢,١٦	٦,٣٦	١,٢٨	٢٢	٦٤,٩	١٣,١
١٩٨٥-١٩٨٠	٦,٧٣	٢,٤٢	١١,٨٩	١,٢٨	٥,٥٩	٠,١٤	١٩	٨٣,١	٢,١
١٩٩٠-١٩٨٥	٤,٢٢	٣,٣٧	٦,٤٥	١,٧٨	٣,٠٣	٠,٥٩	٤٢,٢	٧١,٨	١٤
١٩٩٥-١٩٩٠	٣,٣٩	٣,٦٤	٣,٧٣	١,٩٣	١,٧٥	٠,٢٩	٥٦,٩	٥١,٦	٨,٥
٢٠٠٠-١٩٩٥	٥,٧٢	٤,٦٥	٦,٨٨	٢,٤٧	٣,٢٣	٠,٠٢	٤٣,٢	٥٦,٥	٠,٣
٢٠٠٠-١٩٦٥	٥,٢٢	٣,٥	٧,٤٥	١,٨٥	٣,٥	٠,١٣	٣٥,٤	٦٧	٢,٥

المصادر والملا. حظات:

- ١- بيانات الأعمدة الستة الأولى وردت في ملحق الفصل الأول من التقرير التالي:
World Bank, 81 Egypt-Social and Structural Review, Report no. 22397 - EGT, World Bank, June 20, 2001, p والأعمدة (٧)، (٨)، (٩) في الجدول محسوبة من بيانات العمود الأول والأعمدة (٤)، (٥)، (٦).
- ٢- وحسب ما جاء في التقرير (ص ٨) فإن رأس المال البشري هو المدخل من العمل معدلاً بمساهمة التعليم وما يطلق عليه في التقرير ، human capital-adjusted labour ، ورأس المال المادى (physical capital) يشمل الآلات والمعدات والمبان وما إليها من عناصر رأس المال الثابت ، والإنتاجية الكلية هي الإنتاجية الكلية للعوامل، (total factor productivity) ، ومساهمتها تشير إلى أثر الزيادة (أو النقص) في الإنتاجية وازدياد الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي المتحقق.



شكل (٥-٣١): المساهمات النسبية لعوامل الإنتاج والإنتاجية في نمو الناتج المحلي الإجمالي

إن أداء الاقتصاد المصري فيما يتعلق بنمو الإنتاجية الكلية للعوامل ومساهمتها في نمو م.أ. يبدو مخجلاً بالقياس إلى أداء دول أخرى ، لاسيما دول شرق آسيا . فقد قدرت مساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل في النمو الاقتصادي بحوالى ١٩% في كوريا الجنوبية و ٢٤% في ماليزيا و ٤٠% في تايلاند خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٩٤

والواقع أن القصور عن تحقيق مستوى محترم للإنتاجية الكلية للعوامل ، وللمنمو فيها ، يكاد يكون من السمات المميزة للأداء الإنمائي في مصر على المدى الطويل . فيذكر بنت هانسن أن أحد مصادر الضعف الكبير للنمو في مصر هو الأداء السيئ للإنتاجية الكلية للعوامل وذلك خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى أواخر الثمانينات . بل إن سوء الأداء في هذا المجال لم يكن في تقديره مقصوراً على الفترة اللاحقة لسنة ١٩٦٠ . إذ أن التنمية الزراعية قد عانت هذا الوجه من أوجه الضعف منذ سنة ١٩٠٠ ، لدرجة أن الإنتاجية الكلية للعوامل في الزراعة كانت في أواخر الخمسينات من القرن العشرين عند مستوى أقل مما كانت عليه في ١٩٠٠ . وبالرغم من أن الصناعة قد شهدت بعض التزايد في الإنتاجية الكلية للعوامل في الفترة ١٩٤٥ - ١٩٦٢ ، وكذلك في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢/٨١ ، إلا أن الاتجاه العام للنمو في الإنتاجية الكلية للصناعة منذ الحرب العالمية الثانية كان هابطاً . كما يعتبر هانسن أن ضعف النمو في الإنتاجية ، وضعف الكفاءة بوجه عام ، كان من أهم أسباب التزايد الكبير في مديونية مصر الخارجية في أواخر الثمانينات (وهي نهاية فترة دراسته) . وهو يقرر أن مثل هذا التزايد في الدين الخارجي كان من الجائز تقبله لو أنه انطوى على

(١) راجع ورقة نادر محمد ، وهي الورقة الخلفية لدراسة البنك الدولي المشار إليها في الفقرة السابقة :

N. Mohammed, "Sources of economic growth in Egypt - Past experience, experience of other countries and the way ahead", paper presented to the 7th Annual Conference of Economics Department (Growth Strategies and Options for Late Comers), Faculty of Economics and Political Science, Cairo University 12 - 14 May 2001, p. 6.

سياسة استثمارية عالية الكفاءة . ولكن "مثل هذه الكفاءة العالية لا وجود لها في مصر" . وهو مصيب بلا شك في هذا الاستنتاج .

وتتفق نتائج دراسة أخرى لمصادر النمو ودور الإنتاجية الكلية للعوامل فيه بشكل جزئي مع نتائج دراسة البنك الدولي . فقد أظهرت الدراسة المشتركة لهناء خير الدين وطارق مرسى أن المساهمة النسبية للإنتاجية الكلية في النمو كانت سلبية في الفترة ١٩٧٧ — ١٩٨٩ ، حيث قدرت هذه المساهمة بنحو -١٩% من النمو المتحقق خلال تلك الفترة^١ . وهذا ما انتهت إليه دراسة البنك الدولي بالنسبة للفترة المناظرة تقريباً ١٩٨٠ — ١٩٩٠ من حيث الاتجاه العام ، وإن كانت نسب المساهمة السلبية فيها أقل كثيراً مما ظهر في دراسة خير الدين ومرسى . أما بالنسبة للسنوات اللاحقة لسنة ١٩٩٠ ، فتمتة اختلاف ضخم بين الدراستين مريض المقارنة . فبينما أظهرت دراسة البنك الدولي مساهمة سلبية للإنتاجية الكلية في الفترة ١٩٩٠ — ١٩٩٥ ومساهمة قريبة من الصفر (٠,٣) في الفترة ١٩٩٥ — ٢٠٠٠ ، فإن دراسة خير الدين ومرسى قد توصلت إلى نتيجة يصعب تصديقها ، وهي أن مساهمة الإنتاجية الكلية في النمو خلال الفترة ١٩٩٠ — ١٩٩٨ كانت إيجابية وبلغت ٤٤% . وقد تضاعفت مساهمة رأس المال المادى في النمو إلى الثلث تقريباً في الدراسة الأخيرة ، بينما زادت على النصف في دراسة البنك الدولي .

وأغلب الظن أن النتيجة التي توصلت إليها دراسة خير الدين ومرسى بالنسبة للفترة ١٩٩٠ — ١٩٩٨ قد تأثرت بالتقديرات المتضخمة لمعدل النمو في ن.م.أ. والتي خضعت للمراجعة فيما بعد كما سبق أن أشرت ، وكذلك بمشكلات التجميع (aggregation) التي حذرت منها الدراسة ذاتها ، وبالافتراضات المشددة للنموذج

- (1) B. Hansen, The Political Economy ... , op.cit. pp. 3-4 and p. 23
- (2) H. Kheir-El-Din and T. Moursi, " Sources of economic growth and technical progress", Discussion paper, Faculty of Economics and political Science, Cairo University, May 2002.

المستخدم في تجرئة النمو وقياس مصادره المختلفة^١. وحتى إذا نحينا هذه الأسباب جانباً، فليس من المتصور أن تصل مساهمة التقدم التكنولوجي إلى ٤٤% من النمو الاقتصادي في بلد كمصر لا ينتج علماً ولا تكنولوجيا، وما زال يعتمد على استيراد نتائج العلم والتكنولوجيا مُجسّدة في أصول إنتاجية مختلفة^٢.

والاستخلاص الذي نتوصل إليه مما سبق هو :

أن النمو الاقتصادي في مصر مازال يعتمد بدرجة شبه كلية على تراكم عوامل الإنتاج التقليدية، وبصفة خاصة عنصر رأس المال المادي. وليس من الغريب ألا تظهر للإنتاجية الكلية للعوامل مساهمة إيجابية يعتمد بها إلا في فترات جد محدودة — غالباً فترات الإحلال والتحديد للأصول القديمة وفترات التوسع باستيراد آلات ومعدات متضمنة منجزات تكنولوجية جديدة. وفيما خلا ذلك كانت مساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل صفرية أو سلبية، دليلاً على تواضع كفاءة الأداء في الاقتصاد المصري بصفة عامة، بل واتجاهها إلى التدهور خاصة مع انتشار الفساد انتشاراً متزايداً في العقود الثلاثة الماضية.

تطور إنتاجية العمل:

يلخص جدول (٥-١٩) تقديرات معدلات نمو إنتاجية المشتغل في الاقتصاد المصري وفي قطاعاته الرئيسية، وذلك خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ — ٢٠٠٢/٠١ التي

- (١) الافتراضات الأصلية لمرشح كالمان Kalman filter تخص ظواهر ميكانيكية أو هندسية، ومن ثم فإنها قد لا تنطبق بالضرورة على الظواهر الاقتصادية والاجتماعية. كما أن دالة الإنتاج قد عوملت كدالة دقيقة أو قسرية (deterministic) لاستبعاد أخطاء القياس من معادلة المشاهدات أو القياس، أي من دالة الإنتاج. وبما يخالف الواقع المصري افتراض أن السلوك الديناميكي للتطور التكنولوجي يسير على نحو وئيد، وأن تطور الإنتاجية الكلية يتسم بالاستقرار والبساطة مما يجعل من الممكن التعبير عنه من خلال نموذج ARMA. فإذا جاز افتراض ذلك في بلد متقدم أي منتج للعلم والتكنولوجيا، فهو غير جائز في بلد مثل مصر يعتمد على استيراد المعدات والآلات، وهو أمر متوقف على وفرة النقد الأجنبي، وعلى قرارات الإحلال والتحديد، أي على أمور تجعل التقدم التكنولوجي يسير على نحو متقطع (discontinuous).
- (٢) إن تقسيم التقدم التكنولوجي إلى شق متحسد (embodied) في عناصر الإنتاج وشق غير متحسد (disembodied) في هذه العناصر — وهو ما يفترض أن نعتز عليه في عصر الخطأ العشوائي أو بواقي (residuals) دالة الإنتاج — قد يكون في حد ذاته محل نظر، حيث أن التقدم التكنولوجي في حالة اقتصاد كالاقتصاد المصري هو عادة من نوع واحد وهو التقدم المتحسد في أصول إنتاجية مستوردة. وأعقل الظن أن عنصر الخطأ العشوائي يتضمّن العوامل المخدوفة من دالة الإنتاج وأهمها الأرض والمياه والطاقة والتعبيرات في الإطار المؤسسي، وذلك فضلاً عن التغيرات وإدارة العملية الإنتاجية.

توافرت بشأنها سلسلة بيانات ن.م.أ. بأسعار ثابتة (للعام ١٩٨٢/٨١). والظاهر من بيانات هذا الجدول ومن شكل (٥-٣٦) إن إنتاجية المشتغل على المستوى القومى قد زادت بمعدل يتراوح بين ١,٣% و ١,٦% سنوياً. وربما يكون التقدير الأدنى أو حتى تقدير أقل منه هو الأرجح، وذلك إذا ركزنا على نمو الإنتاجية فى قطاعى الزراعة والصناعة، حيث يصعب التعويل على تقديرات الإنتاجية فى القطاعات الخدمية لأسباب تتعلق بمفهوم الإنتاجية فى هذه القطاعات.

جدول (٥-١٩): معدلات النمو السنوى المتوسطة لإنتاجية المشتغل فى الفترة ١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠٢/٠١

الفترة	الزراعة	الصناعة	الخدمات الإنتاجية	الخدمات الاجتماعية	الاقتصاد القومى
١٩٨٢/٨١-١٩٨٥/٨٤	١,٤	٥,٦	١,٨	٢,٣	٤,٤
١٩٨٦/٨٥-١٩٩٠/٨٩	٢,١	- ٢,٠	١,٢	١,٦	١,٤
١٩٩١/٩٠-١٩٩٥/٩٤	١,٩	- ١,٠	- ٠,٣	٠,٥	٠,٥
١٩٩٦/٩٥-٢٠٠٠/٩٩	٢,٠	- ١,٩	٢,٤	٣,١	١,٧
٢٠٠١/٢٠٠٠-٢٠٠٢/٠١	٣,٠	- ١,٢	٣,٠	٢,٦	١,٢
١٩٨٢/٨١-٢٠٠٢/٠١	٢,٠	- ٠,٤	٠,٧	١,٧	١,٣
	(٢,٠)	(٠)	(٠,٩)	(٢,١)	(١,٦)

المصادر والملاحظات:

- ١- التقديرات فى القسم الأعلى من الجدول وكذلك التقديرات الموضوعة بين أقواس فى القسم الأسفل من الجدول مأخوذة من الجدول (٥-١٦) - (٥-٣٠). وهى تستند إلى بيانات ن.م.أ. بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١ وبيانات المشتغلين المستمدة من وزارة التخطيط. والمعدلات محسوبة باستخدام أول قيمة وآخر قيمة فى كل فترة، دون أخذ قسمة السنوات البينية فى الحسبان.
- ٢- التقديرات فى السطر الأول من القسم الأسفل من الجدول محسوبة بتطبيق معادلات اعتماد على سلاسل البيانات بافتراض نمو هندسى للإنتاجية.

ويتضح من جدول (٥-١٩) والشكلين (٥-٣٢) و(٥-٣٣) أن الفارق كبير بين نمو إنتاجية المشتغل فى الزراعة ونموها فى الصناعة خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠٢/٠١. فبينما تحركت الإنتاجية فى الزراعة حول خط اتجاه عام صاعد بمعدل نمو سنوى ٢%، كانت الإنتاجية فى الصناعة تتحرك حول خط اتجاه عام هابط بمعدل سنوى - ٠,٤%. وفى حين كانت معدلات نمو إنتاجية المشتغل موجبة فى الزراعة

في كل الفترات الجزئية المبينة في جدول (٥-١٩) ، فإن الصناعة لم تسجل معدلاً موجباً لنمو إنتاجية المشتغل إلا في النصف الأول من الثمانينات ، وذلك بمعدل ٥,٦% ؛ وهو معدل مرتفع إلى درجة تدعو إلى الشك في مصداقيته . أما في الفترات الجزئية اللاحقة فقد تراوح معدل انخفاض إنتاجية العامل الصناعي بين ١% و ٢% سنوياً .

وتشير دراسة لليونيدو إلى أن النمو في إنتاجية المشتغل في قطاع الصناعة كان سالباً في ١٧ من إجمالي ٢٩ نشاطاً صناعياً خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٩ . كما أن إنتاجية المشتغل في هذا القطاع تبدو جد منخفضة في مصر ، حيث لا تزيد مثلاً على سدس نظيرتها في كوريا والأرجنتين ، وقد لا تزيد على ثمن أو عشر إنتاجية العامل الأوروبي في بعض الصناعات . وبمقارنة تكلفة العمل لكل وحدة قيمة مضافة في مصر وعدد من الدول الأخرى ، يتضح أنه بالرغم من تواضع مستوى الأجر في مصر ، إلا أن تكلفة وحدة القيمة المضافة بدلالة العمل أعلى كثيراً حتى من التكلفة المناظرة في دول متقدمة مثل كندا وألمانيا . كما تذكر بعض الدراسات أن انخفاض المستوى التعليمي والمهاري للعامل المصري يؤثر سلباً على كفاءة استخدام عناصر الإنتاج الأخرى . إذ يقدر أن إنتاجية المعدات الرأسمالية المستوردة تقل في مصر بنسبة تصل إلى ٥٠% عن مستواها في دول المنشأ^(١) . ولا تخفى الدلالات السلبية لمستوى إنتاجية المشتغل ومعدلات تطورها في القطاع الصناعي على تنافسية الصناعة المصرية وعلى فرص تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية .

(١) المعلومات في هذه الفقرة مأخوذة من :

Ministry of Foreign Trade, Increasing Competitiveness for SME ... , op.cit., pp. 28-29.

جدول (٢٠-٥): المعدلات المقدرة للنمو السنوى فى إنتاجية المشتغل خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠٢/٠١ (%)

القطاع / الاقتصاد	قطاع عام	قطاع خاص	إجمالى
الزراعة	١,٩١ (٢,٦)	١,٩٩ (٢,٠)	٢,٠ (٢,٠٤)
الصناعة	٢,١٦ (٢,٩)	٠,٨٣ - (٠,٦ -)	٠,٤٤ - (٠)
الخدمات الإنتاجية	١,٦٧ (٢,٢)	٠,٩٥ (٠,٧)	٠,٧٤ (٠,٩)
الخدمات الاجتماعية	١,٣٦ (١,٨)	٢,٣٨ (٢,٦)	١,٧٣ (٢,١)
الاقتصاد القومى	٠,١٤ (م.غ) (٠,٧)	٢,٢٢ (٢,٣)	١,٣٤ (١,٦)

المصادر والملاحظات:

- ١- المعدلات المعطاه فى السطر الأعلى فى كل قسم من أقسام الجدول محسوبة من بيانات الجداول (٥-م - ١٧) (٥-م - ٢١) باستخدام معادلات انحدار للنمو الهندسى . والمعدلات المقدرة معنوية إحصائياً عند مستوى ٥% ، وذلك ما لم يذكر خلاف ذلك بإضافة (م.غ) ، أى غير معنوى ، إلى جانب المعدل المقدر .
- ٢- المعدلات المعطاه بين أقواس فى السطر الأسفل فى كل حانة محسوبة كمعدلات نمو هندسى بين نقطة البداية ونقطة النهاية للفترة الكلية دون أخذ القيم البينية فى الاعتبار ، كما فى الجداول (٥-م - ١٧) - (٥-م - ٢١).

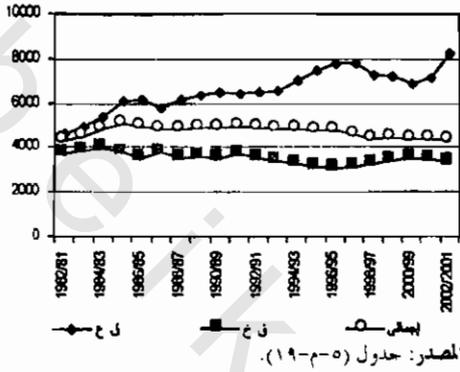
جدول (٢١-٥): معدلات التغير السنوى المتوسط فى متوسطات الأجور الحقيقية والإنتاجية (فترات مختارة) (%)

الفترات	قطاع عام		قطاع خاص		الاقتصاد القومى	
	إنتاجية	أجر	إنتاجية	أجر	إنتاجية	أجر
١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤	٧,١	٥,٢	٢,٣	٦,٧	٤,٤	٤,٤
١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩	٠,٦ -	٣,٧ -	٣,١	٦ -	١,٤	١,٤
١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤	٠,٤	٠,٧	٠,٦	٠,٤ -	٠,٥	٠,٥
١٩٩٦/٩٥ - ٢٠٠٠/٩٩	٣,١ -	٧,٩	٤,٨	٥,٦	١,٧	١,٧
٢٠٠١/٠٠ - ٢٠٠٢/٠١	١,٩		٠,٨		١,٢	١,٢
١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠٠/٩٩	٠,٧	٢,٥ -	٠,٨ -	١,٨ -	١,٦	١,٦

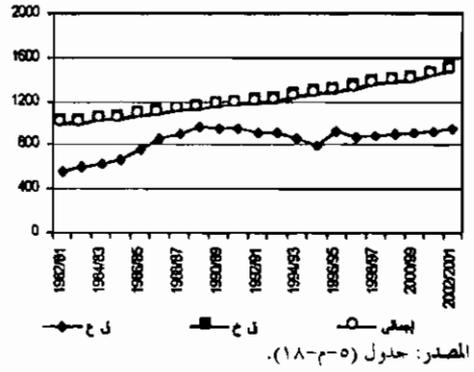
المصادر والملاحظات:

- ١- معدلات تغير الأجر المتوسط من جدول (م - ٥١) و جدول (م - ٥٣).
- ٢- معدلات تغير الإنتاجية المتوسطة من جدول (٥-م - ١٧).

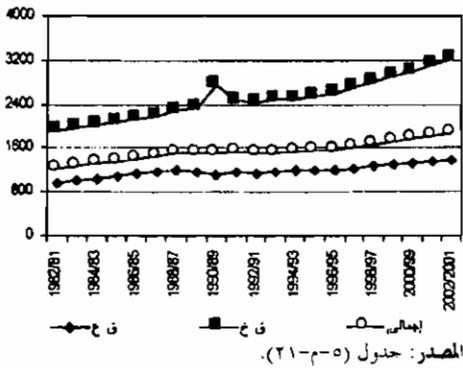
شكل (٥-٣٣): تطور إنتاجية المشتغل في قطاع الصناعة بالجنينة بأسعار ١٩٨٢/٨١



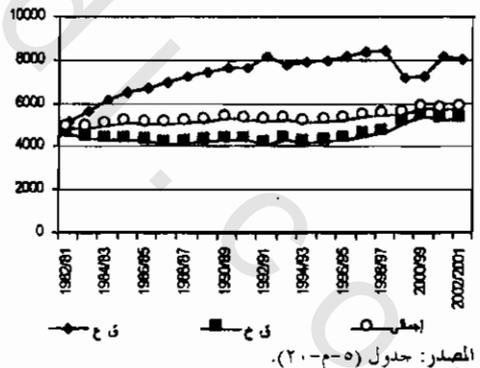
شكل (٥-٣٢): تطور إنتاجية المشتغل في قطاع الزراعة بالجنينة بأسعار ١٩٨٢/٨١



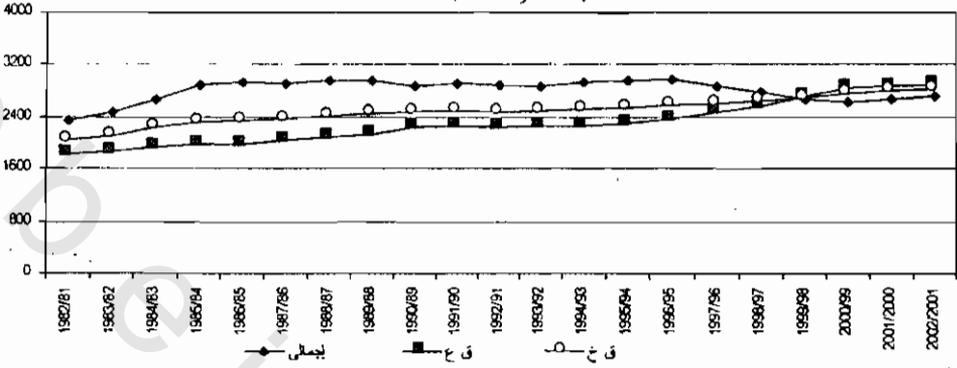
شكل (٥-٣٥): تطور إنتاجية المشتغل في قطاع الخدمات الاجتماعية بالجنينة بأسعار ١٩٨٢/٨١



شكل (٥-٣٤): تطور إنتاجية المشتغل في قطاع الخدمات الإنتاجية بالجنينة بأسعار ١٩٨٢/٨١



شكل (٥-٣٦): تطور إنتاجية المشتغل في الاقتصاد المصري بالجنه
بأسعار ١٩٨٢/٨١



المصدر: جدول (٥-١٧).

أما بالنسبة للقطاعات الخدمية ، ومع تحفظنا على مفهوم الإنتاجية وقياسها فيها ، فتشير بيانات جدول (٥-١٩) وكذلك الشكلان (٥-٣٤) و(٥-٣٥) إلى نمو الإنتاجية بمعدل موجب قدره ١,٧% سنوياً في قطاع الخدمات الاجتماعية ، وإلى نموها بمعدل أقل كثيراً — في حدود ٠,٧% سنوياً في قطاع الخدمات الإنتاجية . ومما يسترعى الانتباه أن النصف الأول من التسعينات الذي شهد تطبيق برنامج التثبيت والتكيف قد شهد هبوطاً في إنتاجية المشتغل في قطاعي الصناعة والخدمات الإنتاجية ، بينما كان نمو إنتاجية المشتغل موجباً — وإن بقدر ضئيل — في قطاع الخدمات الاجتماعية . وبالرغم من نمو إنتاجية المشتغل في الزراعة خلال تلك الفترة بنحو ٢% سنوياً ، إلا أن إنتاجية المشتغل على المستوى القومي لم تزد بأكثر من نصف في المائة سنوياً . بعبارة أخرى :

إن إجراءات التثبيت والتكيف وما صاحبها من إجراءات لتحرير الاقتصاد وزيادة انفتاحه على الخارج ، لم تسفر فقط عن حالة انكماش ، بل إنما كانت مصحوبة أيضاً بتراجع في إنتاجية المشتغل في عدد من القطاعات الرئيسية ، وبمعدل بالغ التواضع لنمو هذه الإنتاجية على مستوى الاقتصاد القومي .

وبفحص تطور الإنتاجية فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص ، تسترعى انتباهنا الملاحظات التالية :

(١) على المستوى القومى ، بقيت إنتاجية المشتغل أعلى بحوالى ٣٠%-٤٠% فى القطاع العام عنها فى القطاع الخاص حتى ١٩٩٨/٩٧ . وبعدها انعكس الوضع ، وصارت إنتاجية المشتغل فى القطاع الخاص أعلى من نظيرتها فى القطاع العام بحسبى ٦% - ٨% ، وذلك كما يتضح من جدول (٥ - م - ١٦) والشكل (٥ - ٣٦) . وبعد ما كانت إنتاجية المشتغل تنمو سنويا فى القطاع العام بمعدل يصل إلى ثلاثة أضعاف المعدل المناظر فى القطاع الخاص فى النصف الأول من الثمانينات ، أصبح النمو فى إنتاجية المشتغل فى القطاع العام يتراوح بين معدل موجب ضعيف ومعدل سالب ، بينما احتفظ النمو فى إنتاجية المشتغل فى القطاع الخاص بمعدل موجب ، وأن تفاوتت قوة النمو من فترة جزئية إلى أخرى من منتصف الثمانينات حتى ٢٠٠٢/٠١ ، وذلك على ما يظهر فى جدول (٥ - ٢١) .

ويجسد هذا التطور فى إنتاجية المشتغل فى القطاع العام ما أصاب أوضاع هذا القطاع من تدهور منذ الأخذ بسياسة الانفتاح . كما ازدادت حدة التدهور وتفاقت المشكلات فى الوحدات الإنتاجية لهذا القطاع مع تعميق هذه السياسة وتوسيع نطاق تطبيقها فيما بعد تحت مسمى سياسات التثبيت والتكيف . لقد تحمل هذا القطاع أعباء اجتماعية لم يتحمل القطاع الخاص مثلها ، وبخاصة التسعير غير الاقتصادى لمنتجاته والعمالة الزائدة . كما عانى الحرمان من الاستثمارات اللازمة لتجديد أصوله وتحديث طرق إنتاجه وأساليب إدارته ، وذلك فى الوقت الذى أسرفت السياسة الاقتصادية فى تقديم الحوافز والمغريات للقطاع الخاص لزيادة استثماراته . وبينما تمتع القطاع الخاص بحرية كاملة فى إدارة شئون منشآته ، بقيت منشآت القطاع العام خاضعة لقيود إدارية وتوجيهات سياسية كبلت حركتها وشلت قدرتها على الانطلاق . كما شكلت الأوضاع المتدهورة للقطاع العام قوة طاردة للخبرات والكفاءات العاملة فى هذا القطاع ، فتحول بعضها إلى القطاع الخاص . وبذلك

استفاد القطاع الخاص من كوادرات إدارية وخبرات ثمينة وفدت إليه من القطاع العام دون أن يتحمل بأى جزء من تكلفة تكوينها .

ولا يمكن فهم تواضع مستوى الإنتاجية وبطء نموها فى الحكومة والقطاع العام ، حتى وإن كان هذا المستوى أعلى فى بعض الفترات من نظيره فى القطاع الخاص ، دون الإشارة إلى التغير فى النظم الإدارية وتغير أنماط الأجور وتراجع مستوى الأمان الوظيفى ، والسكوت عن فساد القيادات لفترات طويلة فيهما . فبعد تحويل جانب كبير من القطاع العام إلى قطاع أعمال عام بمقتضى القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، أصبحت السلسلة الوظيفية فى القطاع الجديد فى يد شخص واحد هو وزير قطاع الأعمال أو رئيس الوزراء . ولم تعد توجد أية ضمانات وظيفية موضوعية لبقاء قيادات هذا القطاع فى وظائفها ، حيث صار بقاؤهم مرهوناً بإرادة الوزير أو رئيس الوزراء . كما أصبحت القيادات فى القطاع العام ، وفى الحكومة أيضاً ، تنتدب بدلاً من أن تعين ، وقد عمد لها سنة فسنة وهى منتدبة ، مما يفقدها القدر الضرورى من الاستقرار والطمأنينة اللازمين لحسن التخطيط متوسط أو طويل المدى وحسن الأداء . كما انتقلت بعض الوظائف القيادية من نظام الانتخاب إلى نظام التعيين ، كعمداء الكليات وعمد الأرياف ، حيث يصبح ولاء المعين لمن يعينه . وأدى تواضع مستويات الأجور وتدهور قدرتها الشرائية إلى شيوع ظاهرة الاشتغال بأكثر من وظيفة ، بل إن الوظيفة الإضافية قد أصبحت فى حالات غير قليلة هى المصدر الأكبر للدخل ، وتحولت الوظيفة الأصلية إلى مصدر مساعد للدخل ووسيلة للحصول على خدمات التأمين الصحى والمعاش عند التقاعد . ولكل هذا آثار سلبية لم تعد خافية على الإنتاجية والكفاءة فى الوظيفة الأصلية .

وأصبح نظام الأجور نظاماً مزدوجاً فى الكثير من الهيئات الحكومية وشركات القطاع العام . فثمة نظام يخص معظم العاملين فى وزارة أو جهاز ما ، حيث تكون الأجور متواضعة وزياداتها محدودة . وثمة نظام آخر يخص كبار العاملين والقيادات العليا الذين ابتدعوا أساليب متنوعة للحصول على رواتب ومكافآت ومزايا إضافية

فاقت فى بعض الأحوال ما يحصل عليه نظراؤهم فى القطاع الخاص . وقد دخلت بعض المعلومات الخاصة بالنظام الأخير إلى حيز العلم العام فى السنوات القليلة الماضية ، وذلك مع الكشف عن بعض حالات الفساد فى عدد من الوزارات مثل الزراعة والإعلام ، وكذلك فى عدد من الصحف القومية . زد على ذلك تغاضى القيادة السياسية عن فساد قيادات عليا فى الحكومة والقطاع العام وذلك بالرغم من تراكم الدلائل على فسادهم ، واستبقائهم فى وظائفهم زمناً طويلاً قبل أن يصبح لا مفر من تحويلهم إلى القضاء . ولا شك أن السكوت على فساد الكبار قد ساعد على استشراف صور شتى إن لم يكن من فساد شاغلى الوظائف الوسطى والدنيا ، فعلى الأقل من التسبب الإدارى والانفلات الوظيفى . وهذه الظواهر جميعاً قد تحالفت لتولد مناخ عمل غير موات للارتقاء بالإنتاجية ، ولتنسف مبادئ الإدارة الرشيدة ، وتفتك بتقاليد العمل الجاد .

(٢) لاشك فى أن التطور فى إنتاجية المشتغل على المستوى القومى وفى القطاعين العام والخاص قد ارتبط بالتطور فى مستوى الأجور الحقيقية . فكما يتضح من جدول (٢١-٥) بعد ما كان الأجر الحقيقى للمشتغل يزيد بمعدل ٥% - ٧% سنوياً فى النصف الأول من الثمانينات ، فإنه تحرك بعد هذه الفترة حول خط اتجاه عام هابط حتى أواخر التسعينات . فقد هبط الأجر الحقيقى على مستوى الاقتصاد القومى بمعدل ٦% سنوياً فى النصف الثانى من الثمانينات ، ثم تراجع معدل الهبوط إلى ٤,٤% سنوياً فى النصف الأول من التسعينات . وطبقاً لتقرير التنمية البشرية المصرى للعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، انخفض الأجر الحقيقى خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٦ بنسبة ٢٥% ، وذلك بالرغم من ارتفاع الأجر الاسمى بنسبة ٥٠% . وكان الانخفاض فى الأجر الحقيقى خلال تلك الفترة أكبر كثيراً فى القطاع الخاص (٣٨%) منه فى القطاع

(١) اعتمدت فى هذه الفقرة والفقرة السابقة عليها على ما جاء فى مقال : طارق البشرى ، "عالم الاستبداد والطفيلان" ، جريدة العربى ، عدد ٢ أكتوبر ٢٠٠٥ ، والذى نشر لاحقاً فى كتابه : مصر بين العصبان والتفكك ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٧١-٨١ .

العام (٢٠%)^١ . وتقدر دراسة للبنك الدولى أن الأجر الحقيقى لساعة العمل قد انخفض فى كل قطاعات الاقتصاد تقريباً بنسبة ٣,٦% سنوياً للذكور ، وبنسبة ١,٣% سنوياً للإناث^٢ .

وكما هو واضح فى جدول (٥-٢١) فإن الأجر الحقيقى قد انخفض خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠٠/٩٩ بمعدل سنوى متوسط ١,٨% على المستوى القومى ، وبنسبة ٢,٥% فى القطاع العام وبنسبة ٠,٨% فى القطاع الخاص . ومن هنا المعدلات المتواضعة للنمو السنوى فى إنتاجية المشتغل خلال تلك الفترة : ٢,٣% فى القطاع الخاص ، و ٠,٧% فى القطاع العام ، ١,٦% على المستوى القومى . وسوف تكون لنا وقفة أخرى مع تطور الأجور الحقيقية تقدم فيها معلومات إضافية وأكثر تفصيلاً ، وذلك فى الفصل الثامن . وتجدد ملاحظة أن هذا التراجع فى الأجور الحقيقية كان له أثر سلبي ليس فقط على تطور إنتاجية المشتغل ، بل وعلى مستوى النمو الاقتصادى أيضاً . فالأجور هى مصدر الدخل الرئيسى لغالبية المصريين . وانخفاض الأجور يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الطلب الفعال ، وذلك فى سوق ضيق أصلاً بحكم تواضع مستوى الأجور والدخول بصفة عامة . واستمرار الانخفاض فى الأجور لفترة طويلة كما حدث لا بد وأن تمتد آثاره السلبية على النمو وعلى الإنتاجية لفترة طويلة لاحقة ، وذلك كما لاحظنا فى هذا الفصل وفى الفصل الرابع .

(٣) وفيما يتعلق بالقطاع الزراعى ، يلاحظ من جدول (٥-م-١٧) وكذلك الشكل (٥-٣٢) أن إنتاجية المشتغل أعلى فى القطاع الخاص منها فى القطاع العام بما يزيد على النصف . وليس هذا بمستغرب . فحصة القطاع الخاص فى النشاط الزراعى أعلى كثيراً من حصة القطاع العام . بل أن القطاع الزراعى يكاد يكون قطاعاً خاصاً تماماً . وخبرة الفلاح المصرى بالزراعة تمتد إلى آلاف السنين ، بينما النشاط الزراعى

(١) الأجر هنا هو الأجر الأسبوعى بالجنيه وذلك فى منشآت القطاع العام وفى منشآت القطاع الخاص التى تشغل ١٠ عمال فأكثر

راجع : INP, Egypt-Human Development Report 2000/2001, INP, Cairo, P. 98.

(٢) هذه المعلومة مقتبسة من :

Ministry of Foreign trade, Increasing competitiveness for SME ... , op.cit., p. 10.

للقطاع العام يعد نشاطاً مستحدثاً ، وقد انتقلت إلى إدارته أمراض البيروقراطية المصرية ، كما امتدت إليه يد الفساد فأضعفت من قدراته الإنتاجية ومردودة الاقتصادى . وليس نصيب القطاع العام فى ن.م.أ. المتولد فى القطاع الزراعى ضئيلاً فحسب ، بل إنه تناقص عبر الزمن من ١,٥% فى ١٩٨٢/٨١ إلى ٠,٤% فى ٢٠٠٢/٠١ . كما أن مساهمة النشاط الزراعى فى ن.م.أ. المتولد فى القطاع العام قد تناقصت من ٠,٦% فى ١٩٨٢/٨١ إلى ٠,٣% فى ٢٠٠٢/٠١ .

ويلاحظ ، من جهة أخرى ، أنه بالرغم من الفارق الكبير فى مستوى إنتاجية المشتغل فى القطاعين العام والخاص ، إلا أن معدل نموها خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ — ٢٠٠٢/٠١ لم يختلف بين القطاعين ، فهو ٢% تقريباً فى كل منهما ، وذلك كما هو مبين فى جدول (٥—٢٠) . وهذا المعدل فى حدود المعدل الذى حققته دول مثل ماليزيا والمكسيك وإيران (١,٨% و ٢% و ٢,٣% على الترتيب) ، ولكنه يقل كثيراً عما تحقق فى البرازيل وكوريا الجنوبية (١,٥% و ٥,٣% على الترتيب) وذلك خلال الفترة ١٩٩٠ — ٢٠٠٢ .

(٤) وفيما يتعلق بالقطاع الصناعى ، يسترعى الانتباه فى جدول (٥-م-١٨) والشكل (٥-٣٣) أن مستوى إنتاجية المشتغل فى القطاع العام أعلى بوجه عام من نظيره فى القطاع الخاص . زد على ذلك أن الفارق فى مستوى إنتاجية المشتغل قد ازداد عبر الزمن لصالح القطاع العام . فقد كانت إنتاجية العامل الصناعى فى القطاع العام تزيد عن نظيرتها فى القطاع الخاص بنسبة ٣٨% فى الفترة ١٩٨٢/٨١ — ١٩٨٥/٨٤ ، ولكن هذه النسبة ارتفعت إلى ٧٣% فى الفترة ١٩٨٦/٨٥ — ١٩٩٠/٨٩ ، ثم إلى ١٠٢% فى الفترة ١٩٩١/٩٠ — ١٩٩٥/٩٤ ، ثم إلى ١٢٧% فى الفترة ١٩٩٦/٩٥ — ٢٠٠٢/٠١ . ومن جهة أخرى ، بينما كانت إنتاجية

(١) هذه البيانات مأخوذة من بيانات الناتج المحلى الإجمالى لوزارة التخطيط (www.mop.gov.eg) .

(٢) حسب هذه المعدلات من البيانات الواردة فى : البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ ، مرجع سبق ذكره .

المشتغل تزداد فى المتوسط بمعدل ٢,٢% سنوياً فى القطاع العام الصناعى ، فإنها كانت تنخفض فى المتوسط بمعدل ٠,٨% سنوياً فى القطاع الخاص الصناعى .

إن تطور الإنتاجية على هذا النحو يثير علامات استفهام كثيرة ، خاصة مع تبادل المواقع بين القطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق بالنشاط الصناعى . فبعدها كانت حصة القطاع العام فى ن.م.أ. المتولد فى القطاع الصناعى حوالى ٦٨% ، مقابل ٣٢% للقطاع الخاص فى ١٩٨٢/٨١ ، هبطت حصة القطاع العام إلى ٣٣% ، وزادت حصة القطاع الخاص إلى ٦٧% فى ٢٠٠٢/٠١ . ولعل هذا التزايد المستمر فى حصة القطاع الخاص فى النشاط الصناعى هو ما جعل انخفاض إنتاجية المشتغل فى هذا القطاع يترجم إلى انخفاض فى إنتاجية المشتغل على مستوى الصناعة ككل ، وذلك بالرغم من تزايد إنتاجية المشتغل فى القطاع العام الصناعى بمعدل لا بأس به .

وربما يمكن تفسير ارتفاع إنتاجية العامل الصناعى فى القطاع العام عن القطاع الخاص — وذلك بالرغم مما أصاب القطاع العام من تدهور — بأن القطاع العام مازال هو بيت الصناعة الكبيرة ، أى المنشآت الصناعية الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية العالية ، والتي تنعكس إيجابياً على إنتاجية العامل . أما القطاع الخاص ، فهو بالرغم من التوسع الكبير فى مساهمته فى ن.م.أ. الصناعى ، لم تزل السيادة فيه للمنشآت الصغرى والأصغر ذات الكثافة العمالية المرتفعة مع تواضع المستوى التعليمى والمهارى لقوة العمل المشتغلة فيها ؛ وهو ما يؤدي إلى تواضع مستوى إنتاجية المشتغل بها . فكما هو مبين فى جدول (٥—٢٢) ، فإن ٩٨,٩% من إجمالى المنشآت المشمولة فى آخر تعداد للمنشآت — وهو تعداد ١٩٩٦ — هى منشآت تشغل أقل من ١٠ عمال . بل إن ٩٢,٧% من إجمالى المنشآت يشغل أقل من ٥ عمال . وهذه المنشآت تقع بالطبع ضمن القطاع الخاص . أما المنشآت الكبيرة ، أى التى تشغل ٥٠٠ عامل فأكثر فإن

(١) وينبغى تذكّر أن الصناعة هنا معرفة بالمعنى الواسع الذى يشمل على الصناعة التحويلية والتعدين والبتروكيمياويات ومنتجاته والكهرباء والنشيد . ومصدر المعلومات هو موقع وزارة التخطيط على الإنترنت (www.mop.gov.eg) .

نسبتها إلى إجمالى المنشآت هى ٠,٠٣% ليس غير . وحتى إذا اعتبرنا المنشآت التى تشغل ١٠٠ عامل فأكثر هى المنشآت الكبيرة ، فإن نسبتها لا تتعدى ٠,١٤% من إجمالى المنشآت^١ . وبالطبع فإن النسبة الكبرى من هذه المنشآت تنتمى إلى القطاع العام .

جدول (٥-٢٢): توزيع المنشآت حسب فئات المشتغلين

ونسب استيعاب المنشآت للعمال فى تعداد المنشآت لعام ١٩٩٦

نسبة استيعاب العمالة	النسبة إلى إجمالى المنشآت	فئات المشتغلين (عامل)
٥٢,٣٧	٩٢,٦٧	٤ - ١
١٠,٧٨	٥,٢٦	٩ - ٥
١٠,٦٩	١,٧٧	٤٩ - ١٠
٣,٤٨	٠,١٥	٩٩ - ٥٠
٧,٤١	٠,١١	٤٩٩ - ١٠٠
١٥,٢٦	٠,٠٣	٥٠٠ فأكثر

المصدر: حسب هذه النسب من الجدول العاشر ن: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج التفصيلية لتعداد المنشآت ١٩٩٦ ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

(٥) وفيما يتعلق بإنتاجية العمل فى القطاعات الخدمية ، تشير البيانات المتاحة إلى أن إنتاجية المشتغل وكذلك معدل نموها كانا أعلى فى القطاع العام عنها فى القطاع الخاص ، وذلك فى قطاعات الخدمات الإنتاجية ، بينما كان الأمر على العكس من ذلك فى قطاعات الخدمات الاجتماعية ، وذلك كما يتبين من الجداول (٥-١٩) و(٥-٢٠) و(٥-٢٠) والشكلين (٥-٣٤) و(٥-٣٥) . ومن المرجح أن الفارق بين القطاعين فى هذا الشأن يرجع إلى غلبة المنشآت الكبيرة ذات التنظيم الإدارى والإنتاجى المتطور فى عدد من قطاعات الخدمات الإنتاجية كالنقل والمواصلات وقناة السويس والمصارف والتأمين والسياحة التى تنتمى نسبة كبيرة منها للقطاع العام ، بينما تسود المنشآت الصغيرة ذات القدرات الإدارية

(١) لاحظ أن النسب المذكورة فى هذه الفقرة لا تخص المنشآت الصناعية وحدها ، بل تخص المنشآت العاملة فى جميع الأنشطة الاقتصادية .

والإنتاجية المحدودة أو حتى المتواضعة فى قطاع الخدمات الاجتماعية ، وبخاصة قطاع الخدمات الشخصية الذى ينتمى فى معظمه للقطاع الخاص .

خاتمة:

(١) أظهر فحص النمو فى ن.م.أ. المتحقق خلال الفترة ١٩٧٦ — ٢٠٠٤/٠٣ أن النسبة الأكبر من هذا النمو كان مصدرها القطاعات الخدمية ، وأن النسبة الأقل كان مصدرها القطاعات السلعية (٥٦% و ٤٤% فى المتوسط على التوالى) . كما تبين أن نسبة مساهمة قطاعات الخدمات الإنتاجية فى النمو كانت بوجه عام أكبر من نسبة مساهمة قطاعات الخدمات الاجتماعية خلال فترة التحليل . وهو ما قد يفسر بالاهتمام الذى نالته قطاعات الخدمات الإنتاجية وبخاصة إعادة تأهيل قطاعات النقل والمواصلات وقناة السويس والسياحة من جهة ، وبالتراجع الذى أصاب قطاعات الخدمات الاجتماعية تمشياً مع التراجع فى دور الدولة من جهة أخرى . والظاهر أن هذه التطورات قد ارتبطت بتراجع نصيب مجموعة القطاعات السلعية فى ن.م.أ. (من ٥٦% فى ١٩٧٦ إلى ٥١% فى ٢٠٠٤/٠٣) من جهة ، وكذلك بتراجع معدلات نمو ناتج هذه القطاعات (من ٧% إلى ٤% فيما بين السنتين نفسيهما) من جهة أخرى .

(٢) تتسم مساهمة القطاعات فى نمو ن.م.أ. بالتقلب الشديد . وكما هو متوقع ، فقد كان قطاع البترول هو الأشد عرضة للتقلب . وبطبيعة الحال ، فإن تقلبات هذا القطاع سرعان ما تنتقل — وإن بدرجة أخف — إلى باقى القطاعات . والاتجاه العام الغالب هو انخفاض نسبة مساهمة قطاع البترول فى نمو ن.م.أ. وفى المقابل ثمة اتجاه عام صاعد — وإن بشكل محدود — فى مساهمة كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة فى هذا النمو . ومما يسترعى الانتباه أن نسبة مساهمة الصناعة فى نمو ن.م.أ. قد تراجعت إلى مستوى متواضع فى مطلع القرن الواحد والعشرين (١٥%) ؛ ويتجلى التواضع بشكل خاص عند المقارنة بالمستوى الذى كانت تلك النسبة قد وصلت إليه فى الستينات من القرن العشرين (٣٢%) . وهذا التحول فى المساهمة النسبية لقطاع

الصناعة في نمو ن.م.أ. يجسد المآزق الذي وقعت فيه عملية التصنيع والذي أبرزنا أهم ملاحظه في الفصل الرابع .

(٣) أدى تطبيق سياسة الانفتاح إلى تراجع نصيب القطاع العام في ن.م.أ. ، لاسيما منذ منتصف الثمانينات . فبعد أن اتجهت هذه النسبة إلى الارتفاع (من ٤٤% في ١٩٧٤ إلى ٤٨% في ١٩٨٥) ، تعبيراً عن ازدياد مساهمة قطاعي البترول وقناة السويس المسيطر عليهما من جانب الدولة ، أخذت هذه النسبة في التراجع خاصة منذ تطبيق برنامج التثبيت والتكيف في ١٩٩١ - الذي كانت المخصصة أحد مكوناته الرئيسية - حتى بلغت ٣١% في ١٩٩٨/٩٧ ، ثم ٢٧,٨% في ٢٠٠٤/٠٣ . وهكذا بعد ما كانت حصة القطاع الخاص في ن.م.أ. في ١٩٧٤ لا تزيد على ٥٥,٨% ، فإنها قد ارتفعت إلى ٧٢,٢% في ٢٠٠٤/٠٣ . ومع التزايد في نصيب القطاع الخاص في ن.م.أ. ، ومع ارتفاع معدلات نمو الناتج المتحقق فيه خاصة منذ منتصف الثمانينات عن المعدلات المناظرة في القطاع العام الذي تركته الدولة ليغرق في بحر من المشكلات المزمنة ، كان من الطبيعي أن تتجه مساهمة القطاع الخاص في نمو ن.م.أ. إلى التزايد ، وأن تتراجع بالتالي نسبة مساهمة القطاع العام .

ففيما بين سنة ١٩٧٦ و سنة ٢٠٠٤/٠٣ تبادل القطاع العام والقطاع الخاص المواقع فيما يتعلق بنسبة مساهمة كل منهما في نمو ن.م.أ. وبعد ما كان القطاع العام يسهم بما يزيد على ثلاثة أرباع النمو المتحقق في ن.م.أ. في ١٩٧٦ ، انخفضت هذه المساهمة إلى أقل من الربع في ٢٠٠٤/٠٣ . وفي نهاية فترة التحليل أصبحت نسبة مساهمة القطاع الخاص في نمو ن.م.أ. ليست فقط أعلى من نسبة مساهمة القطاع العام (٧٧% و ٢٣% على التوالي) ، بل إنها أصبحت أعلى من نسبة مساهمة القطاع الخاص نفسه في ن.م.أ. ذاته (٧٢%) ؛ الأمر الذي يكشف عن تسارع خطوات مصر على طريق إعادة الهيكلة الرأسمالية لاقتصادها .

(٤) يظهر من تحليل المساهمات القطاعية في نمو ناتج القطاع العام اتجاه عام لتناقص نسبة مساهمة القطاعات السلعية من جهة ، وتزايد نسبة مساهمة القطاعات

الخدمية من جهة أخرى . أما فى القطاع الخاص ، فإن مساهمة القطاعات السلعية فى نمو ناتجه قد اتجهت إلى التزايد من أوائل السبعينات حتى منتصف الثمانينات ، ثم أخذت فى التناقص بعد ذلك . وبالرغم من التقلب فى مساهمة القطاعات الاقتصادية فى نمو ن.م.أ. المتولد فى القطاع العام والقطاع الخاص ، إلا أنه يمكن ملاحظة اتجاه عام هابط فى نسبة مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والبتروى فى نمو ناتج القطاع العام ، واتجاه عام صاعد فى نسبة مساهمة " القطاعات الأخرى " حتى أصبح لهذه المجموعة من القطاعات الدور الأكبر فى توليد النمو فى الناتج المتحقق فى القطاع العام . وبرغم اتجاه نصيب الزراعة والصناعة والبتروى فى نمو ناتج القطاع الخاص إلى التناقص لاسيما منذ منتصف الثمانينات ، فإن دور " القطاعات الأخرى " فى توليد النمو فى هذا القطاع يظل أقل كثيراً من دورها فى توليد النمو فى ناتج القطاع العام فى نهاية فترة التحليل (٥٥٤% و ٥٩١% على التوالى) . ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تركيز شطر كبير من "القطاعات الأخرى" فى القطاع العام لدرجة أن مساهمتها فى ناتجه بلغت ٨٩% مقابل ٤٢% فى القطاع الخاص فى ٢٠٠٤/٠٣ ، وبخاصة قطاعات التعدين والكهرباء والمياه والسكك الحديدية وقناة السويس والاتصالات والبنوك وشركات التأمين ، فضلاً عن المرافق العامة والخدمات الاجتماعية .

(٥) أظهر تحليل التطور فى حالة التشابك القطاعى فى الاقتصاد المصرى من خلال مؤشر مركب لتماسك الهيكل الإنتاجى خلال الفترة من ١٩٧٤ حتى ٢٠٠٣/٠٢ أنه بالرغم من وجود اتجاه عام لزيادة درجة التماسك ، إلا أن معظم قيم المؤشر قد تركزت فى منطقة التماسك المعتدل الأقرب إلى الضعيف . ويرجع ذلك فى الغالب إلى ازدياد درجة اعتماد الإنتاج المحلى على الخارج وضآلة درجة العمق الصناعى ، حيث لم تنزل نسبة مساهمة الصناعات الرأسمالية فى القيمة المضافة للصناعات التحويلية جد محدودة . كما أظهر تحليل حالة التشابك القطاعى من خلال مؤشر الترابط الأمامى والخلفى بين القطاعات خلال الفترة ١٩٨٤/٨٣ - ١٩٩٢/٩١ غياب تغير ملموس فى درجة الترابط الأمامى فيما بين قطاعات الصناعة

التحويلية ، من جهة ، وحدوث انخفاض ملحوظ فى درجة الترابط الخلفى من جهة أخرى .

أما فى الفترة ١٩٩٢/٩١ — ٢٠٠٣/٠٢ ، فقد بقيت درجة الترابط الأمامى ثابتة عند مستوى ضعيف بالنسبة للاقتصاد القومى ، بينما ازدادت على مستوى الصناعات التحويلية . وفيما يتعلق بدرجة الترابط الخلفى ، فالظاهر أنها تحسنت على مستوى الاقتصاد ككل وكذلك على مستوى الصناعات التحويلية . ومع ذلك ، فإن تحليل معاملات الواردات المباشرة والواردات الكلية أظهر ارتفاعاً واضحاً فى درجة اعتماد كل من الاقتصاد فى مجموعه والصناعات التحويلية على المستلزمات الواردة من الخارج ، وذلك خلال الفترتين ١٩٨٤/٨٣ — ١٩٩٢/٩١ و ١٩٩٢/٩١ — ٢٠٠٣/٠٢ . ويستخلص من ذلك أن تحسن حالة التشابك القطاعى فى الفترة الثانية لم يكن من القوة بحيث يودى إلى تراجع اعتماد الصناعات التحويلية والاقتصاد الوطنى فى مجموعه على الخارج ، بل أنه اصطحب بتزايد فى درجة الاعتماد على الخارج ، ولذا فقد بقى الاقتصاد المصرى داخل منطقة التماسك المعتدل الأقرب إلى الضعيف ، كما ظهر من تحليل المؤشر المركب .

(٦) تبين من تحليل الدور النسبى لكل من الطلب المحلى والطلب الخارجى فى إحداه النمو فى ن.م.أ. أن الطلب المحلى يشكل النسبة الكبرى (٨٤%) من الطلب الكلى ، وأن حصة الطلب الخارجى فى الطلب الكلى بقيت محدودة (١٦%) ، وذلك خلال الفترة ١٩٧٦ — ٢٠٠٤/٠٣ . والظاهر أن مساهمة الطلب المحلى فى نمو ن.م.أ. قد تقلبت حول خط اتجاه عام صاعد ، بينما تقلبت مساهمة الطلب الخارجى حول خط اتجاه عام هابط خلال تلك الفترة . لقد شكل الطلب المحلى القوة الدافعة الأكبر للنمو فى ن.م.أ. وكان المحرك الأساسى الأكثر انتظاماً للنمو فى الطلب المحلى هو الاستهلاك العائلى ، بينما كان دور الاستثمار المحلى أضعف فى توليد النمو فى ن.م.أ. وقد كان الوجه الآخر لزيادة نسبة الاستهلاك العائلى إلى الإنفاق القومى الإجمالى من ٥٦% فى ١٩٧٥ إلى ٧٠% فى ٢٠٠٣ ، هو تراجع نسبة الاستهلاك الحكومى من

١٤% إلى ٩% ، وذلك تمثيلاً مع انكماش دور الدولة والتحول إلى مفهوم الحكومة الصغيرة المميز لسياسات التحرير والانفتاح الاقتصادى .

(٧) أظهر تحليل الادخار خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٣ أن معدل الادخار المحلى الإجمالى كان متواضعاً (الوسيط ١٤%) بالقياس إلى المعدلات المناظرة التى تحققت فى دول مثل الهند والصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة والبرازيل والمكسيك . كما أنه كان يتحرك حول اتجاه عام هابط ، بينما كان التحرك حول اتجاه عام صاعد فى تلك الدول . ويشير تحليل معدل الادخار القومى الإجمالى إلى تطورات مشابهة إلى حد كبير . وقد كان هذا المعدل عرضة لتقلبات أشد كثيراً من معدل الادخار المحلى الإجمالى ، وذلك بالنظر إلى تأثير الادخار القومى بصافى الدخل وصافى التحويلات الجارية من الخارج ؛ وهما من القنوات المهمة التى تمر من خلالها الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المصرى . ويظهر ضعف الأداء الادخارى فى مصر بشكل جلى عند تحليل معدل الادخار الأصيل الذى دار حول قيمة وسيطة فى حدود ٦% خلال فترة التحليل ، وهى ذات القيمة التى تحققت لهذا المعدل فى ٢٠٠٣ .

ومن أهم أسباب ضعف الأداء الادخارى المصرى انخفاض متوسط دخل الفرد وتواضع معدل نموه ، وطفيان التزعة الاستهلاكية على سلوك الأفراد فى سياق الانفتاح الاقتصادى والانفتاح الإعلامى وتزايد وزن المكون الإعلاني الاستهلاكي فى وسائل الإعلام ، والاتساع المستمر للفوارق بين الطبقات ، وميل الاستثمار للتركز فى سلع غير قابلة للتجارة مع تحول الأسعار النسبية لصالح هذه السلع ، والمستوى المرتفع لاعتماد الاقتصاد المصرى على الخارج ، والعجز فى موازنة الدولة (الادخار السلبي) ، وقصور السياسات وضعف المؤسسات ذات الصلة بالتحفيز على الادخار وتجميع المدخرات ، وشيوع السياسات والممارسات التى تؤدى إلى إهدار الموارد النادرة ، وهو ما يمثل ادخار سلبياً أو ادخاراً ضائعاً .

(٨) تحرك معدل الاستثمار المحلى الإجمالى حول اتجاه عام هابط خلال فترة التحليل . فقد هبط هذا المعدل إلى ١٦% فى ٢٠٠٣/٠٢-٢٠٠٤/٠٣ ، وهو ما يقل

قليلاً عن ٦٠% من مستواه فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢/٨١ . وقد اصطحب هذا الهبوط بتناقص ملحوظ فى حصة الاستثمار العام فى الاستثمار المحلى الإجمالى من ٩٠% فى ١٩٧٤ إلى ٥٣% فى ٢٠٠٤/٠٣ ، وذلك تمشياً مع إعادة الهيكلة الرأس مالية للاقتصاد المصرى وانسحاب الدولة من النشاط الإنتاجى . وعلى العكس مما يعتقد أنه أنصار الخصخصة ، فإن الاستثمار العام كان له تأثير صافٍ إيجابى ومعنوى على الاستثمار الخاص خلال فترة التحليل .

وفى ما يتعلق بالتوزيع القطاعى للاستثمار الإجمالى ، فقد اتجه النصب النسبى للقطاعات السلعية إلى الانخفاض . وكانت الصناعة هى أكثر القطاعات تضرراً من هذا الانخفاض . والواقع أن نصيب الصناعة قد تناقص سواء فى الاستثمار العام أم فى الاستثمار الخاص ، وخاصة فى السنوات اللاحقة لتنفيذ برنامج التثبيت والتكيف . وبينما ازدادت حصة القطاعات الخدمية فى الاستثمار الإجمالى ، إلا أن حصة الخدمات الإنتاجية قد تعرضت للانخفاض ، بينما اتجهت حصة الخدمات الاجتماعية للزيادة . وعلى عكس مما استهدفته الإجراءات الانفتاحية وبرامج التثبيت والتكيف فى الثلاثين عاماً الماضية من تحويل للموارد إلى إنتاج المنتجات القابلة للتجارة ، فإن الموارد قد تحولت فى الواقع لزيادة إنتاج المنتجات غير القابلة للتجارة . ذلك أن هذه الإجراءات والبرامج قد عملت على تنشيط مفعول فيروس المرض الهولندى فى الاقتصاد المصرى . كما أن غياب استراتيجية عامة للتنمية الشاملة ، وفى القلب منها استراتيجية فرعية نشطة للتصنيع وأخرى للعلم والتكنولوجيا ، أدى إلى استمرار الضعف الملحوظ فى القدرة التنافسية للمنتجات المصرية ، ومن ثم تزايد الإقبال على الاستثمار فى القطاعات غير المتاجرة .

(٩) وقد اختتمنا تحليلات هذا الفصل بمحاولة لتقييم مدى جودة النمو الاقتصادى المصرى فى العقود الثلاثة الماضية ، وذلك بالنظر فى تطور كل من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وإنتاجية العمل . وقد أظهر تحليل المساهمات النسبية فى النمو الاقتصادى ضخامة مساهمة العوامل التقليدية ، لاسيما عامل رأس المال . وفى المقابل

كانت مساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل سلبية ، وإن بمقدار ضئيل ؛ وهو ما يعكس الدور الغائب للتقدم التكنولوجي والكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج وفي تنظيم العملية الإنتاجية . وثمة عاملان مهمان وراء غياب الكفاءة وتراجع الإنتاجية الكلية للعوامل ، ألا وهما : انتشار الفساد مما يؤدي إلى تبديد قدر ضخم من الموارد النادرة ، وغياب قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا مما يجعل التطور التكنولوجي معتمداً في الأساس على استيراد التكنولوجيا مجسدة فيما يتم استيراده من آلات ومعدات إنتاجية .

وفيما يتعلق بتطور إنتاجية العمل خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠٢/٠١ ، فقد سجلت معدلات نمو موجبة ، وإن كانت متواضعة على المستوى القومي وكذلك في القطاع الزراعي ، بينما كان معدل النمو في القطاع الصناعي سالباً أو على أحسن الافتراضات صفرأ . وربما يفسر هذا الأداء المتواضع بضعف معدلات الاستثمار عموماً ، وفي الصناعة خصوصاً ، وتواضع المستوى التعليمي والمهاري لقوة العمل ، خاصة في الكتلة الضخمة من المنشآت الصغيرة التي تكون الشق الأكبر من منشآت القطاع الخاص ، وبجالة التراجع في أداء القطاع العام على مدى زمني طويل ، وكذلك بميل الأجر الحقيقي للمشتغل للانخفاض خلال تلك الفترة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص . ولم تلاحظ فروق يعتد بها بين نمو إنتاجية العامل الزراعي في كل من القطاع العام والقطاع الخاص ، بينما لوحظ أن إنتاجية العامل الصناعي في القطاع العام كانت تنمو بمعدل أسرع كثيراً من معدل نموها في القطاع الخاص الذي شهد تراجعاً في إنتاجية العامل خلال الفترة موضع الدراسة . وعموماً ، فإن إنتاجية العامل الصناعي تبدو منخفضة جداً بالقياس إلى دول مثل كوريا والأرجنتين ، كما أن تكلفة العمل لكل وحدة من القيمة المضافة في مصر أعلى من التكلفة المناظرة حتى في دول متقدمة مثل كندا وألمانيا . ولاشك أن ضعف إنتاجية المشتغل وتراجعها في القطاع الصناعي بوجه عام ينعكس بالسلب على تنافسية الصناعة المصرية ويضيق من فرص زيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية .